

WO/GA/46/12

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 15 يناير 2015

## الجمعية العامة لليوبو

### الدورة السادسة والأربعون (الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون)

جنيف، من 22 إلى 30 سبتمبر 2014

#### التقرير

الذي اعتمده الجمعية العامة

1. تناولت الجمعية العامة البنود التالية من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/54/1): 1 و3 و4 و5 و6 و9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و23 و26 و27.
2. ويرد التقرير الخاص بالبنود المذكورة، باستثناء البنود 9 و11 و13 و14 و15 و16 و17 و23، في التقرير العام (الوثيقة A/54/13).
3. وترد التقارير الخاصة بالبنود 9 و11 و13 و14 و23 في هذه الوثيقة.
4. وترأس الاجتماع رئيس الجمعية العامة، السفيرة بايفي كايرامو (فنلندا)، وفي غيابها في صباح يوم واحد، ترأس الاجتماع نائب الرئيسة السيد ميخائيل خوستوف (بيلاروس).

البند 9 من جدول الأعمال الموحد  
تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

5. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/46/1 و A/54/5.

6. ودعت الرئيسة رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى تقديم الوثيقة WO/GA/46/1.

7. وقدم رئيس اللجنة، السيد فرناندو نيكيتين، نفسه والعضوين الآخرين في اللجنة، وهما السيدة ماري نكوي، نائبة رئيس اللجنة، والسيد غابور آمون، عضو اللجنة، اللذان يحضران الجمعية العامة أيضا. وأدلى رئيس اللجنة بالبيان التالي:

"إنه لسرور كبير وشرف عظيم لي أن أتحدث أمام الجلسة العامة للجمعية العامة اليوم كي أقدم لكم، بصفتي رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، تقرير اللجنة السنوي الوارد في الوثيقة WO/GA/46/1. ويغطي هذا التقرير السنوي الأنشطة التي قمنا بها في الفترة من شهر سبتمبر للعام الماضي إلى شهر أغسطس 2014.

"ودعوني في البداية أذكركم بأن اللجنة عبارة عن هيئة خبراء استشارية خارجية ليس لها أية مسؤوليات تشغيلية وتنفيذية غير ما حُوّل لها من قدرة وسلطة لتقديم توصيات إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة والهيئات الرئاسية الأخرى، فضلا عن الأمانة. ونحن، في الأساس، سبعة خبراء أعضاء في اللجنة نعمل بصفتنا الشخصية والمهنية. ونحن لا نعمل باسم أي بلد أو مجموعة. ونقوم بعملنا طوعا وبدون مقابل. ومن المهم الإشارة إلى ذلك لتوضيح أسلوب عملنا. وهدفنا الرئيسي، وفق ما كلفتنا به الجمعية العامة، هو مساعدة الدول الأعضاء على رقابة هذه المنظمة.

"السيدة الرئيسة، إن اللجنة ترحب بثلاثة أعضاء جدد عيّنهم الجمعية العامة العام الماضي وهم والسيد غابور آمون، الذي يحضر معنا اليوم، والسيد إغبرت كالنتباخ والسيد تشانغ غوانغليانغ. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى الأعضاء المغادرين اعتبارا من العام الماضي وهم السيدة بياتريز سانز ريدرادو، وهي رئيسة السابقة للجنة، والسيد كيل لارسن والسيد ما فانغ على ما قدموه من خدمات.

"وأودّ أن أشير إلى الموضوع الخاص المطروح أمامكم ألا وهو تحسين ميثاق الرقابة الداخلية، المدرج في وثيقة منفصلة، وأودّ أن أقرّ بأن الإصلاحات المبيّنة في تلك الوثيقة استُهلّت في عهد الأعضاء السابقين، لا سيما بفضل إسهامات السيد كيل لارسن والسيدة بياتريز سانز ريدرادو. ويأتي هذا الإنجاز ثمرة جهود طويلة بذلها أعضاء اللجنة، الحاليون منهم والسابقون على حد سواء، وأودّ أن أشيد بذلك.

"وسروري لعظيم اليوم فعلا لإبلاغكم بالارتياح العام إزاء تولي أعضاء اللجنة الجدد مهامهم في بداية هذا العام، والأهم من ذلك للتأكيد على أن اللجنة تواصل الحفاظ على المهارات والخبرات وسات التوافق التي تتوقعها منها الدول الأعضاء، بل إنها تمكّنت من تعزيزها.

"وأودّ، باسمي الشخصي وكذلك باسم نائبة رئيس اللجنة السيدة ماري نكوي، أن أشكر أعضاء اللجنة على ما أبدوه من ثقة في إعادة انتخاب كلانا لتولي منصبى الرئيس ونائب الرئيس لعام ثان وخصوصا خلال هذه الفترة.

"وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية الواردة في التقرير، سأتطرق أولا إلى المراجعات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، على ميثاق الرقابة الإدارية الذي ذكرته من قبل. إذ وافقت لجنة الميزانية في دورتها الأخيرة على تلك المراجعات مع وجود بعض التعديلات المقترحة من الدول الأعضاء. وترحب اللجنة الاستشارية باقتراح لجنة الميزانية المائل أمام الجمعية العامة. وتنطلع إلى نظر الجمعية العامة بدقة في المراجعات، وتقف جاهزين لتقديم المشورة والخبرة إلى لدول الأعضاء للمساعدة في مشاوراتهم، بناء على طلب لجنة الميزانية في قرارها.

"وسأتناول المسألة الموضوعية الثانية لتقريرنا، وهي المراجعة الخارجية للحسابات، وألحظ وجود المراجع الخارجي معنا في الجلسة العامة، وأشكره لحضوره معنا.

"وأبدأ هنا بالتذكير بأن اللجنة الاستشارية، ووفقاً لمهمتها، تتبادل عادة وجهات النظر مع المراجع الخارجي، وتقدم التعليقات حول تقرير المراجع الخارجي إلى لجنة الميزانية، من أجل تسهيل إعداد التقرير الذي تقدمه لجنة الميزانية إلى الجمعية العامة. ولكي ننجز مهمتنا هذه، اجتمعنا مع المراجع الخارجي مرتين خلال فترة تحضير التقرير، مرة في بداية العام لندرس خطة عمل المراجع الخارجي لثنائية 2014/15، ومرة أخرى في دورتنا الأخيرة التي عقدت في أغسطس، قبل انعقاد لجنة الميزانية، لنراجع تقرير المراجعة الخارجية للحسابات في ذلك الوقت.

"ولاحظنا في ذلك الحين أن المراجع الخارجي أدلى برأي غير مشفوع بتحفظ على البيانات المالية، ما يعد حصيلة إيجابية، كما اقترحنا على المراجع الخارجي بعض التحسينات المحتملة على تقرير المراجعة الخارجية. وناقشنا مطولاً بعض التوصيات مع الإدارة، بما في ذلك مواضيع مثل الاحتياطات ومحاسبة رسوم معاهدة البراءات، وصياغة خطط الويبو للمساعدة القطرية، وتحليل التكلفة مقارنة بالفائدة لمشاريع البناء المستقبلية. ونرحب بمبادرة الإدارة لتوضيح استخدام الاحتياطات من خلال إعادة النظر في سياسة الاحتياطات في الويبو، كما عرضت على لجنة الميزانية الأخيرة.

"سيدتي الرئيسة، ترحب اللجنة الاستشارية بالتنوع المحسنة للمعلومات الواردة في البيانات المالية لعام 2013، وتقرير أداء البرنامج لثنائية 2012/13. وفي الوقت نفسه، أبدينا قلقنا بشأن عدد وحجم التقارير المقدمة إلى الدول الأعضاء في مجال التمويل وبرنامج الأداء، والتكرار في مضمون بعضها. وفي هذا السياق، تؤيد اللجنة الاستشارية تأييداً تاماً جهود الأمانة واقتراحها لعملية الإصلاح وتعزيز أداء البرنامج وإعداد التقارير المالية، كما عرضت على لجنة الميزانية الأخيرة.

"وسأعلق على الرقابة الداخلية وعمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تحت إدارة زميلنا مدير الشعبة، الحاضر معنا اليوم، بما في ذلك مختلف الوظائف التي تقع تحت مسؤوليته و من ضمنها التدقيق الداخلي والتقييم والتحقيق.

"وخلال هذه الفترة، لاحظنا بارتياح أن خطة عمل الشعبة لعام 2013 نفذت بالكامل، وأن الخطة الحالية لعام 2014 ستحقق الهدف المتوقع. ورحبنا أيضاً بتقييم مخاطر الغش، وبالأخص، التي تقوم بها الشعبة، والتي نتوقع أن تقود الويبو إلى زيادة جهودها لتعزيز مكافحة حوادث الاحتيال والفساد وردعها واكتشافها.

"كما رحبت اللجنة الاستشارية بالنتائج الإيجابية للتقييمات الخارجية لجودة عمليات التدقيق والتقييم الداخلية التي أجريت على التوالي هذا العام. ولا شك في أن هذه نتيجة جد إيجابية لمهمتي الرقابة هاتين وستواصل اللجنة متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة كجزء من تلك التقارير.

"ودائماً في إطار متابعة توصيات الرقابة في الفترة موضع النقاش، قدمت اللجنة الاستشارية عدداً من الاقتراحات لتحسين أكبر لعملية المتابعة ودمج هذه العملية في نهج هذه المنظمة الشامل لإدارة المخاطر. وفيما يتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة على وجه التحديد، لاحظنا أن الإدارة أعدت مسبقاً خطط عمل لذلك الغرض كما لاحظنا التقدم المحرز في معالجة بعض من التوصيات الماضية لوحدة التفتيش المشتركة. وستواصل اللجنة الاستشارية عملها في هذا المجال وفقاً للولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة في العام الماضي.

"وأنتقل الآن إلى مشروع البناء الجديد. وأود في البداية أن أعثم هذه الفرصة للتعبير عن تهانينا الخاصة بمناسبة افتتاح قاعة المؤتمرات الجديدة. وقد شاركت اللجنة الاستشارية في هذا المشروع وفي مشروع المبنى الإداري الجديد منذ بدايتها، وذلك بتكليف من الجمعية العامة ومن خلال استعراضنا لمختلف التقارير المرحلية المفصلة التي أعدتها الإدارة وتقارير التدقيق الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي.

"سيدتي الرئيسة، لاحظت اللجنة الاستشارية قدرا كبيرا من التفاني والالتزام بالعمل الجاد من أجل ترجمة الأفكار إلى واقع ملموس، أو بالأحرى إلى خشب ملموس. وثني بكل صدق على الأمانة التي أنجزت هذا المبنى المعقد تقنيا. ونتطلع إلى مواصلة عملنا مع الإدارة لأننا سنواصل متابعة التوصيات ذات الصلة بالموضوع.

"وفيما يخص المشروعات الرأسمالية بشكل عام في هذه المنظمة، أود أن أشير إلى استعراض اللجنة الاستشارية خلال هذه الفترة للخطة الرأسمالية الرئيسية لليوبو، والتي وافقت عليها لجنة الميزانية العام الماضي، ولكن اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي تحسين بعض جوانب تلك الخطة. وقدما عددا من الاقتراحات لتحسين المعلومات التي تقدمها تلك الوثيقة للدول الأعضاء، ورحبت الإدارة بتلك الاقتراحات وأدرجتها في العملية الحالية وستعرض بالتأكيد على الدول الأعضاء في التقارير المقبلة عن الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأعتقد أن هناك تحسن كبير في نوعية المعلومات التي نوقشت في تلك الوثيقة.

"وأنتقل الآن إلى موضوع الأخلاقيات، وأود أن أقف وقفة للإشادة بالسيد أفارد بيشوب، الذي كان المسؤول عن مكتب الأخلاقيات في هذه المنظمة والذي وافته المنية هذا العام. ونود أن نعرب له عن عميق احترامنا وتقديرنا.

"وفيما يخص الأخلاقيات، وكما جاء في تقريرنا السنوي، تظل اللجنة الاستشارية مستعدة لاستعراض الاقتراح بشأن سياسة الكشف المالي الجديدة وتقديم المشورة بشأنها. ونرى أيضا أن خطة العمل السنوية لمكتب الأخلاقيات يمكن أن تستفيد من استعراضنا ومشورتنا قبل الموافقة عليها. وثمة نقطة أخيرة تتعلق باستقلالية وظيفة المسؤول عن الأخلاقيات. فبعد مناقشات في جلسة بين بعض أعضاء اللجنة، وصلنا إلى اقتراح يدعو إلى إصدار التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات كتقرير منفصل بدلا من أن يكون مرفقا للتقرير عن الموارد البشرية. والهدف هنا تعزيز وجاهته وأهميته.

"وبالنسبة إلى موضوع الموارد البشرية عموما، أحطنا علما أيضا مع الارتياح للتقرير السنوي عن الموارد البشرية الصادر عن مدير إدارة الموارد البشرية. وأحطنا علما وجه الخصوص بالجهود المقترحة بذلها للتخفيف من شواغل الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي المنصف في الوبو.

"وبذلك أكون أنهيت عرضي للتقرير السنوي ولا يبقى أمامي إلا أن أعبر عن شكرنا، أولا للمدير العام وموظفي الوبو الذين تعاملنا معهم، ولا سيما على سعة وقتهم وانفتاحهم وتقديمهم للمعلومات في الوقت المناسب ما يمكننا من إتمام ولايتنا كما كان متوقعا. وتتوجه أيضا بالشكر إلى الدول الأعضاء على اهتمامها بعملنا وعلى الأسئلة والمعلومات والتعليقات التي تقدمت بها خلال مختلف جلسات الإحاطة الفصلية التي عقدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وخاصة خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية.

"سيدتي الرئيسة، أود أن أختتم هذا البيان بالتذكير باجتماعك الأخير معنا، بصفتك رئيسة للجمعية العامة، في بداية العام عندما اكتمل أعضاء اللجنة الجدد في مارس من هذا العام، وأتاح هذا الاجتماع الفرصة للتشديد على ارتفاع مستوى توقعات الدول الأعضاء من اللجنة فيما يتعلق بمهنتها واستقلالها ومشورتها الخبيرة.

"واللجنة تقيم كثيراً ما خصصته من وقت للاجتماع بنا، ولتبادل الآراء الذي جرى، بما في ذلك دور اللجنة في تعزيز الشفافية والانفتاح في المنظمة.

"سيدتي الرئيسة، إنه لمن دواعي فخري وشرفي أن أعمل في هذه اللجنة. ولما كانت المنظمة تضي قدمًا نحو المزيد من الانفتاح والشفافية، يمكنك أن تظلي متأكدة من أن اللجنة ستبقى مستعدة للاضطلاع بهذا الدور المهم في المنظمة".

8. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها الإعلامي والعناية التي أولتها اللجنة للتعديلات على ميثاق الرقابة الداخلية. ورأى أنه ينبغي استعراض الوثائق الأساسية الخاصة بجميع جوانب إطار الويبو للمساءلة والرقابة بانتظام لضمان وجاهتها وطابعها الشامل. وأعرب بالتالي عن تقديره للجهود التي بذلت للاضطلاع بتلك العملية. وأيد بوجه خاص التعديل المقترح والداعي إلى النفاذ العام إلى تقارير التدقيق والتقييم الصادرة عن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة. وقال إن المنظمات على مستوى منظومة الأمم المتحدة تتخذ خطوات مماثلة من أجل تعزيز الشفافية وذكر على سبيل المثال أن المجالس التنفيذية التابعة لعدة صناديق وبرامج للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اعتمدت عام 2012 قرارات للكشف عن تقارير التدقيق الداخلي الصادرة عنها بحلول نهاية عام 2012. وأضاف قائلاً إن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتبعت في نيسان 2013 قراراً اتخذته الدول الأعضاء للتصريح بالكشف العام عن تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أساس تجريبي حتى شهر ديسمبر 2014 مشيراً إلى توسع ذلك الإجراء ليشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأحاط علماً بنشر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتقارير التقييم النهائية التي ترقى إلى عام 2002 وتقاريرها السنوية للتقييم. وذكر أنه أوصى خلال دورة لجنة الميزانية التي عقدت منذ أسبوعين بإجراء عدة تعديلات إضافية رأى أن من شأنها توضيح وظائف وميثاق الرقابة وإدراج بعض الأحكام الجديدة التي تعتبر ضرورية في اعتقاده لبلوغ مستوى الشفافية والمساءلة اللازم على وجه تام كي تؤدي الدول الأعضاء التزاماتها المتصلة برقابة هذه المنظمة. ومضى يقول إن إحدى توصياته تمثلت في توسيع نطاق سياسة تعزيز الشفافية ليشمل تقارير التحقيق النهائية أيضاً. وفيما يخص الأخلاقيات، اتفق مع اقتراح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الداعي إلى ضرورة تقديم التقارير القادمة لمكتب الأخلاقيات إلى لجنة الميزانية في شكل تقرير مستقل بذاته بدلاً من إصداره في شكل مرفق لتقرير الموارد البشرية. وأردف قائلاً إن مكتب الأخلاقيات هو جزء مهم من إطار المساءلة في أي منظمة وإنه ينبغي تكريس الوقت الكافي لبحث أعمال المكتب ولا سيما فيما يتصل بجهود التوعية والتدريب وأنواع الاستفسارات الواردة. وأعرب عن اعتقاده أن منصب رئيس مكتب الأخلاقيات في الويبو هو منصب شديد الأهمية وعن أماله أن يلاحظ شغل ذلك المنصب بصورة دائمة من جانب شخص ذي مؤهلات عالية في أسرع وقت ممكن. وشجع أيضاً مكتب الأخلاقيات على مشاركة خطة عمله السنوية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قبل وضع صيغتها النهائية لأن اللجنة قد تبدي رأياً مستنيراً بشأن مواطن الضعف المحتملة في إطار المراقبة الداخلية وتضيف وجهة نظر مختلفة لتوجيه أعمال مكتب الأخلاقيات. واسترسل قائلاً إن الدول الأعضاء مسؤولة في نهاية المطاف عن فعالية رقابة الويبو وإن بلده يتحمل تلك المسؤولية بجدية ويعتقد أن الدول الأعضاء النظيرة في الويبو تشاطره التزامه يجعل المنظمة أكثر مساءلة إزاء أعضائها. واختتم بيانه معرباً عن أماله أن يتسنى تجسيد الاقتراحات الداعية إلى تحسين الشفافية في حصيللة الرقابة النهائية.

9. وشكر وفد المكسيك رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريره الموضوعي جداً. وقال إن الدول الأعضاء أجرت مناقشات طويلة وبناءة على هذا التقرير خلال لجنة الميزانية. وأضاف أنه لا يود إعادة النظر في التفاصيل وإنما يرغب في شكر جميع أعضاء اللجنة الاستشارية على عملهم المتميز خلال السنوات القليلة الماضية. وأبدى أماله في أن تواصل اللجنة الاستشارية تقديم مثل هذه النتائج إلى الجمعية العامة. وأعرب الوفد عن رغبته في تأييد القرارات التي اقترحتها لجنة الميزانية وحث الأمانة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير الممكنة واللازمة للاستجابة لاقتراحات اللجنة.

10. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن مسألة مراجعة الحسابات والرقابة والحوكمة في الويبو تكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى وفد بلاده. وأضاف أنه يتعين على الويبو، بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أن تحافظ على نظام تدقيق ورقابة فعال وموثوق به يتمتع بسلطات كاملة لضمان الإدارة الرشيدة والمساءلة والشفافية في المنظمة فضلاً عن صون الإدارة الفعالة والفاعلة فيها كي تؤدي المنظمة رسالتها التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أبدى الوفد رغبته في التشديد على أهمية وجدوى التوصيات المقدمة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن تعميم جدول أعمال التنمية في عمل الويبو. فعلى سبيل المثال، أوصى مراجع الحسابات الخارجي المنظمة بأن تعرّف نفقات التنمية بشكل واضح وتصوغ طريقة لتحديد حصة التنمية ضمن كل برنامج ونشاط حتى يتسنى تقييم فعالية عملية التعميم تقييماً موضوعياً. إذ لا شك في أن وضع تعريف واضح ودقيق لنفقات التنمية سيساعد في توزيع موارد الميزانية بين المكاتب الإقليمية وقطاعات البرامج الموضوعية الأخرى على نحو أكثر توازناً وتماشياً مع تنفيذ جدول أعمال التنمية. وعليه، أعرب الوفد عن تأييده الشديد لتنفيذ تلك التوصيات. ورأى فائدة بالغة في تنفيذ الأمانة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مع مراعاة التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء في تقرير لجنة الميزانية.

11. وشكر وفد الهند رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والحاضرين من أعضائها على تقاريرهم الكتابية والشفافية. وأشار الوفد باهتمام إلى مراجعات اللجنة المقترحة لميثاق الرقابة الداخلية والتي اعتُمدت خلال اجتماع لجنة الميزانية. ورأى أن ذلك سيعزز الشفافية والمساءلة في المنظمة مما سيؤدي إلى تحسين الإدارة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالحصول خلال العروض المقبلة على تعليقات أكثر تفصيلاً من اللجنة الاستشارية بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، التي تستعرضها هيئات الويبو التشريعية، واستعراض الإدارة والتنظيم في الويبو الخاص بوحدة التفتيش المشتركة وكذلك بشأن ما ورد في تقرير مراجع الحسابات الخارجي. كما أعرب عن تقديره لأمانة الويبو التي وافقت على إصدار تقرير سنوي منفصل عن مكتب الأخلاقيات بوصفه تقريراً مستقلاً يقدّم إلى لجنة الميزانية في المستقبل تلبية لإحدى توصيات اللجنة الاستشارية.

12. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن رغبته في أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الأمانة، والدول الأعضاء وخاصة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وعلى كل جهودهم القيمة والمهنية فيما يخص مراجعات ميثاق الرقابة الإدارية. ويرى الوفد أن مراجعات ميثاق الرقابة الإدارية عززت الشفافية والوضوح في الإشراف على الأنشطة والإجراءات.

13. ووجه وفد إستونيا الشكر للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ولكل من الأعضاء الحاضرين والغائبين. وقال إنه بعد قراءة تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المقدم للجمعية العامة، فإن الوفد لديه سؤال. وسأل الوفد ما إذا كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ناقشت في اجتماعها في أغسطس الماضي؛ أي في الدورة الرابعة والثلاثين؛ التقارير التي أعدها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة بشأن التحقيقات الجارية والتي فتحت عقب تقارير نائب المدير العام السيد بولي والتي ناقشتها اللجنة وأجازتها في دورتها الثالثة والثلاثين في مايو. وقال إذا ما كانت الإجابة بنعم فإن الوفد يتسأل عن النتيجة التي وصلت إليها اللجنة ولماذا لم تتجلى في التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/46/1. وقال الوفد إنه إذا كانت الإجابة بالنفي فإنه يود الاستفسار عن سبب التخلي عن متابعة الأمر إذ كان هناك وقت كاف. وأضاف الوفد أنه نما إلى علمه أيضاً أن التقارير كانت جاهزة في أغسطس.

14. ووجه وفد بيلاروس الشكر لرئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريره المفصل وهنأه على جهده. وقال الوفد إن التقرير ذاته لم يترك مجالاً للوفد للتساؤل بشأنه. وقال إنه يرغب في أن يعلق على الأسئلة التي طرحها وفد إستونيا. وأضاف الوفد أن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية ليست، كمجموعة إقليمية، مقتنعة بأن الجمعية العامة يجب أن تنظر في هذا النوع من القضايا، بل قال إن المجموعة مقتنعة أنه ثمة حاجة لنظام شفاف فعال، يحظى بقواعد تضمن توازن مناسب بين الشفافية فيما يخص الدول الأعضاء وسرية تجاه أولئك المنخرطين في العملية. وأضاف إنه من المعروف أن الدول الأعضاء قادرة على الحصول على أي معلومات ضرورية من خلال جلسات إحاطية وغيرها من الآليات الموجودة. واستطرد قائلاً إنه لا يعتقد أن للجمعية العامة أن تنخرط في مثل هذه الأسئلة لأن التحقيق الداخلي ربما يسفر عن تسييس

المسائل، وربما لا يعبر ذلك على ثقة في المدير العام. وأضاف أن هذا ليس من اختصاص عمل الجمعية العامة. وقال إن المجموعة ترى أن الإجراءات الحالية توفر الشفافية الضرورية. وقال إنه على أساس جلسات الإحاطة المختلفة خلال لجنة الميزانية، جرى توفير معلومات كافية بحيث تضمن أن العملية أجريت بالطريقة الصحيحة وأعطت أساساً كافياً للإعراب عن الثقة في المدير العام. وأضاف أن المجموعة ترى أنه ليس هذا المكان المناسب لطرح هذه الاسئلة، لا سيما في ظل وجود جدول أعمال مثقل للجمعية العامة.

15. وقال رئيس اللجنة إنه أحاط علماً بكل التعليقات وشكر الدول الأعضاء على ما أبدته من تقدير حيال عمل اللجنة. وقد أحاط علماً خصوصاً بالرغبة في الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة وقال إنه سيحاول إدراج هذه النقطة في جدول أعمال اللجنة في المستقبل. والمسألة الأخرى التي أراد التطرق إليها هي مسألة التحقيق. وقال إنه سيمتنع عن ذكر أي تحقيق معين وأوضح أن اللجنة ليست لجنة توفر الخدمات على مدار الساعة. بل إنها لجنة تجتمع من حين لآخر، وغالباً ما تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر. ويتم، في كل من تلك الاجتماعات، مناقشة الكثير من وظائف الرقابة، ولا سيما وظيفة التحقيق. وتقوم اللجنة، في إطار ذلك التحليل، باستعراض مجموعة التحقيقات المفتوحة والوجيهة في أية مرحلة من المراحل. ويمثل دور اللجنة، أساساً، في العمل كمراقب نشط لنوعية الإجراءات. وهي تحاول التحقق من أن وظيفة التحقيق العادية في المنظمة تسير بطريقة سليمة، سواء في الداخل أو الخارج، وفق الظروف المختلفة. وليس من دور اللجنة المشاركة في إجراءات إقامة العدل، بل مجرد التأكد من أن إجراءات التحقيق سارية على نحو كافٍ ومتكامل ومناسب. وفي ضوء تلك المعلومات، قال رئيس اللجنة إنه من الواضح أنه ليس بإمكانه تزويد الدول الأعضاء سوى بالمعلومات التي ناقشتها اللجنة، لا أكثر. وفي ذلك السياق، فإن المعلومات التي يمكنه توفيرها الآن هي المعلومات التي قدمها فعلاً إلى الدول الأعضاء في الجلسة الإعلامية السابقة التي عقدتها اللجنة قبيل دورة لجنة البرنامج والميزانية. ولا يجوز له، في الوقت الحالي، تقديم المزيد من المعلومات حتى يجتمع مع أعضاء لجنته. ووفق المناقشات الداخلية التي ستجريها اللجنة، والآراء المهنية والخبرة التي سيديها أعضاؤها، قد يمكنه، أو لا، تقديم المزيد من المعلومات، ولكن لا يمكنه تقديم أية معلومات لم تحظ بتثبيت لجنته. وبناء عليه قال إنه سيمتنع عن الإدلاء بأي شيء أكثر مما أدلى به فعلاً في الجلسة الإعلامية التي عقدتها اللجنة والذي مفاده أن هناك، بالفعل، تقييمين جاريتين حول قضيتين خاصتين. وقال إنه ليس بإمكانه، في الوقت الحالي، تقديم أية معلومات أخرى.

16. وقال المدير العام إنه يرغب في توضيح المصطلحات التي استخدمها وفد إستونيا ورئيس اللجنة في الشطر الأول من مداخلة. وأفاد بأن القانون الذي يحكم الويبو يقضي بأنه عندما تُقدم شكوى، فإن ما يحدث أولاً هو تقييم أولي. والتقييم الأولي قام بذلك تحديداً. فقد قيم ما إذا كان هناك أساس يبرر فتح تحقيق. والسؤال الذي طرحه وفد إستونيا، ونصف الجواب على الأقل الذي قدمه رئيس اللجنة، يشيران إلى تحقيق. والتحقيق لا يمكنه أن يُجرى دون إخطار الشخص المعني. ومضى يقول إنه لم يُبلِّغ بأي تحقيق من هذا القبيل. وأضاف أنه تم، حسب فهمه، إجراء تقييم أولي، مؤكداً على أن الشخص المعني لا يُبلِّغ عندما يُجرى تقييم أولي. وقال المدير العام إنه ليس لديه أية معلومات رسمية ولكنه يرى أنه من الضروري توضيح المصطلحات لضمان عدم الخروج عن الموضوع.

17. وفي غياب تعليقات أخرى، قرأت الرئيسة فقرة القرار، التي اعتمدت.

18. إن الجمعية العامة للويبو:

(أ) أحاطت علماً بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) (الوثيقة WO/GA/46/1)؛

(ب) والتهمت من الأمانة مواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة استجابةً لتوصيات اللجنة.

البند 11 من جدول الأعمال الموحد

التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

19. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/46/2.

20. وطبقا للفقرة 26 من ميثاق الويبو للرقابة الداخلية، قدم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقريرا عن أنشطة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، لا سيما من حيث نطاقها وتوجهها، وجدول العمل والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الشعبة. وأشار مدير الشعبة إلى أن وظائف التدقيق والتقييم قُيِّمت من قبل جهات خارجية وعلى نحو مستقل، وخلص ذلك التقييم إلى نتائج إيجابية للغاية مما يدل على امتثالها لميثاق الرقابة الداخلية والمعايير المهنية المطبقة دوليا. ومكنت تلك النتائج الدول الأعضاء من الحصول على ضمانات مستقلة بأن عملية التدقيق والتقييم تنسم بنوعية جيدة وتتم باستقلالية تامة. وفيما يخص الإجراء، أعلن مدير الشعبة أنه تم، بعد تشاور واسع مع الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والزملاء من الأمانة وممثلي الموظفين، نشر السياسة الخاصة بالتحقيقات، والتي ظلت عالقة منذ عام 2010. واستنادا إلى المبادئ التوجيهية الموحدة الخاصة بالمحققين، التي اعتمدها المؤتمر الدولي للمحققين، تتيح سياسة التحقيق ودليل إجراءات التحقيق المراجع توضيحات حول النقاط التالية: واجب الموظفين فيما يخص الإبلاغ عن سوء التصرف؛ وسرية التحقيقات؛ ودور التحقيقات في نظام العدل الداخلي؛ ومرحلتنا أنشطة التحقيق (تقييم أولى قد يتبعه، أو لا يتبعه، تحقيق كامل)؛ وتعزيز القواعد المتعلقة بالاتهام، بما يتيح للأشخاص الجاري التحقيق بشأنهم الحصول على مساعدة من مراقبين وتقديم ملاحظات على تقرير التحقيق قبل استكمالها؛ وتحديد مهمل لمختلف مراحل التحقيق. ومن التغييرات المهمة الأخرى التعديلات المقترحة إدخالها على ميثاق الرقابة الداخلية. وتستعد الشعبة للتغييرات المهمة التي ينطوي عليها القرار إذا ما اعتمدهت الجمعية، وبخاصة ما يتعلق بإتاحة تقارير التدقيق والتقييم للجمهور. وفيما يخص نتائج عمليات التدقيق والتقييم والتحقيق، أشار المدير إلى أن الشعبة أصدرت نتائجها في المجالات الرئيسية التالية: إدارة البرامج والمشروعات من منظور عمليات تدقيق وتقييم مختلفة؛ والإيرادات المتأتية من نظامي مدريد ولاهاي؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وإدارة التظاهرات الرسمية؛ وتقاسم المعارف؛ والأمن المعلوماتي. وتلك النتائج صدرت في ثمانية تقارير تدقيق وخمس تقارير تقييم وتقرير تثبيت واحد وتقارير تحقيق مختلفة. وفيما يتعلق برصد توصيات الشعبة، أكد المدير على نقطة قد لا تكون معروفة على نطاق واسع وهي أنه لا يمكن اعتبار أي تقرير تدقيق أو تقييم كاملا دون خطة عمل لتنفيذ التوصيات. وبعبارة أخرى، فور نشر توصية ما يبدأ العمل على تنفيذها. فلا توضع أية توصية جانبا دون اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذها؛ وهناك اختلاف فقط في المهل المحددة لتنفيذ التوصيات. وفيما يخص التوصيات التي يُنتظر تنفيذها، أوضح المدير أنه قد يبدو أن عدد التوصيات شهد زيادة كبيرة، أي من 100 توصية في العام الماضي إلى نحو 150 توصية في تقرير هذا العام ووصولاً إلى 195 توصية حاليا. غير أنه ينبغي أن يُفهم من ذلك أن تلك التوصيات المفتوحة تجسّد تدفقا وليس تراكما في التوصيات وأن عددا كبيرا منها قد عولج. وبالتالي تم، بين تقرير العام الماضي وتقرير هذا العام، غلق 100 توصية تقريبا، بعد اعتبارها مُنفذة. وبعبارة أخرى، أغلق عدد من التوصيات يعادل عدد التوصيات التي كانت مفتوحة في بداية الفترة قيد الاستعراض (أي 100 توصية تقريبا). وأخيرا وفيما يتعلق بالموارد وقدرة الشعبة على الوفاء بولايتها، أشار المدير إلى أن مستوى الموارد (0.75 بالمائة من ميزانية الويبو و0.88 بالمائة من موظفي الويبو) يُعد أدنى من بعض المعايير، في ضوء التوصية الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والداعية إلى الاضطلاع بوظائف رقابة مختلفة. ومضى يقول إن مستوى الموارد مكن الشعبة، مع ذلك، من تغطية المجالات التي حُدِّدت كمجالات ذات الأولوية بالنسبة لعملها: فقد شملت عمليات التدقيق مجالات عالية المخاطر؛ وإن تقارير التقييم المستقلة للشعبة صدرت خلال الشائبة 2012-2013؛ وإن القضايا المحالة إلى قسم التحقيقات لا تزال قيد الرصد. ويبدو مستوى الموارد مناسباً في المناخ الحالي، أي في الوقت الذي أحرزت فيه المنظمة تقدما كبيرا في الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ولم يؤثر بشكل كبير، حتى الآن، لا في أهدافها الاستراتيجية ولا في نموذج عملها. وأضاف مدير الشعبة أن ما أسهم في تحسين الوضع أيضا التجربة التي اكتسبها الشعبة ونوعية ومهارات موظفيها.



21. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للعمل الشاق الذي بذلته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وشجع المدير العام على تنفيذ توصيات الشعبة في الوقت المناسب. وأعرب عن سروره بملاحظة أن برنامج ترك الخدمة الطوعي للفترة الممتدة بين أكتوبر 2009 ويونيو 2010 قد أدى إلى وفورات في التكاليف، وساعد على سد فجوات المهارات، وساهم في مواءمة موظفي الويبو مع احتياجات المنظمة. وشجع وفد الولايات المتحدة الأمريكية المدير العام على مواصلة العمل على اغتنام فرص تحقيق الوفورات. كما حث الويبو على اتباع اقتراح الشعبة بإيلاء الأولوية لوضع وتنفيذ إطار مساهلة رسمي بغية توحيد الهيكل الحالي وتحسين الحوكمة في المنظمة بوجه عام. وأعرب الوفد عن انشغاله بتعليقات الشعبة فيما يخص الافتقار إلى التبادل الفعال للمعلومات والمعارف بين القطاعات. فشجع الأمانة على اتخاذ خطوات لاستحداث أدوات وإجراءات على مستوى المنظمة لتيسير إدارة المحتوى وتوضيح الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بحفظ السجلات. وأخيراً، أعلن الوفد أن تنظيم دورات تدريبية منتظمة على الأخلاقيات مسألة حيوية للحفاظ على ثقافة النزاهة. إذ لاحظ الوفد من التقرير أن 69 بالمائة من الشكاوى المتلقاة خلال فترة التقرير تعلقت بمجالات مضايقة وتمييز ومخالفة التزامات الموظفين الدوليين المدنيين وممارسات غير مناسبة لإدارة الموارد البشرية. وقال الوفد إنه يدرك أن الويبو فرضت في 2012/2013 تدريباً إلزامياً على الأخلاقيات على كل موظفيها، ولكنه يحث المنظمة على مواصلة هذه الممارسة من خلال فرض دورات متابعة ودورات تنشيطية منتظمة.

22. واستهل وفد إسبانيا كلمته بشكر شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على عملها المتميز وجودة التقارير التي أكدتها عمليات التقييم الخارجية. وفيما يخص أنشطة المتابعة المضطلع بها، رأى الوفد أن تنفيذ التوصيات المقدمة مسألة أساسية وأشد بالموقف الإيجابي الذي أبدته الأمانة من خلال إقامة حوار دائم كان إيجابياً بالنسبة إلى تنفيذ التوصيات في أقرب فرصة ممكنة. وذكر الوفد على سبيل المثال أهمية التقارير عن تقييم المساعدة التقنية والموارد البشرية التي لاحظ فيها أن بعض التوصيات لا تزال عالقة، وأعرب الوفد عن ثقته في أن التوصيات ستُنَفَّذ في أقرب فرصة ممكنة. ورأى الوفد أن ميثاق الرقابة المراجع (الوارد في الوثيقة A/54/5) مرجع للمنظمات الدولية الأخرى في جنيف واعتبر مجموعة القواعد الجديدة إيجابية للغاية بالنسبة إلى المنظمة وغيرها. وأعرب الوفد عن سروره بخبر نشر تقارير التدقيق الداخلي والتقييم التي ستصبح متاحة لكل من يهيمه الأمر. ولفت الوفد انتباه الدول الأعضاء إلى أن تبسيط النظام سيمكّنها من الاطلاع على هذه التقارير مما سيشجع لها اكتساب رؤية واضحة ومفصلة للغاية بشأن المنظمة. واستفسر الوفد عن إمكانية إتاحة التقارير الصادرة قبل المراجعة لدى اعتماد ميثاق الرقابة الداخلية المراجع وإتاحة التقارير. إذ رأى الوفد فائدة كبيرة في إتاحة النفاذ بسهولة إلى التقارير السابقة لا المقبلة حصراً.

23. وشكر وفد إستونيا مدير الشعبة مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي كان على علم بأن الشعبة فحصت تقريرين تقييميين أوليين بعد أن قدما في أغسطس. وأضاف أنه كتب إلى رئيسة الجمعية العامة بشأن الموضوع نفسه. وطلب الوفد من مدير الشعبة تأكيد تسلم التقريرين وما إذا بإمكانه إطلاع الدول الأعضاء على وضع تلك التحقيقات. وطلب أيضاً الحصول على رد من الرئيسة على طلبه. وأخيراً، سأل الوفد عن كيفية مشاركة الدول الأعضاء في ذلك التحقيق لأنه، على ما يبدو، لا توجد أي سلطة مختصة أخرى للنظر في تلك القضايا.

24. وفيما يتعلق بسؤال وفد إسبانيا حول نشر التقارير، أشار مدير الشعبة إلى أن التغيير المقترح إدخاله في الميثاق المراجع لا يتضمن حكماً بشأن التقارير السابقة. وقال إنه يفهم أن الميثاق ينطبق على التقارير المقبلة ولكن قد يكون لدى المستشار القانوني جواب شاف. وفيما يتعلق بتقارير التحقيق، وفقاً للميثاق، قال مدير الشعبة إن التحقيقات تمر بعدة مراحل. والمبدأ هو أن التقييم الأولي منفصل عن التحقيق الكامل، إضافة بالطبع إلى جانب السرية. وأكد مدير الشعبة أن ميثاق الرقابة الداخلية المراجع لم يتغير في هذا الصدد. وإجراءات التحقيق كلها، على الأقل فيما يتعلق بمدير الشعبة، سرية من لحظة تقديم الشكاوى إلى حين صدور التقرير. وحتى بعد صدور تقارير التحقيق، فإنها تظل خاضعة لحكم السرية الوارد في الميثاق. وأضاف مدير الشعبة أنه يلتزم بالميثاق.

25. وردا على وفد إستونيا، قالت الرئيسة إنه ليس لديها ما تضيفه بهذا الشأن. ووفقا لقواعد وأحكام الويبو، أشارت الرئيسة إلى تعاونها الجيد جدا مع الشعبة، على النحو المطلوب بموجب الأحكام، وأن المعلومات التي قدمها مدير الشعبة هو كل ما لديها من معلومات.

26. إن الجمعية العامة للويبو

(أ) أحاطت علما بمضمون الوثيقة WO/GA/46/2 (التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية)؛

(ب) وطلبت من الأمانة مواصلة اتخاذ الإجراءات المناسبة استجابة لتوصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

27. وقال وفد إسبانيا إنه استمع إلى رد مدير الشعبة بشأن التقارير السابقة وتساءل عما اذا كان بإمكانه الحصول على تأكيد بخصوص نشر تلك التقارير، وإن لم يكن الأمر كذلك، يقترح الوفد أن يتضمن القرار إشارة محددة إلى أن التقارير السابقة لبدء نفاذ الميثاق المراجع ينبغي إتاحتها. واستغرب الوفد أن تغير الجمعية آلية الحصول على التقارير وألا ينطبق الحكم على التقارير السابقة.

28. وأفاد مدير الشعبة بأن النص ينطبق، في رأيه، على ما سيصدر في المستقبل. وبالنسبة للتقارير الحالية، توجد آلية تسمح للدول الأعضاء للحصول عليها بمجرد تقديم الطلب. وقال مدير الشعبة إن الميثاق المراجع يتعلق بالتقارير المقبلة وأما التقارير السابقة فستخضع للآلية المعمول بها حتى الآن. ويمكن أن ينص الميثاق على نشر التقارير السابقة، ولكن من الواضح أن ذلك مرهون أيضا بتوافر الامكانيات التقنية للقيام بذلك.

29. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تأييده لاقتراح وفد إسبانيا بأن تشمل القواعد الجديدة التقارير السابقة.

30. وأوصى وفد إسبانيا بإتاحة التقارير السابقة، وقال إن ذلك كان اقتراحه لأنه رغم أن الآلية الحالية لطلب التقارير لا تزال متاحة، ولكن بصرف النظر عن كونها معقدة نوعا ما، فإن التقارير التي تتلقها الوفود تحمل علامة تشير إلى من طلبها. واعتبر الوفد أنه من الغريب بعض الشيء أن الآلية الحالية للحصول على الوثائق تتضمن تدابير سلامة وأمن محددة، في حين أن التقارير الصادرة حديثا ستكون متاحة بجرية. وطلب الوفد تضمين قرار الجمعية العامة مسألة إتاحة تقارير التدقيق الداخلي وتقارير التقييم السابقة للجمهور. وقال إنه من البديهي جدا أن ينطبق الاجراء الذي سينفذ على التقارير الموجودة قبل إدخال هذا التغيير على الميثاق.

31. ودعت الرئيسة وفد إسبانيا إلى الاتصال بالأمانة والمستشار القانوني من أجل إيجاد حل لتلك المسألة التي طرحها.

البند 13 من جدول الأعمال الموحد

تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

32. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/GA/46/3 و WO/GA/46/4 و WO/GA/46/10.

33. وأشارت الأمانة إلى أن لجنة التنمية اجتمعت مرتين منذ دورة الجمعية العامة الثالثة والأربعين، التي عُقدت في سبتمبر-أكتوبر 2013، أي الدورة الثانية عشرة المعقودة في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2013، والدورة الثالثة عشرة المعقودة في الفترة من 19 إلى 23 مايو 2014. وكما وافقت عليه اللجنة، يحتوي التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/46/3 على ملخص الرئيس لكلا الدورتين المذكورتين. كما يحتوي التقرير على تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية، الذي ناقشته

اللجنة في دورتها الثالثة عشرة. وتتعلق الوثيقة WO/GA/46/4 بمساهمة هيئات الويبو المعنية في تنفيذ ما يخصها من توصيات جدول أعمال التنمية. وطبقا لآليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، طُلب من هيئات الويبو المعنية تضمين تقاريرها السنوية المقدمة إلى الجمعيات وصفا لمساهمتهما في تنفيذ ما يخصها من توصيات جدول أعمال التنمية. ثم طُلب من الجمعية العامة إحالة ذلك الوصف إلى لجنة التنمية. وتشير الوثيقة WO/GA/46/4 إلى أرقام الفقرات المعنية في تقارير الهيئات المقدمة إلى الجمعية العامة. أما الوثيقة WO/GA/46/10 فتحتوي على قرار أصدرته لجنة التنمية نتيجة مناقشتها، خلال دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة، لقرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية (الوثيقة CDIP/12/5)، الذي اعتمده الجمعية في دورتها الثالثة والأربعين في عام 2013. وطُلب فيه من اللجنة أن تناقش "تنفيذ ولايتها وتنفيذ آليات التنسيق" وأن "ترفع تقريرا وتوصيات بشأن المسائلتين إلى الجمعية العامة في عام 2014".

34. وتحدث وفد إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وقال إن ضمان هياكل قوية ومتوازية للملكية الفكرية وما يرتبط بها من تدابير مناسبة لتكوين الكفاءات، فضلا عن نشر ثقافة إنمائية المنحى، من الأمور التي يمكنها الإسهام بقدر كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية. وأعرب عن التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بإحراز المزيد من التقدم في جدول أعمال التنمية بطريقة تقوم على توافق الآراء. وشكر الوفد أمانة الويبو على إسهامها في عمل اللجنة. ورحب ببرامج الويبو الواسعة للمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وأبدى أمله في أن يتم تقييمها حتى يتسنى استخلاص الدروس وتعزيز تلك البرامج، حسب الاقتضاء. وأشار إلى ما يظلم به الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من عمل نشط في تعزيز الملكية الفكرية باعتبارها أداة فعالة لدعم التنمية. وأضاف أنه يمكن تنفيذ برامج الويبو بطريقة متآزرة مع الموارد الكبيرة للغاية التي يخصصها الاتحاد الأوروبي لبرامج المساعدة التقنية في ميدان الملكية الفكرية. وذكر الوفد بأن الاتحاد الأوروبي قدم، هو والدول الأعضاء فيه، مساعدة تقنية كبيرة من خلال أنشطة التعاون التقنية في مجال الملكية الفكرية، ولفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، لا سيما في سياق المادة 67 من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس). وأعرب عن أمله في أن تضمن الجهود الجماعية التي يبذلها أعضاء الويبو الاضلاع بأنشطة الويبو الإنمائية على أساس الشفافية والحوكمة الرشيدة والممارسات الفضلى، مما يسهم في تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ ولاية لجنة التنمية بطريقة فعالة وقائمة على توافق الآراء.

35. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأقر بأهمية العمل الذي تضطلع به لجنة التنمية من أجل تنفيذ جدول أعمال التنمية وفقا لأهداف الويبو الاستراتيجية. وقال إنه لا يزال يعتبر اللجنة منتدى قويا من منتديات الويبو كي تتبادل فيه الدول الأعضاء خبراتها في مجالات تجمع بين الملكية الفكرية والتنمية. وأضاف أنه لا يزال يرصد مسار استعراض تنفيذ جدول أعمال التنمية، الذي لا بد أن ينجز بطريقة فعالة من حيث التكلفة استنادا إلى مبادئ التقييم، ولا بد أن يحقق حصائل واقعية قائمة على البيّنات. وراح يقول إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز في مشروع التنمية المعني الذي خضع للمناقشة في اللجنة أثناء الدورة قيد النظر. وصرح بأن المجموعة تقدر كثيرا أنشطة الويبو، ولا سيما في مجال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وأردف قائلا إن المجموعة ترى أن من المهم للغاية أن تكون مشروعات المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب، ومصممة خاصة لظروف البلدان المتلقية وخاضعة للتقييم العملي. وراح يقول إن المجموعة ترى أن من الممكن تعزيز عمل اللجنة عن طريق الحصول على المزيد من المدخلات من الخبراء في مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، وإجراء عروض لأفضل الممارسات والتجارب التي اكتسبتها البلدان وسائر المنظمات المستفيدة من خلال تنفيذ المشروعات في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وناشد الوفد اللجنة بالتركيز على العمل نحو تحقيق نتائج تتسم بالمزيد من الموضوعية، كي تكون هذه الأعمال موجهة نحو تحقيق النتائج. واختتم كلمته قائلا إن المجموعة ترى أن تنفيذ أنشطة التنمية في الويبو إضافة إلى ولاية اللجنة تنفيذا فعالا يجب أن يقوم على بذل المزيد من الجهود المشتركة والثقة وأفضل الممارسات والشفافية.

36. وتحدث وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء، وقال إنها لطلما رأت أن التنمية المرتبطة بالعمل عنصر ضروري من عناصر أي نظام دولي حيوي ومتطور في مجال الملكية الفكرية، وأن الملكية الفكرية أداة مهمة لتحقيق التنمية. وأضاف أن

المجموعة ترى أن توصيات جدول أعمال التنمية قد نفذت بنجاح حتى الآن وبطريقة تدعم أهداف اتفاقية الوبو، وأن جدول أعمال التنمية حقق الهدف منه بالفعل بضمان إدماج التنمية كجزء لا يتجزأ من عمل الوبو. ومضى يقول إن لجنة التنمية اضطلعت بدور مهم وحاسم في هذا المسار، وإن الهدف تحقق بالنظر بعناية لما حققه جدول أعمال التنمية للمنظمة. وأردف قائلاً إن الاعتبارات الإنمائية جزء لا يتجزأ من عمل الوبو؛ وإن كان جدول أعمال التنمية قد ساهم في تحقيق هدف الوبو فإنه ينبغي ألا يغير طبيعة المنظمة. واستطرد قائلاً إنه ينبغي التفكير من جديد في المقصود بالتنمية، مع مراعاة الأهداف المنشودة من الخدمات التي تقدمها المنظمة والحصائل المتوقعة من عملها. وفي هذا الصدد، أعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن اختصاصات الاستعراض الخارجي لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية أثناء المناقشات التي دارت في لجنة التنمية العام المنصرم. وأضاف الوفد أن أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في ميدان الملكية الفكرية ما هي إلا نتائج أساسية لأنشطة التنمية التي تضطلع بها المنظمة، وقال إن هذه الأنشطة متصلة بالممارسين في الميدان اتصالاً مباشراً ومتيناً، ومن هذا المنطلق لا يمكن إجراء أي تقييم واقعي إلا إذا أخذت آراء الممارسين أو الأشخاص الذين اكتسبوا خبرة في هذا الصدد على أرض الواقع. وأفاد بأنه يرى أن الاستعراض لا بد أن يكون نقطة الانطلاق للنظر بجدية فيما حققه جدول أعمال التنمية وفي الاتجاه الذي يتعين المضي فيه في المستقبل، للبقاء ثابتين على أرض الواقع. وراح يقول إن المجموعة تتوقع بقوة أن يُتفق على الاختصاصات في الدورة المقبلة للجنة التنمية لكي تيسر بتلك الطريقة. وأضاف أنه ينبغي تقديم المساعدة التقنية بطريقة فعالة ومستدامة. وبالتالي ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق ما يكفي من التنسيق الداخلي والخارجي. وتحدث الوفد عن الوثيقة WO/GA/46/4 المعنونة "وصف لمساهمة هيئات الوبو في تنفيذ ما يعنيه من توصيات جدول أعمال التنمية"، وقال إن المجموعة تؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا التقرير يحتوي على مساهمات من جميع هيئات الوبو المعنية وتتوقع أن تستمر هذه الممارسة. والثفت إلى ما اعتبره مناقشة لا تتوقف بإضافة بند دائم في جدول الأعمال عن الملكية الفكرية والتنمية، وقال إن المجموعة تشدد على أن أعمال اللجنة برمتها تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية، كما هو مذكور في اسمها، وبالتالي فإنها ترى من غير الضروري إضافة بند دائم عن هذه المسألة لأن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية تقترح وستظل تقترح وتناقش على أساس مؤقت. ثم انتقل إلى الحديث عن هيئات الوبو الوجيهة، وقال إن المجموعة تؤمن بأن كل هيئة من هيئات الوبو ينبغي أن تقرر بنفسها إن كانت معنية بتقديم تقارير عن أنشطة جدول أعمال التنمية. واختتم كلمته قائلاً إن المجموعة لا تؤيد فكرة أن ولاية لجنة التنمية وآليات التنسيق غير منفذة بالكامل، وبالتالي لا ترى اللجنة أن من الضروري إجراء أي تغيير. ومع ذلك أعرب عن التزامه بالمشاركة في المزيد من المناقشات عن هذه المسائل في لجنة التنمية، من أجل التخفيف من المخاوف عن طريق التوصل إلى فهم مشترك للوضع الراهن.

37. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وشكر الأمانة على تقرير لجنة التنمية الذي أشير فيه إلى ملخصات الرئيسة، وشدد على أنه رغم الموافقة على عدد من المشاريع وتنفيذها وتقييمها، فإن عدداً من القضايا لا تزال عالقة ولا سيما فيما يخص المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الوبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، واختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وقرار عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وتنفيذ آليات التنسيق. وقال الوفد إن مجموعته ترى ضرورة في أن تقدم الجمعية العامة توجيهات واضحة كي يتسنى حل القضايا المذكورة أعلاه. وفيما يخص التقرير عن مساهمة مختلف هيئات الوبو في تنفيذ ما يعنيه من توصيات جدول أعمال التنمية، دعت المجموعة إلى وضع آلية إبلاغ أكثر انتظاماً تتضمن معايير تقييم موضوعية فضلاً عن بيانات الدول الأعضاء. إذ ستوفر هذه الآلية استعراضاً شاملاً لسبل تنفيذ جدول أعمال التنمية. وإضافة إلى ذلك، رأى الوفد أنه إذا أصبحت توصيات جدول أعمال التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل الوبو، فمن المهم إدراج مؤشرات قياس نوعية توفر تقيماً أدق لآثار مختلف المشاريع والأنشطة ونتائجها، بما في ذلك ما يُحقق في جدول أعمال وضع القواعد والمعايير.

38. وشارك وفد الهند وفوداً أخرى في اعتبار أن لجنة التنمية هي لجنة هامة تؤدي دوراً هاماً في تنسيق عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية والنهوض بها ورصدها. إذ ساعدت اللجنة على مواصلة المناقشات الرفيعة المستوى بشأن التوصيات الخمس والأربعين التي اعتمدها الجمعية العامة في 2007. وأعرب الوفد عن سروره بالخطوات الهامة العديدة التي اتخذتها الدول

الأعضاء في الويبو والمدير العام وفريقه لضمان تعزيز التوجه نحو التنمية في عمل الويبو وتعميم جدول أعمال التنمية فيه. ولن يتسنى إجراء هذا التعميم في جميع مجالات عمل الويبو، بما في ذلك أنشطة وضع القواعد والمعايير، مما يُعد أحد الأهداف الرئيسية لجدول أعمال التنمية، إلا بوضع آلية رصد فعالة. وشدد الوفد في هذا الصدد على التوصيات 5 و6 و7 و8 و9 المعنية بهذه المسألة والمدرجة في تقرير مراجعي الحسابات الخارجيين للشائبة 14/2013 والتي طُلب فيها ضمان مراعاة جميع توصيات جدول أعمال التنمية المعنية في تصميم أنشطة المساعدة التقنية. كما كشف التقرير عن الانخفاض المنتظم في الاعتمادات المخصصة للبرنامج 9 وانخفاض عدد التوصيات المعالج. وينبغي للأمانة أن تنظر في التقرير. وشجع الوفد الويبو على تعميم جدول أعمال التنمية في مختلف الدورات التي تقدمها أكاديمية الويبو ووضع خطط قطرية بالتشاور مع البلدان المعنية. كما أيد الانتهاء من وضع اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بغية تمهيد الطريق أمام إجراء الاستعراض المستقل الذي كلفت به الجمعية العامة للويبو في 2010، وعدم مد المهل الخاصة باتخاذ القرار في هذا الصدد إلى أجل غير مسمى. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء وأمانة الويبو على البت بسرعة عاجلة في مسألة المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية. إذ إن الاستعراض والمؤتمر الدولي من شأنهما أن يتيحان فرصة هامة لإجراء استعراض شامل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية على مستوى المنظومة في الويبو. كما أيد الوفد التنفيذ المبكر للتوصيات المعنية من المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية والتي حددت سبلاً لتحسين أنشطة المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية.

39. وأعرب وفد إندونيسيا مجدداً عن موقفه إزاء المناقشة حول تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية والذي كان قد أبداه خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المعقودة في مايو 2014. ورأى الوفد أنه ينبغي للويبو أن تكون منظمة موجهة نحو التنمية وأنه التزامها القانوني بوصفها وكالة متخصصة للأمم المتحدة ووفقاً لما نص عليه الاتفاق الموقع بين الويبو والأمم المتحدة في 1974 وللمادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الويبو. ورأى الوفد كذلك أنه ينبغي للويبو أن تدمج وتراعي في عملها المناقشات حول القضايا الإنمائية التي تجري في أية هيئة أو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). والتمس الوفد من الجمعية العامة للويبو أن توجه الدول الأعضاء في دورتها الرابعة والخمسين إلى سبل مواصلة المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية والسياحة، وأوجه المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف، وإنشاء لجنة التنسيق المعنية بالشؤون الإنمائية، والانتهاء من وضع اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، والمؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

40. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إن لجنة التنمية أنشئت عام 2007 لتعميم التنمية في جميع أنشطة الويبو وجعلها جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة وأنه من المتوقع أيضاً في مجال وضع القواعد والمعايير تشجيع وضع قواعد ومعايير جديدة للملكية الفكرية لبلورة الحق في التنمية. وفي هذا المضمار، رأى أنه ينبغي للجنة التنمية استكشاف السبل لاستخدام الملكية الفكرية كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية والاستفادة من أوجه المرونة الراهنة الواردة في الاتفاقات الدولية للملكية الفكرية وتوسيع نطاق الملك العام وتكييف الملكية الفكرية مع الجهود المبذولة لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وأضاف قائلاً إن اللجنة تستمد قوتها من حسن نية الدول الأعضاء والتزامها بأهداف التنمية ولولاية اللجنة الواسعة وأنه يتوقع منها ألا تعنى ببرنامج العمل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين فحسب بل أن تتولى أيضاً أنشطة الرصد والتنسيق مع سائر هيئات الويبو. ومضى يقول إنه يتوقع أيضاً من اللجنة بحث مسائل الملكية الفكرية والتنمية التي قد تؤدي بدورها إلى ظهور أحكام إضافية خاصة بالبلدان النامية. وأعرب عن تقديره للجهود المبذولة في الأمانة لتنفيذ المشروعات لفائدة البلدان النامية إلا أنه عبر عن أسفه لعدم تنفيذ بعض الجوانب المهمة لولاية اللجنة أو عدم تحقيقها نتائج عملية. وأشار إلى ما بذل من جهود جبارة وما كرس من وقت طويل لإنشاء آلية تنسيق واستدراك قائلاً إن تلك الآلية ما زالت لا تعمل على النحو المتوقع. ورأى أن التزود بآلية تنسيق فعالة هو جزء من الحل لقضايا التنمية في المنظمة بتجنب ازدواج العمل فيما بين لجان الويبو المختلفة. واستطرد قائلاً إنه يمكن الشهادة على ثقل أعباء عمل اللجنة نتيجة لتواصل إرجاء القضايا المطروحة في اجتماعاتها مما حال دون المضي قدماً بعملها. وذكر على سبيل المثال عدم استكمال الاختصاصات والمنهجية الخاصة بالاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأوضح قائلاً إن ذلك الوضع

بعيد كل البعد عن المثل العليا التي توختها البلدان النامية لدى إنشاء اللجنة. وارتأى أنه لا ينبغي قصر جدول أعمال التنمية على مجرد منح المساعدة التقنية إذ ينبغي أن تكون أنشطة المنظمة وأعمالها المتعلقة بوضع القواعد والمعايير إيمائية المنحى. واسترسل قائلاً إنه يدرك إدراكاً تاماً على الرغم من جميع أوجه القصور الآتية الذكر أن مسألة التنمية برمتها في إطار عمل المنظمة هي عبارة عن عمل جار وأنه لا ينبغي لأحد أن يقوض الإنجازات التي حققتها الدول الأعضاء في الويبو بعد اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين. وأردف قائلاً إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء الاعتراف بما تحققت على أساس جماعي في تنفيذ جدول أعمال التنمية خلال السنوات القليلة الماضية والتطلع إلى استمرار الالتزام والإرادة السياسية فيما يتعلق بتوطيد تنفيذه ومواصلة الاستناد إلى ذلك وتدارك أوجه القصور الراهنة. وأنهى كلمته قائلاً إنه لا يزال ملتزماً بالمشاركة البناءة في المناقشات القادمة في اللجنة وإنه يتطلع إلى ملاحظة تقدم من حيث الجوهر ومسائل وضع القواعد والمعايير في اللجنة.

41. ولاحظ وفد الصين مع الارتياح الشوط الكبير الذي قطعته الويبو في سعيها إلى دمج بعد التنمية في نشاطها والتقدم المحرز منذ وضع جدول أعمال التنمية مما تجلى أيضاً في تنفيذ المشروعات التسعة والعشرين واعتماد معاهدة مراكش ومعاهدة بيجين اللتين تشتملان تماماً البعد الإيمائي. وأشاد بالعمل الذي أنجزه المدير العام وفريقه في السعي إلى الارتقاء بجدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله أن يتواصل استكشاف جدول أعمال التنمية إذ ما زال ينبغي الاضطلاع بكثير من العمل وأن تبدي الجهات المختلفة المشاركة في المناقشات المرونة الضرورية بروح التعاون والافتتاح بهدف ضمان تمكن الويبو من تكثيف أعمالها في مجال التنمية. كما أعرب عن أمله الشديد أن يتسنى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية على نطاق أوسع وعن استعداده للمشاركة في مثل تلك المناقشات.

42. وصرّح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن لجنة التنمية أحرزت تقدماً مهماً منذ أن وافقت الجمعية العامة على إنشاءها عام 2007، وذلك بموافقتها وتنفيذها لعدد من مشاريع جدول أعمال التنمية بميزانية تتجاوز 26 مليون فرنك سويسري. وأضاف أنه يجري تنفيذ العديد من أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات عملاً بتوصيات جدول أعمال التنمية. واستطرد الوفد قائلاً إنه وبالرغم من كون العديد من مشاريع جدول أعمال التنمية مفيدة جداً بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، إلا أن جدول أعمال التنمية استعمل أيضاً لإعاقة التقدم في عدد من هيئات الويبو خلال السنوات الماضية. وأضاف الوفد أن الويبو أنشئت من أجل تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون بين الدول، وهو هدف لم يغيره جدول أعمال التنمية، لأن هدف جدول أعمال التنمية هو دعم التنمية عبر استخدام وحماية وإنفاذ الملكية الفكرية، وليس عرقلة العمل الجوهري للجان الويبو. وأعلن الوفد عن اقتناعه بأن الوقت حان لإعادة التفكير بوظيفة جدول الأعمال حتى تتابع المنظمة تنفيذ عملها الجوهري، وفقاً لمهمتها، في تحقيق المنفعة لجميع الدول الأعضاء. وأعلن الوفد عن استعداده للعمل مع الوفود الأخرى ضمن لجنة التنمية بهدف إيجاد طريقة بناءة لحل القضايا العالقة واستئناف العمل الطبيعي للويبو.

43. وبدأ وفد البرازيل بالثناء على الجهود التي بذلها نائب المدير العام السيد أونياما، في قيادة قطاع الويبو بشأن التنمية على مدى ست سنوات. وأعلن الوفد تأييده للتصريحات التي أدلت بها المجموعة الأفريقية، والهند، وإندونيسيا، وإيران (الجمهورية الإسلامية) والصين، باعتبار جدول أعمال التنمية مفتاحاً لشرعية المنظمة. وقال الوفد إن جدول أعمال التنمية يذكر بأنه لا بد من مكافأة ذكاء البشر، ولكن لا بد أيضاً من إكمال هذه المكافأة بتأمين النفاذ الصحيح إلى خدمات الصحة والثقافة والعمل والمعرفة والمعلومات والتعليم. وأضاف الوفد أن جدول أعمال التنمية هو عمل متواصل يشمل مبادرات ناجحة جديدة بالإشادة. وتابع الوفد أن الأمانة حققت، بتشجيع من البرازيل، نتائج إيجابية مثل الدراسات التي أجراها كبير خبراء الاقتصاد حول دور الملكية الفكرية في اقتصادات البلدان النامية. واستطرد الوفد قائلاً إن من الضروري المضي قدماً وتخطي العقبات التي عثرت على عمل لجنة التنمية مؤخراً، مثل تنفيذ آليات التنسيق حسب تكليف الجمعية العامة في عام 2010، والمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وعقد مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية. وشدد الوفد على أن نجاح دورة الجمعية العامة المنعقدة حالياً، يعتمد على القدرة الجماعية للدول الأعضاء على التعامل مع المصالح المختلفة بطريقة تحترم حساسيات كل الأعضاء. وفي هذا السياق رأى الوفد أن من الأساسي أن تسفر دورة الجمعية العامة الحالية عن تحديد

برنامج عمل متوازن يتناول موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز التنمية. واذ كان جدول أعمال التنمية لليوبو تناول هذه الأهداف بشكل كامل ومتناسق، في صيغته المعتمدة من قبل جميع الدول الأعضاء. وصرح الوفد أن الإصرار على البحث عن برنامج عمل لا يعكس مصالح أغلبية الأعضاء، منع تحصيل نتائج لمنفعة الجميع. وأكمل الوفد قائلاً إن تجاهل هذا الواقع أو التظاهر بأن لليوبو لا تلعب دوراً يتجاوز حماية حقوق الملكية الفكرية وتقديم الخدمات، سيعمق الخلافات التي تواجهها المنظمة. واختتم الوفد بالإشارة إلى أنه مستعد للمساومة خلال مناقشات لجنة التنمية وفي جميع المجالات، ويتطلع إلى مناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية ضمن لليوبو.

44. ولاحظ وفد الاتحاد الروسي أن لجنة التنمية أنجزت عملاً كبيراً وكانت على درجة عالية من الإنتاجية في عملها، مقارنة بالعمل المنجز في الدورات السابقة للجنة وإسهاماتها في تنفيذ جدول أعمال لليوبو للتنمية. ولذا أثنى الوفد على العمل الذي أنجزته أمانة لليوبو إذ وضعت عملياً مشاريع متنوعة تحت رعاية جدول أعمال التنمية، ولا سيما ذلك المرتبط بتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ومنصة الإنترنت لإدارة المعرفة. وهاتان مبادرتان جيدتان للغاية. وأكد الوفد للرئيس استعداداه للعمل في مجال التنمية وتطلع إلى الدورات القادمة للجنة التنمية، إذ أنه ينوي الاستمرار في مناقشة كل القضايا المرتبطة بعمله القادم والمشاركة النشطة في المناقشات الدائرة.

45. وصرح وفد شيلي أنه دعم أعمال التنمية بالمنظمة منذ اعتماد جدول أعمال التنمية، وأثنى على العمل الذي تقوم به لجنة التنمية لأنها أسهمت في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، مثل الحوار في لجان أخرى بشأن الجوانب المهمة مثل المرونة، ضمن جملة أخرى. وأكد الوفد أن برامج المساعدة التقنية ينبغي أن تستمر، وكذلك المشروعات التي تساعد الدول الأعضاء في لليوبو على تطوير الكفاءات في مجالات ملكية فكرية مختلفة. ويعني هذا أن الأعضاء يجب أن يشاركوا الأمانة عن كتب أكثر في إدارة وتطوير المشاريع، وأضاف أن التنمية مفهوم ليس بغير المحدد يحتاج إلى التطوع حسب حالة كل بلد. وهناك حاجة لنتائج ملموسة لدعم جدول أعمال التنمية وينبغي استخدام ما هو متاح لتحسين التنمية بالبلدان، لذلك هناك حاجة لإدراج نهج التنمية في أعمال المنظمة. واختتم الوفد كلمته بالإعراب عن ثقته في المحافظة على جدول أعمال التنمية نشطاً وإيجابياً في نتائجه والتأكد من تمتعه بقاعدة عريضة. كما أعرب عن رغبته في مواصلة إثراء جدول أعمال التنمية لضمان إدماج السياسات التي تنشده التنمية في بلدان مثل بلده.

46. وشكر وفد الجزائر الأمانة ورئيس اللجنة على الجهود المبذولة في هذا المجال. وقال إن العالم يتغير مؤكداً أنه لم يعد من الممكن في عالم اليوم اعتبار تطوير الملكية الفكرية غاية في حد ذاتها. وأضاف أن العالم واليوبو تغيرا بعد اعتماد جدول أعمال التنمية وأصبح جدول أعمال التنمية واقعا بالنسبة لليوبو، وعلى غير الراغبين فيه إيجاد وسيلة للتكيف معه. وأشار الوفد أيضاً إلى أن عدداً من الأنشطة كانت مفيدة جداً واستمرت الجزائر في سعيها إلى تحديث نظام الملكية الفكرية، ولا سيما من خلال وضع نظام الأيباس (IPAS) وتفعيله. وشمل دعم الجزائر أيضاً تحديث تشريعاتها ولوائحها المتعلقة بالملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، زادت الجزائر من تعاونها مع أنشطة المساعدة التقنية لليوبو من أجل إنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار الذي من شأنه دعم جهود البلد لتعزيز الإبداع والابتكار. واسترسل الوفد مشيراً إلى أن الجزائر ستواصل العمل عن كتب مع لليوبو بهدف إنشاء مكتب لنقل التكنولوجيا وأنه يأمل في أن يتواصل التعاون مع لليوبو مستقبلاً في ظل الإطار العام لجدول أعمال التنمية.

47. وتقدم وفد تايلند بالشكر إلى رئيس اللجنة على تقريره الشامل عن أعمال اللجنة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. وهنأ لليوبو على جهودها الدؤوبة والتزامها بتعميم قضية التنمية على أنشطة المنظمة مؤكداً دعمه لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على أهمية الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ورحب بقرار اللجنة خلال دورتها الثالثة عشرة عقد اجتماع تشاوري غير رسمي للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء من استكمال مواصفات الاستعراض المستقل خلال الاجتماع غير الرسمي الذي سيعقد في 22 أكتوبر 2014. وأشاد الوفد أيضاً بعمل الأمانة في الشروع في مشاريع وأنشطة في مجال الملكية الفكرية والتنمية، ورحب بما

اقترحتة الدول الأعضاء من مشاريع. وشدد مجدداً على الأهمية التي يوليها بلده لتنفيذ الأركان الثلاثة لولاية اللجنة، ورغم إقرار الوفد بالتقدم المحرز في الركنين الأولين، يرى أنه ينبغي إجراء مناقشات محددة بعمق أكبر حول القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، مما سيساعد على تكوين نظرة أوسع عن الملكية الفكرية والتنمية.

48. وتوجه وفد مصر بشكره إلى الأمانة ورئيس اللجنة على الجهود الجبارة المبذولة على مدى العام الماضي. وأشار الوفد إلى أن هدف اللجنة هو تعميم التنمية على هياكل الويبو ونظام الملكية الفكرية. واعترف بالجهود المبذولة في إطار اللجنة، حيث نُقِّد عدد من المشاريع وكانت مصر واحدة من الدول التي اقترحت الاستفادة من تلك المشاريع. واسترسل قائلاً إن مصر قدمت اقتراحاً بشأن الملكية الفكرية والسياحة وتأملاً في أن يعتمد الاقتراح في الدورة المقبلة للجنة. ومع ذلك، شدد الوفد على أن المنهجية المؤقتة القائمة على المشاريع غير كافية لتحقيق أهداف اللجنة، وأضاف أن هناك حاجة إلى نهج أكثر شمولية. ولا يمكن اعتبار القياس الكمي للمشاريع المنفذة معياراً لقياس التقدم المحرز. وشدد أيضاً على ضرورة إجراء إصلاح مؤسسي للجنة والنهوض بها لكي تتمكن من تحمل مسؤوليتها وتنفيذ ولايتها باعتبارها منسقا حقيقياً للتنمية في الويبو. ورأى أن آلية التنسيق ينبغي أن تكون أكثر فعالية، وينبغي تعزيز التقارير الداخلية من أجل تمكين اللجنة من أداء ولايتها.

49. وأيد وفد اليابان البيان الصادر باسم المجموعة بـاء. وصرح الوفد أن اليابان تولي أهمية كبيرة لأنشطة التنمية، بما في ذلك المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، كما تفعل دول أعضاء أخرى. ولذا أعرب الوفد عن عميق تقديره للويبو التي ما فتئت تستجيب للأوضاع وتعمل على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وفيما يخص أنشطة التنمية، أشار الوفد إلى أن اليابان توفر أنواعاً متعددة من المساعدة من خلال الصناديق الاستئماني للويبو/اليابان. وأحد هذه الصناديق مخصص للدول الأعضاء في أفريقيا والبلدان الأقل نمواً، وآخر للدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واستطرد قائلاً إن أنشطة الصناديق الاستئماني الياباني شمل تنظيم ندوات وحلقات عمل ودورات تدريبية وبعثات خبراء استشارية وبرامج زمالة طويلة الأجل على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، وترجمة مواد مختارة للويبو. ومن خلال ذلك، دعمت اليابان عدداً من مشاريع وأنشطة تديرها الويبو، وشاركت خبرتها في استخدام الملكية الفكرية لخلق الثروة، وتعزيز القدرة التنافسية، وتطوير الاقتصاد. وأكد الوفد أن تحسين أنظمة الملكية الفكرية سيدفع بالتنمية الاقتصادية المستدامة ذاتياً للبلدان النامية وكذلك الإسهام في تطوير الاقتصاد على المستوى العالمي. وأكد الوفد أيضاً أن مساهمة الويبو في التنمية الاقتصادية بالاستناد إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية ينبغي أن يستمر في مساره، دون أن يغفل هدف المنظمة المنصوص عليه في المادة 3 من اتفاقية الويبو، كما ذكره منسق المجموعة. واختتم الوفد بيانه مشدداً على التزامه بالانخراط في المناقشات في لجنة التنمية بطريقة صادقة وبناءة، وعقد أمله على أن تتعاون كل الدول الأعضاء والأمانة الجبارة ثمارها.

50. وأيد وفد أوروغواي التعليقات التي قدمتها البرازيل، وإندونيسيا، والهند، وأقر بالجهود والتقدم الكبير المنجز في إطار لجنة التنمية لتنفيذ سلسلة من المشاريع التي استفادت منها أوروغواي والتي أضافت معطيات كبيرة في سياساتها الوطنية للتنمية. وأعرب الوفد عن شكره لكبير خبراء الاقتصاد وفريقه على الدعم خلال الوقت الذي أجريت فيه تلك الدراسات، كما شكر السيد أونياما على عمله كنائب المدير العام لقطاع التنمية بالويبو. وأعرب الوفد عن قلقه فيما يخص بيانات قدمتها وفود ومنسقا مجموعات، وأيضاً لما حدث خلال دورة لجنة التنمية السابقة، إذ بدا وكأنهم ينظرون إلى الويبو باعتبارها مجرد مقدم خدمات، وليس وكالة للأمم المتحدة. ويرى الوفد أن جوانب التنمية بحاجة إلى أن تكون في صميم عمل المنظمة، ولذا فقد ساور الوفد بالغ القلق إزاء تغير مواقف المنسقين. ولم تكن المشكلة بشأن النهج المختلف، بل كانت المشكلة في عجز الدول الأعضاء اتخاذ قرارات مهمة، وكانت البلدان النامية ضحية هذا الموقف. ويرى الوفد أنه آن الأوان للإقرار بالمشكلة بإخلاص وصراحة، والاضطلاع بمحادثات ممتدة وحاسمة بغية حل القضايا والآليات تطول ألبدا.

51. وأبدى وفد جنوب أفريقيا تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وشكر الأمانة على تنظيم دورتي لجنة التنمية قيد النظر وعلى العمل المضطلع به من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتعميم التنمية في المنظمة. ورأى أن الويبو شهدت نقطة تحوّل عندما اعتمدت توصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين في عام 2007، بعد



مناقشات ومفاوضات مطولة. وأضاف أن الويبو وجهت، من خلال هذا الإنجاز، رسالة إلى الأوساط الأخرى لإعلامها بأنها تتبنى العمل الإنمائي وتتيح بالتالي إمكانية استخدام الملكية الفكرية كأداة من أدوات التنمية. وفي عام 2010، حُقق إنجاز آخر باعتماد الجمعية العامة لآليات التنسيق، التي تمكن اللجان من إبلاغ الجمعية العامة عن مساهمتها في تنفيذ مختلف توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن أسفه من أن العام الماضي لم يكتمل عاما مثمرا بالنسبة للجنة التنمية، وقال إن جهود متضافرة تُبذل من أجل إضعاف مكانة التنمية في الويبو. وذهب إلى درجة التذكير بأن الويبو لم تُنشأ قط لأغراض العمل الإنمائي، بل إنها أنشئت من أجل تعزيز حماية الملكية الفكرية. لذلك بدأت المنظمة في إعادة النظر في الخطوات التي اتخذتها بنفسها لتبني قضية التنمية في آخر المطاف. وأضاف أنه يمكن أن يُلاحظ استمرار مقاومة تنفيذ القرارات، حتى تلك الصادرة عن الجمعية العامة. ويشمل ذلك المسائل التالية: الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، الذي كان من المفترض أن يُجرى في نهاية الثنائية 2013/2012، والتنفيذ الكامل لآليات التنسيق، وعقد مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية، وتنفيذ التوصيات الناتجة عن الاستعراض الخارجي للتعاون الذي تقيمه الويبو لأغراض التنمية، وتنفيذ الركن الثالث من ولاية لجنة التنمية. وواصل الوفد مشددا على أنه لا يمكن المضي في العمل إذا ما استمرت بعض الوفود التركيز، كالمعتاد، على المكاسب المحققة. وناشد الدول الأعضاء إبداء الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما بعمل المنظمة وتنفيذ القرارات المذكورة أعلاه. وقال الوفد أيضا إنه أشار في مناسبات عديدة إلى أن اتباع النهج القائم على المشروعات حيال تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية لا يمكن أن يكون السبيل الوحيد، وبالتالي يجب إعطاء الاستعراض المستقل الفرصة ليشمل أوسع نطاق ممكن من أجل الخروج بأفكار ملموسة فيما يخص المضي في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأبدى الوفد رغبته في توجيه رسالة قوية إلى لجنة التنمية لدعوتها إلى التعجيل بتسوية كل المسائل العالقة المدرجة ضمن ولايتها، وإذا ما أخفقت في القيام بذلك، سيتم التخلي في مرحلة ما عن المبادئ التي يساندها والمتعلقة بالتوصل إلى قرارات وتوافق في الآراء، وستضطر اللجنة إلى الشروع في استخدام تدابير أخرى من أجل التوصل إلى قرارات والخروج من حالة الجمود. وأفاد بأنه سيواصل العمل بروح بناءة من أجل إيجاد حلول للمضي قدما بعمل اللجنة.

52. وهنأ وفد السنغال السيد أونياما على كل الجهود التي بذلها في منصبه كنائب للمدير العام لقطاع التنمية بالويبو. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن المسائل المرتبطة بالتنمية والملكية الفكرية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى السنغال، شأنها شأن لجنة التنمية. وأضاف أن بلده استفاد، خلال الأعوام القليلة الماضية، من مساعدة تقنية وجيدة وكبيرة قدمتها له الويبو، مثل مشروع مركز دعم التكنولوجيا والابتكار، الذي يمكن، هذا العام، من تنظيم مجموعة مختلفة من حلقات العمل التدريبية ودورات تدريب المدربين في المستشفيات والجامعات. كما تم توفير تدريب لفائدة القضاة والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الملكية الفكرية. وتطرق الوفد إلى جوانب محدّدة من مشروعات لجنة التنمية وقال إن بلده استفاد من تعزيز القطاع السمعي البصري إلى جانب بلدان أفريقية أخرى. وقد أُجريت فيه، باعتباره بلدا رائدا، دراسة استكشافية تفتح آفاقا واعدة. كما نُظمت فيه، يومي 1 و2 سبتمبر 2014، حلقة عمل لقيت نجاحا بالغا، ليس لفائدة مهنيي القطاع فحسب، بل كذلك لفائدة المؤسسات المالية والمصرفية التي تدعم القطاعات المهنية في هذا المجال.

53. وتحدث وفد الكونغو عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وأشار إلى أن جدول الأعمال يهدف إلى استحداث الابتكار والإبداع وتفضيلهما وتعزيز الملكية الفكرية والتنمية. ورحب بتنفيذ بعض توصيات جدول أعمال التنمية وشجع المدير العام على المضي قدما في هذا الاتجاه. وأضاف أن الكونغو استفادت من هذا البرنامج، وخاصة في عام 2013، عن طريق إنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار، وهو مركز لجذب الباحثين والمخترعين والمزارعين. وقال إن الكونغو استفادت أيضا من أنشطة المساعدة التقنية التي حصلت عليها من الويبو فيما يتعلق بخطة البلاد الوطنية لتطوير الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تأييده لجدول أعمال التنمية وتنفيذ التوصيات وعددها 45 توصية، واقترح على الويبو أن تستكمل الخطة الوطنية الجديدة للملكية الفكرية في الكونغو، لكي تقيم في عام 2015.

54. وتوجه وفد جيوتي بالحديث إلى الجمعية العامة بصفته رئيساً للجنة التنمية. وذكر بأن العام الجاري وأكب الذكرى العاشرة لأول اقتراح بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، واعتبر اعتماد الجدول في عام 2007 خطوة حاسمة لتعزيز دور الويبو باعتبارها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، وأضاف أن المنظمة بهذا الإنجاز البارز، ضمنت اغتنام فرصة فريدة لتعميم التنمية على برامجها. وراح يقول إن لجنة التنمية منذ إنشائها في عام 2008، قد عقدت 13 دورة شهدت التزاماً لم ينقطع من الدول الأعضاء بالوفاء بجميع أجزاء ولايتها، وخاصة من خلال اعتماد ورصد مشروعات الويبو وأنشطتها المنفذة لتوصيات جدول أعمال التنمية، علاوة على العمل المنجز بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، مثل مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية الدولي. وأردف قائلاً إنه حظي بشرف تيسير أعمال اللجنة في دوراتها الخمس الأخيرة، وهي تجربة مفيدة له. وأشار الوفد إلى أن تقرير اللجنة الخاضع للنظر في الجمعية يبين التقدم المحرز خلال السنة الماضية، وقد اعتمد مشروعان جديدان وقيمت سبعة مشروعات مكتملة. واستطرد قائلاً إن اللجنة نظرت أيضاً في عدد من الدراسات التصورية والقطرية المتعلقة مثلاً بمسائل حاسمة من قبيل الملكية الفكرية والملك العام والاقتصاد غير الرسمي والقطاع السمعي البصري في البلدان الأفريقية. وأفاد بأن اللجنة ناقشت أيضاً تقييم أثر الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسُعرض وثيقة منقحة عن هذه المسألة على اللجنة في دورتها المقبلة. وأضاف الوفد أن تقرير لجنة التنمية يحتوي أيضاً على تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأعرب عن رغبته في اغتنام الفرصة للتوجه بالشكر إلى المدير العام على التزامه وقيادته في مساعيه، وإلى السيد أونياما على تفانيه وإدارته الماهرة لأعمال اللجنة خلال تلك الفترة. وذكر الوفد بالمسائل العالقة أمام اللجنة، وأولها الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، بناء على طلب الجمعية العامة في عام 2010، وعلى اللجنة أن تحدد اختصاصاته، وثانياً قرار الجمعية العامة بخصوص المسائل المتعلقة بلجنة التنمية، وذكر بأن الجمعية العامة اتخذت قراراً في عام 2013 تدعو فيه اللجنة إلى النظر في مسألتين، ألا وهما وضع الجزء الثالث من ولاية اللجنة ضمن بنود جدول أعمال اللجنة والتقارير الذي ستعده هيئات الويبو المعنية عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وصرح بأن اللجنة ناقشت هاتين المسألتين خلال دورتيها السابقتين وتمست من الجمعية أن تمدد ولايتها. وذكر الوفد ثالثاً المؤتمر الدولي حول التنمية والملكية الفكرية، الذي لم يمكن عقده السنة الماضية بسبب عدم الاتفاق على قائمة المتحدثين. ورابعاً النظر في التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، وقد نوقشت بعض التوصيات واتفق على تنفيذها، ومع ذلك لم يمكن النظر في سائر التوصيات بعد. وشدد الوفد من جديد على إيمانه بالرائخ بالتعددية، وقال إن بناء التوافق في أي مسار متعدد الأطراف أمر حاسم لتحقيق التقدم وإيجاد حلول متوازنة. وفي هذا السياق قال إن من الضروري أن تستوعب اللجنة مساهمات جميع الدول الأعضاء، كما ينبغي ألا تتوقف النقاشات عن الاسترشاد بروح التوافق. واختتم الوفد كلمته مؤكداً من جديد التزامه ببذل كل ما في وسعه من جهود، بدعم من الأمانة، من أجل تيسير التفاوض على هذه المسائل، وناشد جميع الوفود بأن تعمل بروح من التوافق وألا تغفل أبداً المهمة الواقعة على كنف الجميع وهي النهوض بنظام ملكية فكرية موجه نحو تلبية احتياجات الجميع وتحقيق مصالحهم.

55. وأشار ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) إلى أنه في سياق الذكرى السنوية العاشرة لجدول أعمال الويبو للتنمية، وتقريباً الذكرى السنوية العشرين لاتفاق تريبس، من الأهمية بمكان أن نذكر أن جدول أعمال التنمية كان استجابة حقيقية لانطلاقة مستويات الانسجام الخاصة بحماية الملكية الفكرية وإنفاذها، حيث كانت تشكل مستويات عالية بشكل غير متسق ثم تكررت بموجب اتفاق تريبس. وأضاف ممثل الشبكة أن جدول أعمال التنمية سعى إلى الحفاظ على التوازن في نظام الملكية الفكرية الدولي إلى هذا المدى، وكان هدفه صد توسع حماية الملكية الفكرية وإنفاذها التي سوف تكون غير مناسبة للبلدان النامية والأقل نمواً. وأضاف ممثل الشبكة أنه لاحظ خلال السنوات العشر الماضية أنه جرت مناقشات قوية خلال مفاوضات جدول الأعمال، وكذلك في لجنة التنمية. وأضاف أن الكثير من المشاريع استهلكت كجزء من تنفيذ جدول أعمال التنمية. وخرج بعض هذه المشاريع بنتائج وتوصيات مبهرة. وقال إنه من الأهمية بمكان أن تترجم هذه النتائج في عمل الويبو. وألقى ممثل الشبكة الضوء على بعض التحديات وجوانب القصور في تنفيذ جدول أعمال التنمية، بما في ذلك تعميمها في أنشطة الويبو، إذ بقي تنفيذها مجرد فكرة مشروع وبقيت مهمشة. وأضاف أن نتائج الكثير من مشاريع التنمية أخفقت في أن تتحول إلى أنشطة للويبو خاصة في مجال برامج المساعدة التقنية. واستطرد مضيفاً أن المساعدة التقنية بقيت مفصولة عن

سياق الاحتياجات المتنامية للشعوب في البلدان النامية، وطالب بالدعوة لتهج مناصر لحقوق الملكية الفكرية. وكمثال على ذلك، أضاف ممثل الشبكة، اقتباس من مجموعة أدوات الملكية الفكرية الوطنية، المجلد الثالث، حيث قال إنه "ينبغي أن تحظى سلطات الجمارك بسلطة إيقاف وضبط ومصادرة البضائع التي انتهكت أو يشبته في انتهاكها لحقوق الملكية الفكرية المسجلة أو النافذة في البلاد". واعتبر ممثل الشبكة أن ذلك مناف لروح مواطن المرونة في اتفاق تريبس. وبموجب اتفاق تريبس، لم يكن ثمة التزام لتطبيق تدابير حدودية لكل أنواع انتهاك الملكية الفكرية. وقال إنها قاصرة فقط على البضائع المزيفة والنسخ المقرصنة من سلع محمية بموجب قانون حق المؤلف لأغراض تجارية. وقال ممثل الشبكة أنه وبخلاف تدابير الحدود، دعا الاتفاق أيضاً بشكل غير مباشر إلى حماية طائفة نباتات جريدة الأوبوف النموذجية وأن يكون هناك نص قانوني خاص لإنفاذ الملكية الفكرية، وذلك ضمن جملة أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، أشار ممثل الشبكة إلى أن المراجعة الخارجية أوضحت جوانب قصور عديدة في مساعدة الويبو التقنية، وخاصة العوز إلى الشفافية والخضوع للمساءلة. كما أحاط ممثل الشبكة علماً بأن مراجعة أكاديمية الويبو لا تزال غير متاحة في المجال العام، وقال إنه تلقى معلومات لم تتح بعد للدول الأعضاء، ودعا ممثل الشبكة الأمانة إلى الاستدراك إذا ما كانت معلوماته خاطئة. وانطلق الممثل مسلطاً الضوء على الافتقار إلى الشفافية فيما يخص اعتمادات الميزانية فيما يتعلق بنفقات التنمية. وقال إنه من الأهمية بمكان تعريف نفقات التنمية بشكل كامل لتحقيق الشفافية. وقال الممثل أن الشبكة شددت أيضاً على الحاجة الماسة إلى مناقشة قضايا الحوكمة التي تعيق مسار تعميم جدول أعمال التنمية. وقال إنه هناك حاجة ملحة إلى ترجمة الاقتراح المشترك للمجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية لتأسيس مبادئ توجيهية بعينها بشأن المساعدة التقنية استناداً إلى توصيات المراجعة الخارجية. كما سلط الممثل الضوء على قضايا المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية التي حان أوانها منذ 2013. ودعا الممثل الجمعية العامة أن تضع مساراً زمنياً واضحاً للمراجعة، ولفت النظر أيضاً إلى أنه بعد ثلاثة عشر دورة للجنة التنمية لم يكن ثمة تقدم فيما يخص إنشاء آلية تنسيق حسب إيلاء الجمعية العامة. وأحاط الممثل علماً بأن لجنة الميزانية لم ترفع تقريراً للجمعية العامة بموجب آلية التنسيق، بالرغم من أن هذه الهيئة اتخذت قرارات خطيرة فيما يخص تخصيص الموارد في سياق نفقات التنمية. وقال إنه كان أمراً حاسماً للجنة الميزانية أن تتلقى التوجيه من آليات التنسيق في مثل هذه المداولات التي عقدت بشأن جدول أعمال التنمية. وأضاف الممثل أن لجنة التنمية بالممثل، لم تنفذ الركن الثالث من ولايتها من خلال تنفيذ جدول أعمال دائم بشأن الملكية الفكرية والتنمية. واختتم الممثل كلمته داعياً الجمعية العامة أن تتخذ إجراءات مناسبة لتنفيذ كل جوانب ولاية لجنة التنمية.

56. وشدد ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) على أهمية المهمة المسندة إلى لجنة التنمية والمتمثلة في ضمان الدعم المتواصل لبعث التنمية في نشاط الويبو. وبتعبير عملي قال إن الأمر يتعلق بإيجاد تركيبة ما تجمع بين مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ قواعد ملائمة في مجال الملكية الفكرية وتصحيح بعض العيوب الجلية في طريقة تنفيذ حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية. وأضاف قائلاً بخصوص مسألة البراءات إنه من مصلحة البلدان النامية منح براءات محلية قليلة بالساح للمخترعين فيها بإيداع البراءات في الأسواق الأجنبية الأيسر حالاً. ولفت النظر إلى عدد من البلدان النامية الشديدة التساهل في منح البراءات وقال إن العاقبة الأشد وضوحاً لفشل تلك السياسة تكمن في مجال أدوية السرطان إذ تكاد تنعدم فرص الحصول على أدوية السرطان الجديدة المشمولة بحماية البراءات. وأوضح قائلاً إن انعدام تلك الفرص ينطوي على عواقب غير مقبولة يمكن التنبؤ بها وتفضي إلى حالات وفاة ومعاناة يمكن تلافيها لأن الناس في تلك البلدان يعانون من السرطان في الواقع. وأضاف قائلاً إن الويبو تستطيع أن تكون إما جزءاً من الحل وإما جزءاً من المشكلة وإن الأمر يعتمد على المتفاوضين الأفراد الذين يضيعون قدراً كبيراً من الوقت في الويبو دون إحداث الفرق في توسيع نطاق فرص الحصول على أدوية السرطان الجديدة. وأعرب أيضاً عن خيبة أمله لأداء شعبة التحديات العالمية في الويبو ودعا لجنة التنمية إلى تقديم اقتراحات بشأن السبل المحتملة لتصدي تلك الشعبة لمشكلة عدم المساواة الجلية والمشينة من حيث فرص الحصول على أدوية السرطان. واقترح إمكانية استخدام أعمال كبير الخبراء الاقتصاديين في الويبو لتوفير التحليل الاقتصادي الأساسي لأنظمة البراءات وحق المؤلف في البلدان النامية بعدة طرق من بينها على سبيل المثال بتقييم وقع منح البراءات بشروط مقيدة ومتساهلة على فرص الحصول على الأدوية وعلى تنمية صناعات المستحضرات الصيدلانية المحلية وتقديم بعض الأرقام التي تجعل المناقشات بشأن تلك المسائل أكثر استناداً إلى البيانات. وذكر أيضاً أن كبير خبراء الاقتصاد في الويبو قد يعطي رأياً

مستنيراً في وفورات الحجم اللازمة لتصنيع أدوية بيولوجية منخفضة الكلفة والخيارات السياسية للحد من عقبات دخول موردين مماثلين للأدوية واللقاحات البيولوجية.

57. وأيد ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ودعا إلى تحسين فرص حصول جميع مواطني الكاميرون على الأدوية لأن ذلك الأمر قد يساعد على تنمية الكاميرون وأفريقيا وساند المجموعة الأفريقية ولا سيما جنوب أفريقيا التي علقت على وضع جدول أعمال التنمية في الوقت الحاضر. ودعا الويبو إلى تنسيق جميع اللجان بحيث يتسنى للمنظمات غير الحكومية العمل لتحقيق الازدهار وتمكن من جعل الدول الأعضاء تنصت إليها بغية إحراز المزيد من التقدم في تنمية بلدانها.

58. ولاحظت الأمانة أن النقاط التي أثارها البلدان تعبر عن مواقف البلدان ولا تستدعي أن ترد عليها. وشكر السيد أونياما، نائب المدير العام المعني بقطاع التنمية في الويبو، بصفته الشخصية، جميع الوفود التي عبرت عن مشاعرها الطيبة بخصوص عمله في ذلك المجال.

59. وقرأت الرئيسة فقرات القرار فيما يخص الوثائق المعنية، واعتمدت تلك الفقرات:

60. إن الجمعية العامة للويبو:

(أ) أحاطت علماً بتقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية (الوثيقة WO/GA/46/3).

(ب) وأحاطت علماً بالمعلومات الواردة في وصف مساهمة هيئات الويبو في تنفيذ ما يعينها من توصيات جدول أعمال التنمية (الوثيقة WO/GA/46/4)؛ وأحالت تلك التقارير إلى اللجنة.

(ج) وفيما يخص الوثيقة WO/GA/46/10 المعنونة "قرار بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية"، مكنت اللجنة من الاستمرار، خلال دورتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة، في مناقشة القرار بشأن المسائل المتعلقة باللجنة، الذي اعتمده الجمعية العامة للويبو في دورتها الثالثة والأربعين (الوثيقة CDIP/12/5) ورفع تقريره والتقدم بتوصيات بشأن المسائل إلى الجمعية العامة للويبو في عام 2015".

البند 14 من جدول الأعمال الموحد

النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم

61. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/46/9.

62. واقرحت رئيسة الجمعية العامة فقرة قرار نصها: "ستبت الجمعية العامة للويبو، في دورتها المنعقدة في سبتمبر 2015، في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم في أسرع وقت ممكن".

63. وتحدث وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وتوجه بالشكر إلى رئيسة الجمعية العامة على ما تبذله من جهود لحل المسألة. وشدد على أن تقديم المساعدة التقنية أمر حاسم بالنسبة إلى أعضاء المجموعة الأفريقية، لأن هذه المساعدة تمكنها من تنفيذ المعاهدة، وقال إن مسألة المساعدة التقنية يجب تسويتها قبل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وعبر الوفد عن حاجة المجموعة الأفريقية إلى الحصول على المساعدة التقنية المستهدفة والمناسبة والموثوقة بما يمكنها من تنفيذ المعاهدة. وأشار إلى بيانه الافتتاحي، وأوضح أن المسائل المستجدة في الويبو، من حيث تغيير المناصب والولايات، تبعث على الخوف لدى المجموعة

الأفريقية إزاء ما يلزم أن تتوقعه فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية. وصرح الوفد بأن المجموعة الأفريقية تود الحصول على تأكيد بأن أعضائها، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً، ستحصل على المساعدة التقنية، طالما اعتمدت المعاهدة، بما يمكنها من تنفيذ المعاهدة. واقترح الوفد تعديل فقرة القرار التي اقترحتها الرئيسة بإدراج فقرة أخرى نصها: "تشجع الجمعية العامة للويبو لجنة العلامات على مواصلة عملها خلال الدورة الثانية والثلاثين، وستبنت الجمعية، خلال دورتها المنعقدة في سبتمبر 2015، في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصميم التي ستشمل مادة عن المساعدة التقنية لأغراض تنفيذ المعاهدة".

64. وتحدث وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء، وعبر عن امتنانه لرئيسة الجمعية العامة ورئيس لجنة العلامات على جهودهما أثناء المشاورات غير الرسمية. وقال إن المجموعة باء تؤمن إيماناً راسخاً بأنه كان ينبغي التوصل، على الأقل، إلى اتفاق على الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في هذه الدورة للجمعية العامة من أجل اعتماد معاهدة قانون التصميم. وأشار الوفد إلى أن جميع الدول الأعضاء تفهم أن الأحكام الموضوعية في مشروع المواد ومشروع اللوائح التنفيذية قد بلغت قدراً كافياً من النضج كي يُنظر فيها في مؤتمر دبلوماسي، بل وتجاوزت في نضجها نصوص المعاهدات الأخيرة وقت الاتفاق على الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي للنظر فيها. ولاحظ الوفد أن الأحكام الموضوعية الواردة في مشروع معاهدة قانون التصميم ستفزع مستخدمي نظام الملكية الفكرية، بغض النظر عن وضعهم الإنمائي، وشدد على أن مسألة المساعدة التقنية لا تقل أهمية من المنظور الموضوعي. ومع ذلك فإن المسائل التي لا تزال قيد المناقشة، وهي طبيعة الأحكام الخاصة بالمساعدة التقنية، لا علاقة لها بالمنفعة المحققة لمستخدمي نظام التصميم. وراح يقول إن المنافع التي يرتقبها المستخدمون تضررت لسوء الحظ من جراء طول المناقشات حول مسائل غير وجيهة لا يلزم إيجاد حلول لها في الوقت الراهن. وذكر بأن الدول الأعضاء تتولى المسؤولية، وفقاً لأهداف الويبو، عن تعزيز حماية الملكية الفكرية، ومن أهم جوانب هذه المسؤولية إدخال تعديلات على نظام الملكية الفكرية بما يعود بالمنفعة على المستخدمين. وقال إن هذا الأمر ستحققه معاهدة قانون التصميم. وذكر الوفد بأن لا أحد يشكك في لزوم توفير الويبو لأنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من أجل تنفيذ المعاهدة، مشيراً إلى أن تلك الأنشطة ستدرج كأحد عناصر المشهد الأعم لأنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي تقدمها الويبو بانتظام وبشكل معتاد، بغض النظر عن كيفية النص عليها في سياق المعاهدة. وفي ذلك السيناريو ستقدم المساعدة التقنية بطريقة أكثر فعالية ونجاعة عما إذا قدمت تدريجياً، مما قد يضرّ بجهود المساعدة التقنية التي تُبذل في مجالات أخرى. واعتبر الوفد أنه لا يوجد أي سبب للتعامل مع الأنشطة المرتبطة بمعاهدة قانون التصميم بطريقة مختلفة، موضحاً أن المواد المتعلقة بالمساعدة التقنية لن توفر المزيد من اليقين أو الفعالية بالرغم من جاذبية تسميتها. وعلاوة على ذلك فإن الويبو تقدم المساعدة التقنية بنجاح فعلاً في إطار الميزانية العادية والصناديق الاستثنائية. وراح يقول إن ليس ثمة ما يبعث حقا على القلق إزاء تقديم المساعدة التقنية على النحو المناسب من أجل تنفيذ المعاهدة، ومع ذلك لا يزال مستخدمو نظام الملكية الفكرية يعانون نتيجة التأخر في المضي قدماً بمشروع المعاهدة. وأردف قائلاً إن من الأسلم أن تحافظ الجمعية على روجي بيجين ومراكش البتاتين وأن تواصل السير على درب الدبلوماسية المتعددة الأطراف الذي شرعت فيه مؤخراً بالمضي قدماً بمشروع المعاهدة وعرضه على مؤتمر دبلوماسي، مما سيحسن نظام التصميم ويحقق المنافع لمستخدمي نظام الملكية الفكرية في شتى أرجاء المعمورة. وذكر الوفد بأن المجموعة باء قدمت إلى الجمعية العامة اقتراحاً مشتركاً مع مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بشأن فقرة القرار، ومن شأن ذلك الاقتراح أن يوفر بعض الارتياح لسائر الأعضاء. وأضاف أن المجموعة باء قدمت أيضاً صيغة يمكن أن تدرج في بيان المجموعة باء عند اعتماد القرار المتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وأعلن الوفد أن ما يدعو إلى الأسف الشديد أن الجمعية العامة لم تتمكن، رغم كل تلك الجهود، من التوصل إلى اتفاق على الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

65. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر رئيسة الجمعية العامة ورئيس لجنة العلامات على جهودهما، وعبر عن صدمته لأن الجمعية العامة لم تستطع البت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصميم في عام 2015. وقال الوفد إن المجموعة ترى أن النصوص ناضجة بما يكفي للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة الجديدة في مجال التصميم الصناعية، وتؤمن بأن هذه كانت الحالة لبعض الوقت. وأشار إلى

أن المجموعة لا تزال تولي اهتماما كبيرا لتبسيط ومواءمة الإجراءات الشكلية والإجراءات العملية الخاصة بالتصاميم الصناعية، ما من شأنه أن ييسر الحصول على حماية التصاميم الصناعية للمبتكرين والمودعين وأصحاب التصاميم الصناعية من كل البلدان. وراح يقول إن المعاهدة باعتبارها صديقة للمستخدم ومرنة، فإنها ستعود بالمنفعة على جميع المستخدمين. وشدد على مرونة المجموعة إزاء إدراج مادة عن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من أجل تنفيذ المعاهدة في المستقبل، ومع ذلك أوضح أن هذه المسألة يمكن حلها في المؤتمر الدبلوماسي نفسه. واستدرك قائلا إن المزيد من التأخير في هذه المسألة أمر حاسم بالنسبة للجزء المتفق عليه من النص بالفعل. ولاحظ مع الأسف انعدام المرونة لدى الشركاء، ما حال دون تمكن الدول الأعضاء من المضي قدما وتحقيق النتائج اليسيرة. وأعلن الوفد عن موافقته على نسخة القرار التي تحتوى على الحد الأدنى والتي اقترحتها الرئيسة.

66. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إن الاتحاد الأوروبي يولي هو والدول الأعضاء فيه قيمة كبيرة لمواءمة وتبسيط الإجراءات الشكلية والإجراءات العملية لتسجيل التصاميم الصناعية. وأشار إلى أن لجنة العلامات عكفت خلال السنوات العديدة الماضية على صياغة صكوك تقنية، ومع ذلك فإنه يرى أن مشروع المواد واللوائح التنفيذية يرمي إلى مواءمة وتبسيط الإجراءات الشكلية والإجراءات العملية الخاصة بالتصاميم الصناعية، وهو ما يلزم أيضا لوضع إطار حيوي ومرن لمواصلة تطوير قانون التصاميم الضروري للاستمرار في التغيير التكنولوجي في المستقبل. وذكر الوفد بأن دراسة قد أجريت على أثر المعاهدة المتوقع، تماشيا مع توصيات جدول أعمال التنمية الوجيهة، وأشارت هذه الدراسة إلى أن المستجيبين من جميع البلدان يرون أن التغييرات المقترحة لها تأثير إيجابي. ولاحظ الوفد من ملخص الرئيس للدورة التاسعة والعشرين للجنة العلامات أن عددا من الوفود قال إن اللجنة أحرزت ما يكفي من تقدم كي توصي الجمعية العامة للويبو بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. وعلى النسق ذاته أقر ملخصا الرئيس للدورتين الثلاثين والحادية والثلاثين بإحراز المزيد من التقدم في النص خلال الاجتماعين. وراح يقول إن الاتحاد الأوروبي يرى هو والدول الأعضاء فيه أن النص قيد النظر بلغ ما يكفي من النضج، بحيث يمكن للجمعية العامة لعام 2014 أن تدعو إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، بما يمهّد الطريق لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. وشدد الوفد على الاختلاف في الآراء إزاء كيفية التعامل مع مسألتَي المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات فيما يتعلق بالمعاهدة، ومع ذلك لم تتساءل أية دولة عضو في الويبو عن مبدأ هذا الحكم. وذكر بأن الأسئلة المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية قد طرحت من قبل في سياق المفاوضات التي دارت حول معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات ومعاهدة قانون البراءات، ومع ذلك سويت المسألة في كلتا الحالتين بما يرضي جميع الأطراف خلال المؤتمر الدبلوماسي نفسه. ومن ثم صرح بأنه يرى أن الأسئلة المفتوحة المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وإنجاز أنشطة تكوين الكفاءات لا يلزم حلها بالضرورة قبل عقد المؤتمر الدبلوماسي. وفي ختام كلمته عبر الوفد عن عميق أسفه لأن الجمعية العامة لم تتخذ قرارا بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، وحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل بلوغ هذا الهدف.

67. وأقر وفد الصين بوجاهة معاهدة قانون التصاميم وأهميتها الإيجابية بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء، وأعرب عن سروره بالتقدم المحرز في مختلف المناقشات. والتفت إلى أحكام المساعدة التقنية في المعاهدة، وقال إنه يرى أن جميع الأطراف ينبغي لها الإسراع في العمل والتغلب على العقبات من أجل اعتماد المعاهدة.

68. وانضم وفد جنوب أفريقيا إلى البيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وأعرب عن تأييده للتعديلات التي اقترح الوفد إدخالها على مشروع القرار، وقال إن المجموعة الأفريقية شاركت مشاركة بثناء للغاية في مسألة معاهدة قانون التصاميم. وذكر الوفد بأن الجمعية العامة لعام 2013 كانت على وشك التوصل إلى اتفاق على هذه المسألة الخاصة، إلا أن رفض بعض الوفود أدى إلى عدم تمكن الجمعية من اعتماد القرار. وأعلن عن دهشته بالمطالبة بالتحلي بالمرونة، إذ إن المجموعة الأفريقية شاركت مشاركة بثناء للغاية في هذه المسألة، وأبدت المرونة وقدمت اقتراحات للقرارات. وناشد سائر الوفود بتسوية هذه المسألة وإدراج مادة في المعاهدة قبل عقد المؤتمر الدبلوماسي. وشدد على أن المرونة لا يمكن أن يتحلى بها جانب واحد فقط، بل إن على جميع الأطراف أن تتحلى بها.

69. وقال وفد جيبوتي إن الاقتراح الذي قدمه وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية يلقى دعم جميع أعضاء المجموعة الأفريقية.

70. وقال وفد إسبانيا إن عدم القدرة على إحراز تقدم، وإن كان تقدماً صغيراً، في جميع المجالات، تبعث على الإحباط وترجع بالمناقشات إلى الخلف. وأعرب الوفد عن عدم رضاه لأن الجمعية لم تتوصل إلى الحد الأدنى من التوافق في الآراء. وأشار إلى أن الوفود ليست عازمة على التخلي عن مواقفها وأنه لم يتم التوصل إلى أي قاسم مشترك بينها، وأعرب عن إيمانه بأن الوضع أصبح أسوأ مما كان عليه قبل الاجتماع. وفي ختام كلمته حث الوفد جميع الأطراف على محاولة الاتفاق على فقرة القرار المقترحة على الأقل.

71. وناشد وفد إيطاليا الدول الأعضاء باقتراح صيغة يرحح أن يُتفق عليها.

72. ولم تتخذ الجمعية العامة للويبو أي قرار بشأن هذا البند.

البند 15 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

73. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/46/5.

74. وافتتحت الرئيسة باب مناقشة البند 15 من جدول الأعمال وأخطرت الوفود بأن الوثيقة قيد النظر هي WO/GA/46/5 بعنوان "تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة". ودعت الأمانة إلى عرض الوثيقة.

75. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة WO/GA/46/5 تحتوي على تقرير عن أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في اجتماعاتها الثلاثة الأخيرة المنعقدة في ديسمبر 2013 وأبريل 2014 ويونيو 2014. وتحتوي الوثيقة على تقرير عن المسألتين الموضوعيتين المطروحتين على جدول أعمال اللجنة في الوقت الراهن وهما: البث والتقييدات والاستثناءات. وتبرز الوثيقة مساهمة اللجنة في تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأشارت الأمانة فيما يتعلق بالبث إلى أن الجمعية العامة وافقت في عام 2012 على توصية اللجنة بمواصلة عملها لإعداد نص يتيح اتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2014. وصرحت بأن العمل ظل متماشياً مع ولاية الجمعية العامة لعام 2007 بإعداد معاهدة دولية لتحديث حماية هيئات البث والبث الكابلي بمعناها التقليدي. وفي عام 2013 حصلت اللجنة على توجيهات بمواصلة هذا العمل. وسلطت الأمانة الضوء على المناقشات البناءة التي استمرت خلال الاجتماعات في السنة الماضية، إلا أن آخر اجتماع للجنة لم يشهد التوصل إلى أي اتفاق على توصيات الجمعية العامة. وفي فقرة القرار دعت الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لعقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام معاهدة لحماية هيئات البث. وراحت الأمانة تقول إن التقرير يبين أن هذه الإجراءات قد تشمل توجيه اللجنة إلى اتخاذ خطوات معينة نحو إعداد نص أو توصية تقدم إلى الجمعية العامة في عام 2015. واستدركت قائلة إن هذه الهيئة قد توجه اللجنة إلى الدعوة لعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2016. وتطرقت الأمانة إلى التقييدات والاستثناءات وصرحت بأن الجمعية العامة قالت إن اللجنة ينبغي لها أن تعمل على إعداد صك قانون دولي مناسب واحد أو أكثر، سواء كان ذلك في شكل قانون نموذجي و/أو توصية مشتركة و/أو أي شكل آخر، بهدف تقديم توصيات عن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكاتب ودور المحفوظات إلى الجمعية العامة في الدورة الثامنة والعشرين للجنة، وتقديم توصيات عن التقييدات والاستثناءات لفائدة مرافق التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات خلال الدورة الثلاثين للجنة. وأضافت الأمانة أن اللجنة ناقشت التقييدات والاستثناءات في كل اجتماع من اجتماعاتها التي عقدت السنة الماضية، ورغم المناقشات البناءة التي دارت لم يتم التوصل إلى أي اتفاق على التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة للويبو بشأن موضوع المكاتب ودور المحفوظات. وأشارت الأمانة إلى أن فقرة القرار الخاص

بالتقييدات والاستثناءات شجعت على إحراز تقدم عملاً بالتوصيات التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام 2012، بهدف تقديم توصيات عن موضوعي التقييدات والاستثناءات القائمين في عام 2015. وأوضحت الأمانة أن الجزء الأخير من التقرير ينسحب على إسهام اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقالت إن التقرير يغطي الأنشطة المنجزة منذ انعقاد الجمعية العامة لعام 2012، بما في ذلك المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد لإبرام معاهدة لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات واعتماد معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (معاهدة مراكش). وأوضحت الأمانة أنها أخذت تعمل مع الدول الأعضاء من أجل التصديق على معاهدة بيجين ومعاهدة مراكش وتنفيذها. وقد استلمت إلى الآن خمس وثائق تصديق على معاهدة بيجين ووثيقة تصديق واحدة على معاهدة مراكش.

76. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأعرب عن أسفه لعدم تمكن اللجنة من الموافقة على النتائج في الدورتين السابقتين وخصوصاً على النتائج المطروحة على الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة دولية من أجل تحديث حماية هيئات البث وهيئات البث الكبلي بمعناها التقليدي. وقال إن لجنة حق المؤلف بتوجيه رئيس اللجنة أحرزت تقدماً ملحوظاً في المناقشات الموضوعية ولا سيما فيما يخص حماية هيئات البث وإن المناقشات ركزت على القضايا التقنية والقضايا الأساسية مثل المنصات والأنشطة التي ينبغي إدراجها ضمن موضوع ونطاق الحماية التي تمنح لهيئات البث بمعناها التقليدي ونجحت أيضاً في توضيح القضايا المطروحة ومواقف الدول الأعضاء بشكل منظم. وأوضح قائلاً إن تلك المناقشات مهدت السبيل للتوصل إلى حل وسط رسمي بسد الثغرات والتمهيد لتحقيق توافق في الآراء في المستقبل. ومضى يقول إن بعض الخيارات الملموسة التي يجدر أخذها في الاعتبار للتوصل إلى حلول وسط محتملة تصبح جلية عند النظر في الوضع الراهن خلال المناقشات المستفيضة بشأن معاهدة حماية هيئات البث وإن المجموعة ترى أنه أن الأوان للاتفاق على توصية تحدد موعداً ملموساً وهدفاً لعقد مؤتمر دبلوماسي مما يسمح بانتقال المناقشات إلى المرحلة التالية والتخص عن نص ناضج للتفاوض بشأنه. ورأى أنه ينبغي إيلاء الأولوية للجوهر وأن اللجنة وصلت إلى تلك المرحلة التالية بفضل نص ناضج. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات البحث ولأغراض التعليم، أشار إلى إجراء مناقشات جيدة وتبادل التجارب أثناء دورات اللجنة السابقة. وفيما يتصل بالولاية، أطلع الحضور على انتهاء مدتها بالنسبة إلى التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات في ضوء عدم الاتفاق على توصية خلال دورة اللجنة الثامنة والعشرين. وأعرب عن استعداد المجموعة لبحث السبل للمضي قدماً واستدرك قائلاً إنه ينبغي تجنب بحث تلك المسألة العالقة في الجمعية العامة. وبخصوص عدد دورات اللجنة، أحاط علماً بأنه ينبغي للجنة الرجوع إلى الجدول الزمني العادي المتبع في اللجان الأخرى.

77. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشدد على تأييده المديد لاقتراح معاهدة بشأن حماية هيئات البث. وقال إن المجموعة تعترف بندايات أصحاب المصلحة الموجهة لتوفير الحماية القانونية الدولية لهيئات البث من قرصنة الإشارات التي تعرض الاستثمارات المشروعة والضرورية للخطر وتؤيد تلك النداءات. واستطرد قائلاً إنه ينبغي للجنة حق المؤلف منح الأولوية للمناقشات بشأن سبيل للمضي قدماً من أجل وضع الصيغة النهائية لاقتراح المعاهدة. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى الاتفاق على هدف مشترك لعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2016. وأضاف قائلاً إن المناقشات الأخيرة في اللجنة أحرزت تقدماً ملحوظاً من حيث الجوهر بفضل تنازلات المجموعة تجاه الجهات المتفاوضة الأخرى. وأوضح قائلاً إنه من المهم بالنسبة إلى المجموعة أن ترى بصيص أمل يلوح في الأفق. وأبدى استعداد المجموعة لمواصلة المناقشة وتبادل الآراء بشأن القضايا المتصلة بالاستثناءات والتقييدات في إطار المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية الراهنة لحق المؤلف. وأنهى كلمته قائلاً إن التجارب وأفضل الممارسات ينبغي أن تيسر استكشاف السبل لتطبيق الاستثناءات والتقييدات على نحو فعال وعملي في المحيطين التقليدي والرقمي.

78. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وأشار إلى أهمية إحراز التقدم بشأن جميع البنود الثلاثة المدرجة حالياً في جدول أعمال لجنة حق المؤلف. وأحاط علماً بأن الولاية مفتوحة فيما يتصل بحماية هيئات البث في حين أن كل ولاية من



الولايتين المتصلتين بالموضوعين عن التقييدات والاستثناءات هي محددة المدة. وانتهى إلى القول إنه من المهم حل المسألة خلال الجمعية العامة بهدف تجنب التفسيرات المختلفة في دورات اللجنة المقبلة.

79. وأشار وفد باراغواي متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى أنه قيل، خلال الاجتماع التحضيري مع المنسقين الإقليميين الأسبوع السابق، إنه سيكون من الممكن إجراء مشاورات بشأن العمل المستقبلي للجنة حق المؤلف. وطلب الوفد أن تبدأ هذه المشاورات على الفور، وربما بمساعدة من رئيسة الجمعية العامة.

80. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي ودول الأعضاء فيه، بأن الاتحاد ودول الأعضاء فيه شاركوا بنشاط في المناقشات بشأن معاهدة هيئات البث. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أنه عمل دون كلل على تقدم العمل في هذا المسألة، والتي كانت بلا شك معقدة وتقنية في بعض الأحيان. وعلق الوفد أهمية كبيرة على المفاوضات وشجعه أحدث تقدم في المناقشات بشأن العناصر الرئيسية للمعاهدة، مثل نطاق التطبيق وقائمة الحقوق التي ستمنح لهيئات البث. وقال الوفد إن هناك حاجة لبناء توافق واسع يبين مدى الحماية الممنوحة، من أجل تحقيق معاهدة تعطي هيئات البث حماية كافية وفعالة. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن يكون الهدف، عند بناء التوافق، الحفاظ على المعاهدة التي بحثت في احتياجات منظمات البث في القرن الحادي والعشرين. وأفاد الوفد، أخذا بالحسبان الهدف السابق، أنه ينبغي أن تسرع اللجنة عملها لضمان المزيد من التقدم والبدء في عملية لعقد مؤتمر دبلوماسي عام 2016. وأعرب الوفد عن أمله في أن يعكس قرار الجمعية العامة بشأن هذا البند موقفه. وبالنسبة لموضوع التقييدات والاستثناءات لصالح المكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحوث التربوية والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، رأى الوفد أن الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف يوفر الفضاء القانوني المطلوب الذي يتيح للدول الأعضاء في الويبو، إدخال وصيانة وتكييف التقييدات والاستثناءات ذات المغزى في قوانينها الوطنية، عند الضرورة. كما أشار الوفد إلى أن الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف يوفر المرونة اللازمة للدول الأعضاء في الويبو، لكي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية نظمها القانونية واحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، مع احترام التوازن الضروري لضمان بقاء حق المؤلف حافزا ومكافأة للإبداع. وشدد الوفد على استعداده للمناقشة والعمل مع جميع الدول الأعضاء في الويبو، حتى تؤدي التقييدات والاستثناءات دورها بأفضل طريقة ممكنة في إطار المعاهدات الدولية القائمة. وأشار الوفد إلى أن هذا توجه تتحمل فيه الدول الأعضاء في الويبو مسؤولية أطرها القانونية الخاصة، مدعوما بتبادل الأفكار والمبادئ وأفضل الممارسات، وينبغي أن يكون هذا هو الطريق المتبع. وصرح الوفد أنه سعيد برؤية التقدم الذي حققته اللجنة بهذا الاتجاه في دوراتها السابقة، ولكن، بدا له استمرار الاختلافات الجوهرية عما إذا كانت هناك حاجة إلى صك دولي ملزم قانونا بشأن الاستثناءات والتقييدات في هذا المجال. ورأى الوفد أسفا أن هذه الاختلافات تعيق مناقشات لجنة حق المؤلف وتؤثر على تقدم كل بنود جدول أعمال اللجنة، رغم الجهود والمصادر الموضوعية التي قدمتها كل الوفود، والالتزام العظيم لرئيس اللجنة ونائبه. وأعلن الوفد عن التزامه الكامل بإيجاد سبل للمضي قدما في عمل اللجنة للتغلب على المأزق الحالي، فيما يتعلق بالبنود المقرر إدراجها في برنامج عملها في المستقبل. وأشار الوفد، في هذا الصدد، بشكل خاص إلى فشل لجنة حق المؤلف بتنفيذ مهمتها من خلال تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن الاستثناءات والتقييدات على المكتبات والمحفوظات في دورتها الثامنة والعشرين. ونوه الوفد إلى الحاجة لبناء برنامج العمل المستقبلي على فهم أن نظام حق المؤلف الفعال على المستوى الدولي يتكون من العديد من العناصر المترابطة التي تذهب أبعد من مجرد جهود معيارية جديدة. وعبر الوفد عن إيمانه بأن من الأساسي التفكير مليا بمنهج عمل لجنة حق المؤلف ودورها. وشدد الوفد على أن الهدف العام للجنة ينبغي أن يكون ضمان أفضل استخدام ممكن للوقت والموارد، وقدرة المنظمة على لعب دور مركزي في حق المؤلف على المستوى الدولي. ونبه الوفد أنه، ولهذه الأسباب، لا يعتقد أن لغة مشروع القرار الذي اقترحت الأمانة تعكس التوازن السليم في الرأي. واختتم الوفد بالقول إنه ونتيجة لما سبق لا يمكنه الانضمام إلى توافق بشأن فقرات القرار بصيغته الحالية.

81. وأيد وفد البرازيل بيان وفد باراغواي الذي ألقاه باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال الوفد إنه يؤيد الرأي القائل بأن المشاورات ستكون الطريقة المثلى لمواصلة المناقشات في كل أمور لجنة حق المؤلف بما في ذلك البث، فضلا عن الاستثناءات والتقييدات لمؤسسات البحث والمكتبات. وقال الوفد إنه بالإشارة إلى قضايا أخرى تتعلق بمعاهدة

قانون التصاميم، فإنه يسعى إلى مزيد من الإيضاحات بشأن الغرض والأهداف من الانخراط في جلسات المصارحة المعنية بعملية معاهدة قانون التصاميم. وصرح الوفد بأنه يتفهم أن المناقشات بشأن هذه النقطة قد عُثقت. وقال الوفد إنه أخبر الرئيس أنه سيحتاج إلى مزيد من الإيضاح بشأن الغرض والأهداف والتوقعات من عقد هذه المشاورات قبل أن تعطي الجمعية إشارة البدء للانخراط في هذا المسار. وقال الوفد إنه كان منخرطاً في هذه المناقشات المعنية بمعاهدة قانون التصاميم في الماضي، ولم يجد سبيلاً إلى فهم الغرض من جلسات المصارحة، وهي ممارسة ليست معتادة في الويبو.

82. وقال وفد المكسيك إنه يسلم بأهمية حماية أعمال الأداء السمعي البصري، على المستويين الدولي والمحلي وإن هذا كان السبب الذي دفع بالمكسيك إلى توقيع معاهدة ييجين بشأن الأداء السمعي البصري. وأعرب أيضاً عن سروره إذ يحيط الجمعية العامة علماً بأن المكسيك وقعت على معاهدة مراكش في 25 يونيو 2014 وتضطلع بكل التدابير الضرورية لإيداع وثائق التصديق على هاتين المعاهدتين لدى الأمانة في أقرب وقت ممكن. وأشار الوفد إلى الجوانب الاجتماعية والإنسانية لمعاهدة مراكش التي تسمح بالنفوذ إلى معلومات وبنفاذ أكبر إلى التعليم والثقافة لأكثر من 285 مليون شخص حول العالم يعانون إعاقة بصرية. وقال الوفد إن معاهدة ييجين تعزز الحقوق المالية والمعنوية لممثلي الأفلام وغيرهم من لفناني الأداء، ودعا الوفود الأخرى الحاضرة للتوقيع والتصديق على المعاهدتين الدوليتين في أقرب وقت ممكن. وقال الوفد إنه لاحظ أن الدول الأعضاء لجنة حق المؤلف استطاعت في السنتين الأخيرتين اعتماد هاتين المعاهدتين المهمتين فإذا ما واصلت اللجنة العمل بنهج بناء وبجسنة النية ومرونة ومع مراعاة مصالح وظروف كل الأطراف المعنية، ستحرز تقدماً في البنود التي لا تزال عالقة في عمل اللجنة. وأعرب الوفد عن كامل دعمه للقضايا الجاري فُحصها في إطار لجنة حق المؤلف وعقد الأمل على أن تظل روح معاهدي ييجين ومراكش تسود في أجواء اللجنة. واختتم الوفد كلمته مؤكداً التزامه بمواصلة المشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في المفاوضات بغية الوصول إلى اتفاقات ضرورية بشأن العناصر الأساسية في جدول أعمال لجنة حق المؤلف.

83. وهناً وفد إكوادور السيد مارتن موسكوسو على توليه رئاسة لجنة حق المؤلف. وطلب مواصلة المشاورات بشأن قضايا حق المؤلف. وذكر الوفد أن بلاده تدرك أهمية حق المؤلف والحقوق المجاورة بالنسبة إلى مواطنيها وشاركت بفعالية في السعي إلى وضع نظام أكثر توازناً يسهم في رفاهية شعبها. وقال الوفد إن ذلك هو سبب ضرورة مواصلة اللجنة عملها بما يتسق مع الإنجازات المحققة خلال الاجتماعات السابقة بما في ذلك نجاح معاهدة مراكش التي تهدف إلى توسيع النفاذ إلى المطبوعات للأشخاص معاقين البصر. وتمكنت اللجنة من تحقيق توازن ملحوظ في إطار نظام الملكية الفكرية الدولي. وحث الوفد اللجنة على مواصلة عملها استناداً إلى التوافق والاتفاق، وعلى التحلي بالمرونة وبرؤية استباقية للمضي قدماً واعتماد معاهدة تكفل الحماية الملائمة للدور الملحوظ التي تؤديه المكتبات ودور المحفوظات في العصر الرقمي. كما حث الوفد اللجنة على المضي قدماً في حماية الحق في النفاذ لأغراض تعليمية وللأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى التي لم تشملها معاهدة مراكش. كما أعلن أنه يتعين على اللجنة مواصلة العمل في المجالات التي لم تُكفل لها الحماية بعد بغية حماية هيئات البث، وعلى عقد مؤتمر دبلوماسي ناجح في هذا الشأن. وأكد الوفد التزامه بتطوير نظام الملكية الفكرية. وذكر أن ذلك المسار سيشهد حتماً اختلافات ولكنها قد تكون إيجابية طالما اتسمت الآراء بالمرونة والشفافية. واختتم الوفد حديثه بدعوة الجمعية العامة إلى التفكير في ملايين الأشخاص الذين ينتظرون تحقيق نتائج ملموسة سواء أكانت بواسطة صكوك دولية أم قرارات محددة منبثقة عن المناقشات في الوسط المتعدد الأطراف.

84. وكرر وفد النرويج مداخلة وفد اليابان باسم المجموعة باء. وقال إنه ملتزم بالعمل المتواصل والمنظم في إطار لجنة حق المؤلف فيما يخص حماية هيئات البث والتقييدات والاستثناءات المطبقة على المكتبات ودور المحفوظات فضلاً عن مؤسسات التعليم والبحث. ونظراً إلى عدم تكامل العام الماضي بالنجاح بالنسبة إلى لجنة حق المؤلف، قال الوفد إنه يُجدر النظر في عقد بضعة اجتماعات مركزة للغاية في المستقبل تعتمد خطة عمل واضحة بغية زيادة فرص النجاح.

85. وأشاد وفد الصين بالتقدم المحرز منذ الدورة السادسة والعشرين للجنة حق المؤلف وأعلن استعدادها للعمل مع الوفد الأخرى باسم الافتتاح ورحب الصدر والمرونة كي تحرز مشاورات لجنة حق المؤلف تقدماً ملحوظاً.

86. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي القاه وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وأثنى على التقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة في المسائل المختلفة من جدول الأعمال، وخاصة حماية هيئات البث. وذكر الوفد أن الجمعية العامة لليويو وافقت في دورتها الثالثة والثلاثين عام 2006، على عقد مؤتمر دبلوماسي، بشأن حماية حقوق هيئات البث، يخضع لبعض الشروط المتعلقة بالأهداف والنطاق المحدد وموضوع الحماية. وأبدى الوفد رأياً مفاده أن اللجنة امتثلت للولاية الممنوحة، وناشدت، استناداً إلى توافق بين الوفود، الجمعية العامة على المضي قدماً في عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب، وربما عام 2016. واقترح الوفد أن يحدد موعد المشاورات للنظر في خارطة طريق للوصول إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. والتفت الوفد إلى قضية الاستثناءات والتقييدات معرباً عن خيبة أمله إزاء فشل الجلسات السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للجنة حق المؤلف فيما يتعلق بوضع برنامج عمل للمستقبل. وأضاف أن الاستثناءات والتقييدات مسألة توازن دقيق في نظام الملكية الفكرية، وأنه ينبغي أن تطور اللجنة مناقشات مميكة دون التركيز كثيراً على طبيعة النتائج. وستسمح هذه المناقشات المهيكلة للدول الأعضاء أن تتعلم من بعضها البعض كيفية تنفيذ الاستثناءات والتقييدات دون الإضرار بمصالح أصحاب الحقوق والإبداع. وأكد الوفد أنه لا ينبغي ربط معاهدة البث والاستثناءات والتقييدات، ولكن أن تعالج تبعاً لمزاياها، مع مراعاة مستويات النضج.

87. وأشار وفد ترينيداد وتوباغو إلى أن حكومته تتخذ الخطوات المناسبة لتعديل تشريعاتها المتعلقة بحق المؤلف، وذلك بهدف تطبيق معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وأشاد الوفد بعمل لجنة حقوق المؤلف وأمل أن تساعد نفس الروح الطيبة التي ظهرت في اعتماد المعاهدات المذكورة، على تحقيق مؤتمر دبلوماسي بشأن حقوق هيئات البث في المستقبل القريب.

88. وصرح وفد إيران (جمهورية الإسلامية) أن الإنجازات الناجحة للجنة التي أدت لعقد المؤتمرات الدبلوماسية في بيجين ومراكش رفعت التوقعات بشأن تقدم اللجنة ودينامياتها. وأضاف أن عدم إحراز تقدم في عمل اللجنة مؤخراً قد يقوض مصداقية أنشطة الليويو بشأن وضع القواعد والمعايير في مجال الملكية الفكرية. وقال إنه ينبغي التغلب على الجمود الحالي بإعادة تأكيد حسن النية والتفاهم وروح التعاون بين الوفود. وأيد الوفد معاهدة ملزمة بشأن حماية هيئات البث لمحاربة قرصنة الإشارات، بما يتفق مع ولاية الجمعية العامة لعام 2007، وينبغي دون شك أن تأخذ تلك المعاهدة المستقبلية في الاعتبار المصالح العامة ككل. وأيد الوفد منح ولاية لصياغة صك دولي بشأن التقييدات والاستثناءات على المكتبات والمحفوظات ومؤسسات التعليم والبحوث، والأشخاص ذوي إعاقات أخرى. واختتم بالتأكيد على أن حكومته تتخذ خطوات عملية للتصديق على معاهدة مراكش بعد أن وقعت عليها في يونيو من العام السابق.

89. وقال وفد باراغواي إنه طلب الكلمة للحديث عن البند 14 من جدول الأعمال فيما يتعلق بإمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم.

90. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لتحديث حماية هيئات البث، في إطار ولاية الجمعية العامة لليويو للثنائية 07/2006، التي ناشدت باتباع مقاربة قائمة على إشارات البث لحماية أنشطة هيئات البث والبث الكابلي بمعناها التقليدي. وعملاً بهذه الولاية، يتعين أن تحدد أهداف هذه الحماية بعناية، مع التركيز على إعادة إرسال إشارات البث المتزامن أو شبه المتزامن غير المصرح به إلى الجمهور عبر أي نوع من المنصات، بما في ذلك الإنترنت. وقال الوفد في هذا الإطار إن التحضيرات الفعالة لدورة حق المؤلف في ديسمبر 2014 جارية على قدم وساق. وأعرب عن التزامه بالعمل مع سائر أعضاء الليويو على تضييق نطاق نص المعاهدة المقترحة بطريقة تتماشى مع شروط ولاية الجمعية العامة. وراح يقول إن الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف ضرورية من أجل سير أنظمة حق المؤلف الوطنية، وإن تجربة الولايات المتحدة الوطنية في تطوير وتطبيق طائفة عريضة من الاستثناءات والتقييدات المختلفة إيجابية للغاية. وأعرب عن تطلعه لمواصلة تبادل المعلومات والآراء مع سائر الوفود بشأن مقارنته الوطنية. وعبر عن تأييده لأعمال اللجنة الرامية إلى تعميق التفاهم المتبادل بين الدول

الأعضاء بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وأبدى الوفد سروره لردود الوفود الإيجابية عند مناقشة الاقتراحات التي قدمها مؤخرًا، والتي تحتوي على مبادئ وأهداف تتيح اتباع مقاربة يمكن أن تساعد رسمي السياسات الوطنيين على سن أو تحديث الاستثناءات الوطنية لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والأنشطة التعليمية. ومضى يقول إن الإطار الدولي الراهن للاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف يتسم بالمرونة المناسبة ويتماشى مع المعايير الدولية الراسخة للبلدان كي تسن الاستثناءات والتقييدات الرامية إلى المضي قدماً بسياساتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الوطنية. وصرح الوفد بأنه لا يؤيد أنشطة وضع القواعد والمعايير الملزمة، لكنه يؤمن بأن اللجنة ينبغي أن تركز على تطوير مبادئ وأهداف متفق عليها.

91. وأعرب وفد نيجيريا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وقال إنه يولي أهمية كبرى إلى التقدم بأعمال الويبو في إطار لجنة حق المؤلف. وصرح بأن إنجازات مهمة تحققت خلال السنوات الخمس الماضية تمثلت في اعتماد معاهدة بيجين في عام 2012 ومعاهدة مراكش في عام 2013. وأضاف أن هذه التطورات تعكس هدف الدول الأعضاء الرامي إلى تعزيز الإبداع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع البلدان من خلال نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال يتماشى مع ولاية الويبو الأساسية. وأردف قائلاً إنه استهل بالفعل عملية التصديق على هاتين المعاهدتين. وأقر بهذه التطورات المهمة، إلا أنه عبر عن انشغاله بسبب فقدان الزخم المكتسب في التقدم بالمسائل الثلاث العالقة أمام اللجنة. وصرح بأن الجهود قد بذلت في الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للجنة من أجل المضي قدماً بمناقشة مسألة حماية هيئات البث والاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والاستثناءات والتقييدات لفائدة مؤسسات التعليم والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، لكنه يساوره القلق لأن الدول الأعضاء لم تتوصل إلى أية نتيجة بشأن هذه المسائل خلال الدورتين. وأردف قائلاً إن دينامية البيئة الدولية تثبت شرعية تطورات العديد من الدول الأعضاء، ومنها نيجيريا، إلى وضع نظام حماية دولي أكثر استباقاً وفعالية، فضلاً عن اعتماد الاستثناءات المناسبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للتعليم والنفوذ إلى المعلومات والمعارف. وصرح بأن من المهم أن تبدي الدول الأعضاء في مضيقها إلى الأمام المزيد من المرونة والعزم السياسي لتناول الأعمال التقنية العالقة أمام اللجنة. وصرح الوفد بأنه لا يزال ملتزماً بالمشاركة البناءة في إطار برنامج العمل المتفق عليه للجنة.

92. وأيد وفد الاتحاد الروسي مواصلة العمل على حماية هيئات البث وعلى التقييدات والاستثناءات. وتحدث عن مسألة هيئات البث وقال إن تقدماً قد أحرز في المناقشات التي دارت على مدى السنتين الماضيتين داخل اللجنة، لكن العمل لم ينته بعد لأن آراء أعضاء اللجنة لا تزال مختلفة في بعض النقاط المعينة. وأضاف أن من الضروري أن يتواصل العمل على النص من أجل تحسين مستوى الحماية تماشياً مع المعايير التي وضعت في سائر المعاهدات. وصرح بأن تجربة هائلة قد اكتسبت على الصعيد الوطني ومن خلال التشريعات الوطنية ما يمكن أن يُبين في أي نص مقبل. واستطرد قائلاً إن من الضروري الإسراع في العمل قدر الإمكان من أجل اعتماد نص مناسب، وكى تتمكن الجمعية العامة من الإحاطة علماً بالتقدم المحرز والبث في عقد مؤتمر دبلوماسي. والتفت إلى مسألة التقييدات والاستثناءات وقال إن هذا النوع من الضمانات مهم جداً لإيجاد التوازن المناسب بين حقوق المجتمع من ناحية وحقوق أصحاب الحقوق من ناحية أخرى. واختتم كلمته قائلاً إن تبادل التجارب المكتسبة في هذه المسألة لا بد أن يتواصل بغية تحسين الوثائق الراهنة بشأن التقييدات والاستثناءات في إطار لجنة حق المؤلف.

93. وأعرب وفد السلفادور عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار إلى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، وأعرب عن سروره لأن رئيس السلفادور نظر في التصديق عليها، وصرح بأن وثائق التصديق ستودع عقب الاجتماع بفترة وجيزة. وحث الوفد سائر الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات الإدارية الضرورية للتصديق على المعاهدة.

94. وأعرب وفد اليابان عن تأييده للمناقشات المهمة التي جرت خلال الدورات الثلاث الأخيرة للجنة حق المؤلف، وخص بالذكر التقدم الهائل المحرز في المناقشات التي دارت حول مسألة معاهدة هيئات البث المقترحة. وانضم الوفد إلى بيان المجموعة بآراء، وحث على التركيز على وضع إطار دولي لحماية هيئات البث استجابة للسرعة التي يترقن بها العالم. وقال إن الهدف هو اعتماد معاهدة في أسرع وقت ممكن، لأن 16 عاما قد انقضت بالفعل منذ أن استهلّت المناقشات السابقة حول هذه المسألة. وأشار الوفد إلى أن هيئات البث في شتى أرجاء العالم تنتظر هذه المعاهدة بفارغ الصبر، وأفاد بأن حكومة اليابان شاركت بفعالية في مناقشة هذه المسألة وقدمت اقتراحات مختلفة بشأنها. وراح يقول إنه يطوق إلى الاستمرار في الوفاء بالتزاماته في المستقبل وعقد مؤتمر دبلوماسي في أسرع وقت. وتحدث عن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث وقال إن من الضروري الاتفاق على الخطط المناسبة. وفي الوقت ذاته، أوضح أن الدول الأعضاء ينبغي ألا يغيب عن ذهنها ما للخلفيات الاجتماعية والثقافية في كل بلد من تأثير كبير في طريقة النهوض بنظام متوازن لتناول هذه المسائل. وقال الوفد إن معيار الخطوات الثلاث أدى دوره كما ينبغي في شتى أرجاء العالم باعتباره معيارا عاما. وأردف قائلا إن لجنة حق المؤلف ينبغي ألا تتوقف عن تبادل الأفكار لإتاحة الحيز الكافي لمواطن المرونة للحفاظ على المقاربات التي يتبعها كل بلد في سياق الإطار الدولي القائم. وصرح الوفد أيضا بأن اليابان رابع بلد ينضم إلى معاهدة ييجين بشأن الأداء السمعي البصري.

95. وعبر وفد بيرو عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وانضم إلى سائر الوفود في التعبير عن اندهاشها لأن المشاورات لم تجر بعد في اللجنة، لأن أحدا لم يعترض على إجراء هذه المشاورات. وقال إن هذا هو اليوم الثالث للجمعيات وقد استهلّت بالفعل المشاورات حول المكاتب الخارجية واللجنة الحكومية الدولية، لذا اقترح الوفد تطبيق الاستراتيجية ذاتها على لجنة حق المؤلف. وأعرب عن اعتقاده بوجود حيز للتوصل إلى توافق في الآراء.

96. وأقر نائب الرئيس بأن من المبكر تقديم اقتراحات لاتخاذ قرار في هذه المرحلة، واقترح تعليق النقاش حول البند 15 من جدول الأعمال. وصرح بأن السيد مارتين موسكوزو، رئيس لجنة حق المؤلف، سيقدم المساعدة خلال المناقشات الدائرة إلى حين الاجتماع مع رئيسة الجمعية العامة للبت في استهلال المشاورات غير الرسمية. وقال نائب الرئيس إن من الضروري العودة للنظر في البند 15 من جدول الأعمال لاحقا هذا الأسبوع.

97. وشكرت الرئيسة نائب الرئيس وأعادت فتح البند 15 من جدول الأعمال.

98. وأبدى وفد كينيا قلقه من اختتام دورتي لجنة حق المؤلف السابعة والعشرين والثامنة والعشرين دون الخلوص إلى أية نتائج حول طريقة المضي قدما فيما يتعلق بحماية هيئات البث والاستثناءات والتقييدات. وذكر بموقف المجموعة الأفريقية وجنوب أفريقيا. وذكر أن لكينا قطاع بث نشط للغاية وأنه من الواضح أن المسائل التي تُناقش في اللجنة ستتناول التغييرات التكنولوجية. وأبدى تطلعه إلى إمكانية تسوية المشكلة بطريقة إيجابية وفقا للولاية التي منحتها الجمعية العامة في عام 2007، وذلك بغرض الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2016. ثم تطرق الوفد إلى التقييدات والاستثناءات وأبدى قلقه حيال زيادة الخروج عن ما شرعت فيه اللجنة في دورتها السادسة والعشرين. وأكد على ضرورة السعي إلى بلوغ توافق في الآراء بشأن الاستثناءات والتقييدات لضمان توازن بين حقوق المؤلفين ومصالح المستخدمين. وقال إن من المهم التشديد على أن المسار والنقاش هما لخدمة مصالح المجتمع كافة. وأفاد بأن دستور كينيا يحمي حق المؤلف باعتباره ملكية ككل الملكيات الأخرى وينص، في الوقت ذاته، على الحق في النفاذ إلى المعلومات - وكلاهما من الحقوق والحريات الأساسية. وأبرز أهمية تحقيق توازن لا يخلّ بمصلحة المؤلفين.

99. وأعلن وفد الهند أن بلده هو أول بلد صادق على معاهدة مراكش بإيداع وثيقة التصديق لدى الويبو. وتطرق إلى الموضوعات الثلاثة قيد النقاش في اللجنة، أي هيئات البث، والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات،

ولفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى، وقال إن الموضوعات الثلاثة تكسبي أهمية بالغة وأبدى رغبته في معالجتها على قدم المساواة. وأكد ضرورة تخصيص وقت كافٍ وإجراء مناقشات بناءة بين جميع الدول الأعضاء بخصوص كل الموضوعات خلال الأعوام القادمة وذلك من أجل التقدم بتوصيات إلى الجمعية العامة في المستقبل بشأن صكوك دولية مناسبة لكل موضوع. وأشار إلى ما سُجل أثناء دورة اللجنة السابقة من حركة تأييد لمعاهدة لحماية هيئات البث وأكد التزامه بالامتنال إلى نهج يقوم على الإشارات، بالمعنى التقليدي، طبقاً لولاية الجمعية العامة لعام 2007. وقال إن هناك عدة شواغل حيال تحديث حقوق هيئات البث فيما يتعلق بالمنصات الرقمية. وشدد على ضرورة إجراء المزيد من النقاش والتباحث لزيادة الوضوح من الناحية التقنية حتى يتسنى توحيد الفهم لمستوى الحماية أو نطاق الحماية الذي يمكن الحصول عليه والتقدم بتوصيات مناسبة إلى الجمعية العامة. وأشار إلى عدم التمكن، في الدورتين السابقتين للجنة، من بلوغ أي اتفاق بشأن التقدم بتوصية مناسبة إلى الجمعية العامة. وأضاف أن التكليف بمناقشة كل البنود الثلاث لا يزال قائماً في اللجنة وأنه ينبغي، استناداً إلى ذلك، التقدم بتوصيات ملائمة ومناسبة التوقيت. وأبدى الوفد قلقه حيال فقرة القرار الثالثة الواردة في الوثيقة WO/GA/46/5، أي "وأن تنظر في اتخاذ القرار المناسب من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن حماية هيئات البث"؛ نظراً لعدم تمكن الدورتين السابقتين للجنة من التوصل إلى اتفاق حول القرارات وعدم اقتراح تلك الصياغة في نتائج رئيس اللجنة. وتساءل الوفد عن مصدر تلك الصياغة. ثم تطرق إلى فقرة القرار الرابعة، أي "وأن تشجع على المضي قدماً في مسألة التقييدات والاستثناءات عملاً بالتوصيات التي وافقت عليها في عام 2012، أي مواصلة المناقشات للعمل على إعداد صك قانوني دولي مناسب أو أكثر (سواء في شكل قانون نموذجي و/أو توصية مشتركة و/أو معاهدة و/أو أشكال أخرى)، حتى تتمكن اللجنة من تقديم توصيات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات وتوصيات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى إلى الجمعية العامة للويبو في 2015". وأبدى دعمه لتلك الصياغة ورأى أنه ينبغي اتباعها في وضع فقرات القرارات الخاصة بكل المسائل الثلاث.

100. وأشار وفد إندونيسيا إلى قضايا الاستثناءات والتقييدات للمكتبات ودور المحفوظات والاستثناءات والتقييدات لمؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى، إضافة إلى مساهمة لجنة حق المؤلف في تنفيذ توصيات جدول الأعمال. واسترسل قائلاً إن الملكية الفكرية لمجتمع عالمي يجب أن تتيح اليقين القانوني في تنظيم النفاذ إلى المكتبات ودور المحفوظات من أجل الصالح العام والمساهمة في عمل مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى. وتلك القضايا واسعة النطاق وينبغي معالجتها من خلال التعاون الدولي. وأيد وجود صكوك ملزمة قانوناً بشأن الاستثناءات والتقييدات للمكتبات ودور المحفوظات والاستثناءات والتقييدات لمؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى. وأعرب عن أمله في تلقي توجيهات من الجمعية العامة حول كيفية تسريع عملية استكمال إبرام هذين الصكين القانونيين الدوليين. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول الأعمال لم تناقشها اللجنة بشكل كافٍ في اجتماعها السابق. وحث الجمعية على تقديم توجيهات بشأن كيفية المضي قدماً في المناقشات مرحباً بمبادرة عقد اجتماعات غير رسمية ييسرها رئيس اللجنة السيد مارتن موسكوسو. ومضى يقول إن الميسر عليه أن يوزع الوقت بشكل متوازن عند مناقشة جميع قضايا اللجنة العالقة. وفيما يتعلق بمستجدات القانون الوطني لحق المؤلف في إندونيسيا، أعلن الوفد أن قانون حق المؤلف الجديد وافق عليه البرلمان في 16 سبتمبر 2014. وتتضمن أحكام القانون الجديد جملة أمور منها ضمان حماية فعالة لحق المؤلف المتعلقة بوسائل الإعلام المتعددة، ومنظمات إدارة جماعية فعالة في مجال الموسيقى والمصنفات الأدبية، ومدة حماية لحق المؤلف تسري طوال حياة المؤلف وإلى أن يمر 70 عاماً على وفاته، والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن قضايا حق المؤلف. ويتضمن أيضاً قانون حق المؤلف الجديد أحكاماً كافية بشأن معاهدة مراكش لمعاقبي البصر ومعاهدة بيجين.

101. وشكر وفد أوروغواي الأمانة وأبلغ الجمعية أن بلده وافق على التصديق على معاهدة مراكش لمعاقبي البصر في شهر أغسطس 2014. ويأمل في تقديم وثيقة التصديق عما قريب وحث الدول على التصديق على معاهدة مراكش في أقرب وقت

ممكن. وتأسف الوفد على عدم التوصل إلى اتفاق في الدورتين السابقتين للجنة بشأن التوصيات والاستنتاجات. وقال إن ذلك أمر محبط ولا سيما بالنسبة للبلدان الصغيرة التي عملت جاهدة من أجل إعداد اقتراحات مشتركة بشأن المكتبات ودور المحفوظات. ومضى يقول إن اقتراحات مهمة قدمت وتستحق ما يكفي من وقت ونقاش. وأيد الوفد بيانات وفود باراغواي والبرازيل وكوادور مشيراً إلى أن شخصاً موهوباً ومحنكاً مثل السيد مارتن موسكوسو على دراية بالمواقف حول القضايا ويمكنه أن يبدأ العمل في أقرب وقت ممكن. واستطرد الوفد موضحاً أن العمل المقبل ينبغي أن يكون متوازناً وينبغي أن يجسد مصالح جميع الأطراف. وأضاف أن القضايا الثلاث التي نوقشت في اللجنة هي على نفس القدر من الأهمية. وشدد على أن الوفود التي تسعى لحد المناقشات بشأن التقييدات والاستثناءات ظناً منها أن ذلك من شأنه تسريع العمل على القضايا الأخرى مثل هيئات البث، تحتاج إلى إعادة التفكير في مواقفها مبرزاً ضرورة اتباع نهج أوسع. وأوضح أنه عندما تكون جميع الوفود ملتزمة وترى أن مصالحها مجسدة في جدول الأعمال المقبل فإن العمل سيتقدم بخطوات أكبر إلى الأمام. وأما إذا شعرت بعض المجموعات من البلدان بالإحباط، فلن يكون هناك مجال كبير للاتفاق والتخلي بروح إيجابية في المفاوضات. وأنهى الوفد كلمته مؤكداً التزامه الكامل بإجراء المناقشات.

102. وأيد وفد الجزائر بيان وفد كينيا باسم المجموعة الإفريقية. وقال إن لجنة حق المؤلف تركز على ثلاث قضايا هي: حماية هيئات البث، والتقييدات والاستثناءات للمكتبات ودور المحفوظات، والتقييدات والاستثناءات للمؤسسات التعليمية والبحثية. وأعلن الوفد تأييده للولاية التي اعتمدها الجمعية العامة في عام 2007 بشأن البث. ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة العمل على جوهر المعاهدة، مما يسمح بالوصول إلى اتفاق على آلية المعاهدة ونطاقها، بحيث يمكن للجنة أن تتقدم نحو عقد مؤتمر دبلوماسي. وأعرب الوفد عن قلقه وخيبة أمله عقب مناقشات في اللجنة الدائمة بشأن التقييدات والاستثناءات. وذكر أنه شعر بالحيرة من مواقف بعض الوفود، مع الإشارة إلى الكيفية التي ينبغي أن تتبعها المناقشات في هذا المجال. وسأل الوفد كيف يمكن الاعتراض على صك قانوني من شأنه تعزيز النفاذ إلى المعرفة لأغراض البحث والتعليم. وأكد أن هذا هدف ينبغي أن يوحد اللجنة لا أن يقسمها، وبناء عليه، كرر الوفد تأييده الكامل لخطة عمل اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات. وحث الدول الأعضاء على الالتزام بحسن النية في المناقشات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات التعليمية والبحثية، من أجل إنتاج صك دولي ملزم في هذا المجال. وأضاف الوفد أنه يعتقد أنه من الضروري أن تعتمد اللجنة برنامج عمل متوازن وطموح يغطي المواضيع الثلاثة بالكامل. وأشار إلى أن خطة عمل كهذه تتماشى بشكل كبير مع العمل الذي يجري على الصعيد الوطني من أجل وضع نظام متوازن لحق المؤلف. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن الجزائر نظمت ورشة عمل حول الإبداع، شارك فيها عدد من أصحاب المصالح من مؤسسات البث والعاملين في إنتاج ونشر المنتجات الثقافية. وأضاف أن التشريعات أصبحت جاهزة، وأن الجزائر تعمل مع الويبو لتوفير التدريب للعاملين في الديوان الوطني لحقوق المؤلف. واختتم الوفد بالإشارة إلى أن الجزائر قدمت مؤخراً طلباً للمساهمة في إعداد دليل يتيح للخبراء الأفارقة الاستفادة من خبرة الجزائر في هذا المجال، ودعا اللجنة والدول الأعضاء في الويبو للمضي بالعمل قدماً.

103. وقال وفد كوت ديفوار إن المسائل التي تتناولها لجنة حق المؤلف مهمة جداً لكوت ديفوار. وأشار إلى أن اجتماعاً عقد بالتعاون مع الويبو في أبيدجان من 4 إلى 6 ديسمبر 2013، حضره وزراء الثقافة من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا، وقد تدارس هذا الاجتماع التصديق على معاهدة مراكش لمعاقبة البصر ومعاهدة بيجين. وأكد الوفد أن المسائل المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث تهم كوت ديفوار كثيراً بطبيعة الحال. وأوضح أنها مسائل يمكن أن تعيد التوازن لنظام حق المؤلف الدولي. وفي هذا السياق، أعرب عن تأييده لبيان وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وبيانات المتحدثين الذين أيدوا هذا المفهوم. وأعرب الوفد عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي عن هيئات البث، إلا أنه أشار إلى أن العمل تباطأ بشكل هائل فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات. وقال مشدداً إن من الضروري وضع جدول زمني واضح لمناقشة هذه المسائل لكي تتمكن اللجنة من المضي قدماً في تحقيق الاحترام المناسب لحقوق المبدعين وحماية مصالحهم. ودعا سائر الوفود إلى اتباع مقاربة بناءة ومرنة الأمر الضروري لتحقيق

التوازن الذي يسعى إليه نظام حق المؤلف الدولي. وحث الدول الأعضاء على تلافي رفض الحق في التعليم كما هو وارد في المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الذي يكرس انتقال البشرية إلى التقدم والتحضر.

104. وانضم وفد السنغال للبيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ورحب بما أحرزته لجنة حق المؤلف من تقدم خلال الدورات السابقة فيما يتعلق بحماية هيئات البث. وشجع اللجنة على مواصلة العمل بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2016. وصرح بأن ضرورة وضع أحكام عن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث واضحة، إذ تسعى اللجنة لتلبية تطلعات البلدان الأقل نمواً وجميع البلدان النامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، وعليه عبر الوفد عن إيمانه بأن اعتماد التشريعات واللوائح التنفيذية بشأن مسألة التقييدات والاستثناءات يكتسي أهمية خاصة، لكنه يجب أن يتسم بالتوازن وأن يراعي مصالح أصحاب الحقوق، لذلك حث على مواصلة العمل من أجل إعداد صك ملزم قانونياً عن التقييدات والاستثناءات. وشجع سائر الوفود على إجراء مناقشات حول هذه المسألة بروح بناءة. ومضى يقول إن من الضروري أن تتبنى الوفود أفكاراً بناءة وواضحة ومنفتحة. وأضح أن السنغال على مدى السنوات الماضية اضطلعت على الصعيد الوطني بعدد من الأنشطة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار في الواقع إلى أن السنغال أجرت إصلاحات واسعة النطاق، استُهلّت في عام 2008، عندما اعتمدت البلاد تشريعات بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة. والهدف من هذه التشريعات هو ضمان أن معاهدي الويبو للإنترنت - معاهدة الويبو بشأن الأداء السمعي البصري ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف - يمكن نقلهما إلى تشريعات السنغال. وقال إن المحكمة العليا في السنغال تثبتت من التشريعات بالكامل في يونيو 2014. وعلى النسق ذاته تقوم السنغال في الوقت الراهن، بالتعاون مع الويبو، بإصلاح نظامها للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار الوفد إلى أن السنغال تشجع جميع الأطراف على التصديق على معاهدي بيجين ومراكش بشأن معاقبي البصر للمضي قدماً بهذه المسائل. وصرح أيضاً بأنه يعتزم عقد عدد من حلقات العمل لتدريب الناس في السنغال على أحكام هاتين المعاهديتين، لكي يمكنهم أن يفهموا بالكامل ما ينطوي عليه تنفيذها. واختتم الوفد كلمته مطالباً بشدة بإجراء حوار بناء أكثر وأكثر في هذه المجالات، وشدد على أن الدول الأعضاء ينبغي لها ألا تسقط في الفخ الذي عرقل العمل خلال دورات لجنة حق المؤلف الأخيرة، وأشار إلى أن السنغال مستعدة للمشاركة في أي حوار يتيح تقدم أعمال اللجنة.

105. وأيد وفد سري لانكا البيانين اللذين أدلى بهما وفد كينيا ووفد السنغال. وأشار إلى ضرورة منح الأولوية لمسألة البث في الاجتماع المقبل للجنة حق المؤلف. واقترح بالتالي تكريس أغلبية الوقت لتلك المسألة. ولاحظ أن معاهدة هيئات البث مهمة بالنسبة إلى بلده إذ يكتسي دور هيئات البث في تنمية البلدان أهمية كبيرة. وأشار إلى تسريع وتيرة العمل المتصل بمعاهدة هيئات البث. وأكد مجدداً أنه ينبغي منح الأولوية للمسألة في الدورات المقبلة للجنة حتى يتسنى عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2016.

106. وقال وفد اليمن إنه وقع على مذكرة تفاهم تتناول مسألة التعاون بين اليمن والويبو في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأضاف أن الاتفاق يتناول أيضاً مسألة إنشاء إدارة في اليمن تُعنى بالملكية الفكرية. وأعرب عن دعمه لعمل الويبو الخاص بالبلدان الأقل نمواً.

107. وتحدث ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (IFLA) أيضاً باسم مؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL) وأعرب عن قلقه من وضع عمل لجنة حق المؤلف القائم على النصوص لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وأشار إلى الطابع الخيارى والوطني للاستثناءات على المستوى الوطني مما يؤدي إلى عدم وجود استثناءات وتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات في بعض البلدان وإلى غياب الاستثناءات في بلدان أخرى لفائدة أنشطة المكتبات الأساسية مثل الحفظ أو الإعارة. وأضاف قائلاً إنه يجب تحديث الاستثناءات فيما يخص المحيط الرقمي. وأحاط علماً بعدم تناول مسألة التعليم واستخراج البيانات النصية أو باستبعادها في العقود. ومضى يقول إن التفاوت الشاسع في التقييدات والاستثناءات الوطنية على النحو المبين في دراسة الأستاذ كروز مسألة تثير القلق في عالم رقمي تُعبر فيه المعلومات الحدود بصفة متزايدة. وأكد أن



ادعاء إمكانية حل جميع المشكلات على الصعيد الوطني أمر غير منطقي. وأفاد بعدم وجود أي بلد في منأى من الحاجة إلى المعلومات من مكان آخر دعماً للتعليم والبحث والثقافة. وأوضح قائلاً إن الناس يتوقعون من المكتبات ودور المحفوظات تزويدهم بالمعلومات بصرف النظر عن موقعهم غير أنهم يُحرمون من النفاذ إلى المعلومات عندما تتوقف الاستثناءات على الحدود ولا تستطيع المكتبات توفير المواد على أساس القانون. وحث الجمعية العامة على تجديد توصياتها المقدمة في عام 2012 أي أن تواصل اللجنة عملها القائم على النصوص من أجل التوصل إلى صك قانوني دولي ملزم بهدف تقديم التوصيات بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات إلى الجمعية العامة في عام 2016 بناء على اقتراحات الدول الأعضاء الواردة في الوثيقة SCCR/26/3 التي اعتمدها اللجنة.

108. وشكر ممثل الاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU) الدول الأعضاء على الإنجاز المحقق في مراكش في عام 2013. وقال إن توقيع 80 دولة عضواً على معاهدة مراكش في غضون أول 12 شهراً كان حافزاً هائلاً لمختلف أصحاب المصلحة للعمل من أجل دخول المعاهدة حيز النفاذ في عام 2015. وأشار إلى عمل الاتحاد مع ممثلي عدة دول أعضاء في ذلك الحين للتعاون في إطار عملية التصديق.

109. وأشاد ممثل مركز البحث والإعلام في مجال حق المؤلف (CRIC) بالتقدم المحرز في لجنة حق المؤلف فيما يخص معاهدة هيئات البث. وقال إن المناقشات بشأن حماية هيئات البث بدأت في القرن العشرين وأنه يجب استكمال عمل اللجنة وفقاً للولاية التي أسندت إليها في عام 2006 بروح المواءمة ذاتها التي اتسمت بها الأجواء بالنسبة إلى معاهدة بيجين ومعاهدة مراكش.

110. وأشار ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) إلى ضرورة تعزيز النفاذ إلى المعارف بشكل ملحوظ في البلدان النامية بفضل تقييدات واستثناءات كافية في مجال حق المؤلف. وقال إن الأمر لا يشمل الحقوق الخاصة بالكتب الدراسية فحسب بل يغطي أيضاً الصحف والمقالات وأفلام الفيديو في جملة أمور. وأوضح قائلاً إن ارتفاع الأسعار الناشئ عن احتكارات حق المؤلف غالباً ما يقيد النفاذ إلى المواد الرقمية. ومن ذلك المنطلق، قال إنه ينبغي للبلدان النامية أن تحتسب من التصديق على معاهدي الويبو للإنترنت. ورأى أن لجنة حق المؤلف لم تستجب استجابة كافية لاحتياجات البلدان النامية حتى ذلك الحين وأنه ينبغي لها التركيز بوضوح على توسيع نطاق التقييدات والاستثناءات في مجال حق المؤلف لتعزيز قدرات البلدان النامية على استيعاب التكنولوجيا بدلاً من تعزيز حماية حق المؤلف.

111. وأشار ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) إلى أنه ما انفك يشارك بنشاط في مداورات لجنة حق المؤلف منذ سنوات عديدة. وقال إن قلقاً متزايداً أصبح ينتاب الاتحاد مؤخراً، وبخاصة في العام الماضي، إزاء التوجه إلى وضع حق المؤلف والحقوق الحصرية في تعارض مع المصلحة العامة وأهداف التنمية العالمية فضلاً عن التوجه إلى ربط جدول أعمال التنمية بعوامل إضعاف الحقوق الحصرية للمبدعين والمنتجين. وأضاف أن الاتحاد يمتلك، بوصفه ممارساً لإنتاج الأفلام والإنتاجات السمعية البصرية، أدلة ميدانية وافرة تشير إلى أن منح المبدعين ومنتجي المصنفات الثقافية الحق الحصري في السماح باستخدام أعمالهم أو منعه، وتوليدهم قيمة اقتصادية من ترخيص حقوقهم على أساس فردي، ومنحهم السبل القانونية للتصدي للتحايل على التدابير التقنية التي وُضعت لحماية مضمينهم هي حوافز محورية تساعد على توليد الإبداع وإنشاء الشركات السمعية البصرية في شتى أنحاء العالم وتمكين الناس من النفاذ إلى اختيار أكبر من المصنفات الثقافية، وتبتعد كل البعد عن عرقلة التنمية وتقييد نفاذ المواطنين إلى المضمين الثقافية. وحث الممثل الوفود على الإقرار بالصلة الحيوية والأساسية بين إطار قوي لحق المؤلف والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وعلى السعي إلى إقامة شركات نشطة ودينامية مع القطاعات الوطنية الإبداعية كي تحقق إمكاناتها الهائلة كدافع لنمو إجمالي الناتج المحلي، وإيجاد الوظائف، والابتكار ومنح المواطنين المحليين فرصاً متزايدة للتعبير عن ثقافتهم والاحتفال بها. وأعلن الاتحاد تأييده المشروط لمعاهدة تدعم هيئات البث التلفزيوني في وضع أدوات قانونية ضد الاستخدام غير القانوني لإشاراتها، وأقر بالتقدم المحرز خلال الاجتماعين الماضيين للجنة حق المؤلف في توضيح مفاهيم رئيسية معرباً عن قلقه إزاء المعاهدة قيد النظر التي ينبغي أن تتقيد بمنح هيئات البث سبل التصدي لسرقة

إشاراتها دون عرقلة حقوق المضمون السمي البصري ذاته التي تتمتع بها عدة جهات كالمنتجين والمؤلفين. وأردف الوفد قائلاً إن الاتحاد قد تابع باهتمام المناقشات المعقدة بشأن الاستثناءات والتقييدات المطبقة على المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي ولكنه يرى أنه لم تثبت الحاجة إلى وضع صك ملزم دولياً فيما يخص هذه الأنواع من الاستثناءات والتقييدات. وأعلن الممثل أن الاتحاد يدعم تبادل الآراء المتواصل بين الدول الأعضاء كهدف عملي أكثر قابلية للتحقيق يرمي إلى وضع إطار يساعد الدول الأعضاء التي ترغب في صياغة استثناءات وتقييدات وتنفيذها على المستوى الدولي باستخدام أوجه المرونة القائمة في معاهدات الويبو بشأن حق المؤلف ومراعاة السياقات الثقافية الاجتماعية المختلفة التي ستجعل الاستثناءات الملزمة دولياً غير فعالة أو ستخل بالاقتصادات الإبداعية الضعيفة.

112. وأبدى ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) اعتراضه على مواصلة العمل من أجل معاهدة لحماية هيئات البث. وقال إن هيئات البث تزعم بأن المعاهدة ستتناول سرقة الإشارات، ولكن ينبغي لها إذا أن تكون مستعدة لقبول مستوى من الحماية لا يشمل حقوق ما بعد التثبيت. ورأى الممثل أن هيئات البث تسعى إلى الحصول على حقوق مادية على محتوى لم تستحدثه ولا تملكه، مما سيكون على حساب أصحاب حق المؤلف والمستهلكين. كما أبدى قلقه حيال أثر توزيع الإيرادات بين أصحاب حق المؤلف وبين هيئات البث الوطنية وهيئات البث الدولية الكبرى. وأشار إلى أن المعاهدة المقترحة الجديدة ستفرض التزامات جديدة فيما يخص تقاسم المعلومات. وقال إن مؤسسته تدعم عمل اللجنة الخاص بالتقييدات والاستثناءات، بما في ذلك العمل المتعلق بالمعاهدات الملزمة قانوناً وبمراجعة قانون تونس النموذجي الخاص بالبلدان النامية. وأضاف أن بإمكان اللجنة التوصل في الوقت المناسب إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة الحد الأدنى من التقييدات والاستثناءات لأغراض الصون والحفظ، وهما وظيفتان مهمتان. وأوضح أن تلك الأحكام ستدرّ منافع عابرة للحدود وقد بلغت مستوى كافٍ من النضج لتبرير وضع قواعد ومعايير. ودعا اللجنة أيضاً إلى بحث أثر مدد الحماية الطويلة بموجب حق المؤلف على فناني الأداء وناشري الكتب والمستهلكين.

113. وأبدى ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) التزامه بالعمل في مجال التعليم والملكية الفكرية، بغرض ضمان تمتع كل فرد في الكاميرون بأكبر مستوى ممكن فيما يخص النفاذ إلى المعلومات، لا سيما ما يخص الأدلة وأشرطة الفيديو وغيرها من مواد التدريس التي يمكن توفيرها عبر المكتبات. ورأى أنه ينبغي مواصلة برنامج العمل بشأن المسائل المرتبطة بالمكتبات ودور المحفوظات، وكذلك العمل الخاص بالتقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث.

114. وقال ممثل الاتحاد الأوروبي للإذاعة (EBU) إنه بعد سنوات عديدة من النقاش، لم يتم التوصل إلى أي شيء آخر سوى ما ذكر مرات عديدة في هذا السياق. وقال إن هناك خطراً واضحاً من أن تفقد اللجنة مصداقيتها. ففي 1993، أي قبل ثلاث سنوات من اعتماد معاهدي الويبو للإنترنت، نشر الاتحاد مقالاً أوضح فيه ضرورة تحديث اتفاقية روما فيما يتعلق بحقوق هيئات البث، وحدد ثغرات تلك الاتفاقية. ومع ذلك التأخير أصبح من المستحيل إحراز تقدم، ولم يكن ذلك مفهوماً للعالم الخارجي. وتساءل ممثل الاتحاد كيف يمكن تفسير أن جميع الحقوق على المستوى الدولي تم تحديثها باستثناء حقوق البث. وقال إن العملية تخضع، بالطبع، لاتفاق سياسي بين العديد من الدول الأعضاء من جميع أنحاء العالم، ولكن هذه العملية نفسها عند تطبيقها على معاهدي الويبو للإنترنت استغرق 18 شهراً فقط. ومضى موضحاً أن من يتحجج بأن البيئة السياسية تغيرت فهو يتجاهل أن الأغلبية الساحقة من أعضاء اللجنة أقرت في أول يوم من المفاوضات بالحاجة إلى معاهدة في هذا الموضوع. وقد أدرجت حقوق هيئات البث في اتفاقية روما في حكم واحد فقط. واسترسل مؤكداً أن مناقشة حكم واحد لمدة 20 عاماً أمر لا يُصدق. وأشار أيضاً إلى أن التأخير كانت له آثار سلبية على العالم الخارجي لأنه خلق انطباعات بأن مكافأة القرصنة على الإنترنت لم تؤخذ على محمل الجد. وأفاد كذلك أن التسامح مع القرصنة سيكون له أثر مضاعف على مكافأة تلك الظاهرة، مما سيؤدي إلى فقدان احترام حق المؤلف وانخفاض قيمة حق المؤلف والحقوق المجاورة. ومضى يقول إن أصحاب المصلحة الذين يمثلهم الاتحاد يكادون يستنفدون ما لديهم من موارد ومن صبر للمضي في مشاركتهم في هذه العملية. وأكد أن اللجنة تحتاج إلى التركيز على معاهدة هيئات البث. وينبغي للجمعية العامة أن تقرر عقد مؤتمر دبلوماسي في 2016،

وهذا يمكن تحقيقه بالتزام الدول الأعضاء التزاما قويا في الدوريتين التاليتين أو الدوريات الثلاث التالية للجنة. وأعرب عن امتنانه للبلدان التي أعربت عن وجهة النظر نفسها، ولا سيما بلدان أفريقيا وسري لانكا.

115. وأعرب ممثل الجمعية الدولية للناشرين (IPA) عن دعمه القوي للاتحاد العالمي للمكفوفين (WBU) وسعيه إلى أن يتم التصديق سريعا على معاهدة مراكش. وأبدى سعادته بأن الاتحاد العالمي للمكفوفين يعمل مع الجمعية الدولية للناشرين لحل مشكلة النفاذ من جذورها. وقال إن دور النشر تحتاج إلى أن تتمكن من نشر الكتب الإلكترونية الميسرة. ولوحظ دعم قيم للغاية لتحقيق ذلك الهدف من اتحاد الويبو للكتب الميسرة (ABC). ومضى يقول إن دور النشر تمكنت من تحقيق تقدم مذهل رغم أن الطريق لا يزال طويلا قبل تحقيق فرص عادلة للنفاذ الكامل. ولاحظ أنه من الرائع أن عملية تنفيذ معاهدة مراكش واتحاد الكتب الميسرة يكمل بعضها البعض. واستطرد قائلا إن القضيتين المعالجتين في إطار التقييدات والاستثناءات على جدول أعمال اللجنة يرتبطان بمجالات واسعة ومعقدة تشهد الكثير من التطورات. وأيد وضع تقييدات واستثناءات متوازنة ومحددة بشكل جيد في تلك المجالات معربا عن سروره بأن الإطار القانوني الدولي مرن وملائم. وقال إن على البلدان المهمة بإدخال تلك الاستثناءات السعي إلى الحصول على خبرة أمانة الويبو، وتحديد قوانين حق المؤلف للدول الأعضاء الأخرى التي تتضمن أحكاما نموذجية بشأن التقييدات والاستثناءات لتدرجها في قوانينها. وذكر ممثل الجمعية الدولية الأعضاء بضرورة توخي الحذر لأن القوانين في تلك المجالات تتقدم بسرعة لأن العالم يشهد تغيرا كبيرا. ومن المهم النظر في هذه القضايا خارج هذا المنتدى، لأن التغييرات التي حدثت خلال السنوات العشر السابقة كبيرة ومهمة. ويمكن أن تدعو تلك التغييرات إلى التفاؤل عند النظر مثلا في مجال الإقراض الإلكتروني، والحفظ الرقمي، والترخيص عبر الحدود، والنفاذ المفتوح. ومضى يقول إن التعليم شهد قفزة رائعة في مجالات التعليم عن بعد، والخدمات التعليمية المتميزة، والأكاديميات والدورات المجانية على الإنترنت. ويوجد حاليا كم غير مسبوق من المحتويات التعليمية والمدرسية والبحثية في جميع أنحاء العالم. وشدد على أنه إذا أرادت الويبو أن يكون لها دور في مناقشات التقييدات والاستثناءات، يجب عليها أن تأخذ في الاعتبار تلك التغييرات وأن تنظر في السياسات والأدوات التي تتضمن أوجه مرونة كثيرة، والتي من شأنها أن تصمد أمام اختبار الزمن. وأشار الممثل إلى العديد من المشاريع التجريبية التي تبين كيف تتعاون المكتبات مع الناشرين وكيف تتنافس الشركات الناشئة مع دور النشر المشهورة لتقديم مزيد من الخدمات الأرخص والأنسب والأشمل.

116. وأجلت الرئيسة النقاش حول البند 15 من جدول الأعمال إلى مرحلة لاحقة.

117. وفتحت الرئيسة مجددا باب مناقشة البند 15 من جدول الأعمال بشأن بعض المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وذكرت المندوبين بأن بند جدول الأعمال كان موضوع مشاورات غير رسمية برئاسة السيد موسكوسو، الذي شكرته جزيل الشكر على الجهود التي بذلها لمحاولة إيجاد حل.

118. وأبدت الرئيسة سرورها لإعلام الجلسة العامة بأن المشاورات قد أفضت، حسبما فهمته، إلى توافق في الآراء. وقرأت نص القرار التالي الذي ائفق عليه خلال المشاورات غير الرسمية:

"إن الجمعية العامة للويبو:

"1" أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/46/5؛

"2" وأحاطت علما بالبيانات التي أدلت بها الوفود في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للويبو

في عام 2014."

119. واقترحت الرئيسة ذلك النص ليكون القرار المتفق عليه ضمن البند 15 من جدول الأعمال.

120. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وشكر الميسر، رئيس لجنة حق المؤلف، على جهوده الدؤوبة لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة المحددة. غير أن الوفد أعرب عن أسفه حيال عدم التمكن من إيجاد اتفاق موضوعي بشأن هذا البند المحدد، برغم كل ما أبداه من جهود ومرونة. وذكر الوفد الرئيسة بأن عددا من الوفود في مجموعته تقدم باقتراحات حول البند المتعلق بهيئات البث وحول الاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وفي هذا الصدد طلب الوفد إضافة فقرة ثالثة بخصوص المسائل المتعلقة بحماية هيئات البث، والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، والتقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى.

121. وشكرت الرئيسة المجموعة الأفريقية على اقتراحها. وقالت إنه سبق لها أن أشارت بوضوح تام إلى وجود اقتراحين مطروحين وهما: فقرة القرار التي قرأتها الرئيسة وفقرة القرار المقترحة من قبل المجموعة الأفريقية. وأضافت الرئيسة أن الاقتراح الثاني يحظى بدعم المجموعة الأفريقية كاملة. وأفادت بأن ثمة خيارا ثالثا كذلك، وهو عدم اتخاذ أي قرار. وأعلنت أن ذلك الخيار ينطبق عندما يتضح أنه لا يوجد توافق في الآراء حول أي من الاقتراحات المطروحة.

122. وطلب وفد إيطاليا أن تركز المجموعة الأفريقية اقتراحها.

123. وتحدث وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية وأوضح أن نص الفقرة الثالثة سيكون كالآتي: "3" ووجهت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة نحو مواصلة عملها بشأن المسائل المتعلقة بحماية هيئات البث، والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، والتقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى."

124. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأشار إلى أن العنصر المقترح من قبل المجموعة الأفريقية هو العنصر نفسه الذي نوقش ولم يحظ بتوافق الآراء خلال المشاورات غير الرسمية. وأضاف أن ذلك العنصر هو العنصر ذاته الذي حال دون بدء الجلسة العامة في الساعة الرابعة بعد الظهر، لأنه كان على جميع الوفود انتظار أن تُستكمل المشاورات غير الرسمية حول هذا البند المحدد. وأكد الوفد باقتراح إمكانية قبول ذلك الاقتراح لو كانت هناك نقطة بعد كلمة "عملها".

125. وأبدت الرئيسة امتنانها للوفود التي حاولت الإسهام بطريقة إيجابية، ولكنها تساءلت عما إذا كان تكرر النقاش والاقتراحات الواحد تلو الآخر أنسب استخدام للوقت المخصص للجمعيات. وقالت إنه علم أنه لم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء حول أي من الاقتراحات التي طُرحت مجددا. ولكنها أضافت قائلة إنه يمكن العودة إلى المناقشات إذا ما رغبت الوفود في ذلك.

126. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وشكر الميسر على جهوده لمحاولة إيجاد حل لهذه المسألة. وأعرب عن أسفه لعدم التمكن من الاتفاق على قرار موضوعي، على الرغم من توافق الآراء الذي نشأ حول الصياغة فيما يخص حماية هيئات البث. واقترح أنه يمكن الجمع بين اقتراح الرئيسة واقتراح الميسر لاستخدامهما معا كأساس للعمل المقبل. وضمّ الوفد صوته لصوت وفد الجمهورية التشيكية في الإشارة إلى أنه من المؤسف تكرار المحادثات التي سُمعت عدة مرات من قبل. وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء التركيز على النص المقترح عليهم من قبل الرئيسة. وأكد الوفد أيضا على أن تكرر النقاش نفسه لن يؤدي إلى أية نتيجة وهو مجرد تضييع للوقت.

127. وتحدث وفد إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأبدى دعمه للنص الذي اقترحتة الرئيسة. وتطرق إلى الإضافة التي اقترحتها المجموعة الأفريقية مشيرا إلى تأييده لاقتراح الجمهورية التشيكية. وقال إنه حل حصيل لا يضيف إلى أي موفيق أو ينتقص منه.

128. وأبدى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) دعمه للاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية لتحديد المسائل المدرجة في جدول أعمال لجنة حق المؤلف، أو على الأقل الإشارة إلى الوثيقة المعروضة على الجمعية العامة، أي الوثيقة WO/GA/46/5، وهي عبارة عن تقرير عن عمل لجنة حق المؤلف أعدته الأمانة لأغراض الاجتماع.

129. ولاحظت الرئيسة أن هناك حالياً أربعة اقتراحات مطروحة على الجمعيات للنظر فيها.

130. وشكر وفد البرازيل رئيس لجنة حق المؤلف على إدارته القديرة وجهوده الدؤوبة للتوفيق بين مختلف المواقف التي أبدتها الوفود خلال الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال الحالي. وقال إن من المؤسف أنه على الرغم من كل العمل الشاق الذي اضطلع به الميسر مع الوفود، لم تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق. وأضاف قائلاً إنه من الخيب رؤية بعض الوفود الإصرار على بعض المواقف التي وصلت في نهاية المطاف إلى محاولة إنكار المواقف المشروعة للوفود أخرى. ومضى يقول إن القرار المقترح من قبل الرئيسة بشأن البند 15 من جدول الأعمال لا يوفر الارتياح اللازم من حيث السماح بقدر كاف لاستمرار عمل لجنة حق المؤلف على أساس ولايات سابقة أقرتها الجمعية العامة في الماضي. واستشهد، تحديداً، بقرار الجمعية العامة لعام 2012 قائلاً إنه يوفر مؤشرات واضحة على عناصر توافق الآراء الضرورية لتوجيه الدول الأعضاء بشأن المناقشات الجارية. وأوضح أن المفاوضات بشأن هيئات البث والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات تُعد في غاية الأهمية بالنسبة للبرازيل وأن الوفد يظل ملتزماً بالعمل بشكل بناء من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية بخصوص كلا المسألتين. واعتبر أن التقدم في مسألة التقييدات والاستثناءات هو السبيل نحو تحقيق نظام أكثر توازناً للملكية الفكرية يراعي المادة 7 من اتفاق تريبس والتوصية 45 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وأشار إلى ضرورة السعي إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بطريقة تفضي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. وحثّ جميع الوفود على الاعتراف الكامل بأهمية مسألة التقييدات والاستثناءات، ومن ثم المشاركة على نحو بناء في المناقشات الجارية دون الحكم مسبقاً على نتائجها. وقال إنه في وضع يمكنه من دعم الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية. ولكنه اقترح، كحل بديل، أن يُنظر في اعتماد قرار بشأن البند 15 من جدول الأعمال يتطابق نصه تماماً مع النص الذي وافقت عليه جميع الوفود خلال الجمعية العامة المعقودة في ديسمبر 2013، مع التعديلات اللازمة بشأن مراجع الوثيقة. وأوضح أن ذلك القرار، فضلاً عن كونه غير مثير للخلاف نظراً لإجماع كل الوفود عليه قبل عام سبق، قد اختبر عملياً وأثبت فعاليته في السماح باستمرار عمل اللجنة دون فرض قيود أو خلاف ذلك مما يخلّ بموقف كل وفد في المناقشات داخل اللجنة. وأضاف أن استنساخ النص المعتمد في الجمعية العامة لشهر ديسمبر 2013 سيمثل، من دون شك، القاسم المشترك الأدنى. وحثّ الوفد جميع الوفود على تحكيم المنطق السليم والاتفاق على ما اتفق عليه فعلاً.

131. واعتبرت الرئيسة أنه من غير المحتمل تماماً إحراز تقدم في هذا الصدد بالنظر إلى ضيق الوقت وعدد الاقتراحات المطروحة.

132. وأعرب وفد مصر عن تأييده الكامل للاقتراح الذي تقدم به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية. وأبدى قلقه الشديد حيال انعدام الإرادة في المساهمة البناءة في مسألة التقييدات والاستثناءات، التي تمثل مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى البلدان النامية. وأضاف أن مشاورات غير رسمية قد أجريت من أجل محاولة التوصل إلى نتائج مجدية، ولكن ما أبدته بعض الوفود من انعدام للإرادة في المساهمة في مسألة التقييدات والاستثناءات سيؤثر في مصداقية المنظمة. وأفاد بأن المجموعة الأفريقية لم تطلب سوى ذكر المسائل أو توضيحها. وأشار إلى أنه يجري، في الوقت نفسه، طلب عقد مؤتمرات دبلوماسية أخرى، وأنه ينبغي معالجة المسائل المطروحة أمام المنظمة بشكل متناسب. وأكد أن مسألة التقييدات والاستثناءات تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان النامية وأن وقف الولاية لن يكون مفيداً للمنظمة.

133. وذكرت الرئيسة الوفود بأنه أجريت فعلاً مشاورات غير رسمية واسعة حول الموضوع وأن مواقف الوفود معروفة بالفعل.

134. وقال وفد شيلي إنه سيرسل بياناً موضوعياً إلى الأمانة عبر القنوات المناسبة. وشكر الميسر، الذي ساعدت جهوده على توجيه العمل خلال الدورة، وأبدى أسفه الكبير حيال انعدام توافق الآراء بشأن قرار سيسهم في مواصلة إحراز تقدم موضوعي في جدول أعمال لجنة حق المؤلف بطريقة متوازنة. وأبدى تأييده للقرار الذي تقدم به وفد البرازيل والداعي إلى استخدام النص المعتمد فعلاً من قبل الجمعية العامة لعام 2013. وقال إن ذلك سيمكن اللجنة من مواصلة العمل على أساس أثنى عليه فعلاً قبل عام سبق. وأكد أن إدراج مسألة التقييدات والاستثناءات في جدول الأعمال يمثل خطوة هامة نحو تحقيق التوازن في عمل المنظمة، بما في ذلك في سياق جدول أعمال التنمية. واختتم الوفد قائلاً إنه سيظل ملتزماً بالعمل على كل المواضيع الثلاثة قيد النقاش استناداً إلى نهج بناء.

135. وأبدى وفد جنوب أفريقيا أسفه حيال عدم تمكن المشاورات غير الرسمية من التوصل إلى قرار توافقي. وأوضح أن المناقشات حول كل من مسألة هيئات البث ومسألة التقييدات والاستثناءات تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى جنوب أفريقيا. وللحفاظ على الزخم بشأن كلا المسألتين، أبدى الوفد تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية.

136. وقال وفد اليابان إن البيانات هي تكرار للبيانات المدلى بها خلال المشاورات غير الرسمية، وذلك لا يساعد على التوصل إلى نتائج إيجابية محتملة. واقترح أن توقف الرئيسة الاجتماع لإجراء مشاورة قصيرة حول كيفية المضي قدماً.

137. وأبدى وفد أوروغواي تأييده لاقتراح البرازيل واعتبره محاولة مفيدة لإيجاد أرضية مشتركة.

138. وأعرب وفد المكسيك عن تأييده لاقتراح البرازيل لأن استخدام نص مُتفق عليه فعلاً في الماضي سيسهل التوصل إلى قرار محتمل، وذلك دون الحكم مسبقاً على أي نقاش قد يُجرى في الدورات القادمة للجنة حق المؤلف بشأن أي من البنود المدرجة في جدول أعمالها. وأوضح أن القرار لن يكون سوى تشجيعاً للجنة على مواصلة عملها.

139. ورأى وفد كينيا، في رده على اقتراح المجموعة باء، أنه من المهم انتهاز الطريقة نفسها فيما يخص كل المواضيع. وقال إن من الأهمية بمكان أن تستعرض الجمعية العامة كل بنود جدول الأعمال المعنية لأن وفوداً قليلة فقط شاركت في المشاورات غير الرسمية. وفي هذا الصدد طلب الوفد الانتقال إلى بنود جدول الأعمال التالية وعدم وقف الاجتماع.

140. وأيد وفد البرازيل التعليقات التي أدلى بها وفد كينيا والتي مفادها أنه لا ينبغي وقف النقاش حتى تُناقش بنود جدول الأعمال التالية.

141. وأبدى وفد إيطاليا تأييده لاقتراح المجموعة باء. وقال إن اقتراحاً جديداً قد طُرح وهناك حاجة إلى التنسيق.

142. واقترحت الرئيسة وقف النقاش حول البند 15 من جدول الأعمال وفتحت باب مناقشة البند التالي من جدول الأعمال.

143. وفتحت الرئيسة مجدداً باب مناقشة البند 15 واقترحت استكمال العمل حول البند بالخصوص إلى أنه لا يوجد أي قرار بشأن بند جدول الأعمال.

144. وأكد وفد البرازيل على أنه لم يسجل أي اعتراض على اقتراحه السابق باستنساخ النص المعتمد في الجمعية العامة السابقة. وقال إن ذلك النص اتفقت عليه جميع الوفود ولم يحدث أي تغيير منذ العام الماضي. وأضاف أنه كان ينبغي أخذ ذلك الاقتراح في الحسبان بالنظر إلى عدم وجود أي اعتراض عليه، وأنه كان ينبغي استشارة الوفود حول ما إذا كان لديها اعتراض على ما أثنى عليه قبل عام سبق ودعوتها، حسب الاقتضاء، إلى بيان سبب اعتراضها عليه.

145. وقال وفد إيطاليا إنه لا يرغب في إعادة فتح باب المناقشات في هذه المرحلة، وإنه إعادة النظر أيضا في بند جدول الأعمال السابق إذا ما أعيد فتح باب المناقشات.

146. وذكر وفد كينيا بأن ثمة اتفاقا وأبدى رغبته في التقيّد بذلك الاتفاق.

147. وقالت الرئيسة إن المداخلات تؤكّد فهمها لوضع المناقشات وتقدم ردا لوفد البرازيل.

148. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وقال إنه وافق على اقتراح الرئيسة دون أية تعديلات على البيانات الختامية فيما يخص كل المواضيع الأربعة. وأضاف أن البيانات هي ثمرة مشاورات مطوّلة وأنه من المفضّل الموافقة على الاقتراحات كما هي، استنادا إلى أدنى نهج ممكن، لأن الاقتراحات تمثل فعلا أقصى القرارات التي استطاعت الوفود الاتفاق بشأنها. وأبدى الوفد استعدادا للموافقة على اقتراحات الرئيسة بخصوص كل بنود جدول الأعمال المتبقية، ولكنه رأى أن إجراء مزيد من المناقشات لن يؤدي، بالنظر إلى الوقت، إلى أية نتيجة وأنه ينبغي قبول اقتراحات الرئيسة بالصيغة التي عُرضت بها، وإلا فإن الخلاصة الحكيمة ستكون، للأسف، الإعلان أنه لا يوجد أي اتفاق.

149. وقالت الرئيسة إن البيان الذي أدلى به وفد اليابان يؤكّد أيضا فهمها لحصيلة المشاورات مع المنسقين الإقليميين. وأوضحت أنه لا يوجد توافق في الآراء حول أي من الاقتراحات المعروضة خلال المناقشات. واقترحت الرئيسة الخلوّص إلى أنه لا يوجد أي قرار بشأن البند 15 من جدول الأعمال وأعطت الكلمة للوفود لإبداء أية اعتراضات.

150. ولم تتخذ الجمعية العامة للويبو أي قرار بشأن هذا البند.

البند 16 من جدول الأعمال الموحد

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

151. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/46/6.

152. وفتحت رئيسة الجمعية العامة باب مناقشة البند 16 من جدول الأعمال "بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور" وأشارت إلى المشاورات غير الرسمية التي درت بشأن هذا البند. وشكرت السيد إيان غوس من أستراليا على ما قدمه من مساعدة، بناء على طلب منها، من أجل تيسير المشاورات غير الرسمية. ونوهت الرئيسة عن أن هذه المشاورات لم تسفر عن التوصل إلى أي اتفاق على مشروع قرار. واقترحت مشروع قرار يكون نصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة للويبو:

"(1) أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/46/6؛

"(2) وأحاطت علما بالبيانات التي أدلت بها الوفود في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للويبو في عام 2014؛

"(3) وقررت أن تجتمع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في عام 2015 من أجل تقديم توصية إلى الجمعية العامة بشأن ولاية اللجنة للثنائية 2016/2017."

153. وتحدث وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وشكر السيد غوس على ما بذله من جهود مضيئة للتوصل إلى توافق في الآراء. وقال إن أعمال اللجنة مهمة بالنسبة إلى المجموعة الأفريقية. وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة أحرزت تقدماً كبيراً جداً خلال الدورات السابقة، وأن الدول الأعضاء أصبحت في وضع يتيح لها اتخاذ قرار نهائي بعقد مؤتمر دبلوماسي عملاً بولاية الشائبة 2015/2014. وعليه فإن المجموعة الأفريقية تقترح الاستعاضة عن الفقرة (3) من مشروع القرار بما يلي "تقرر عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2016 لاعتماد صك ملزم قانوناً واحد أو أكثر من أجل حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي حماية فعالة عملاً بولاية الشائبة 2015/2014".

154. وتحدث وفد باراغواي بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر السيد غوس والأمانة وجميع الأطراف المشاركة في هذه المفاوضات، بالرغم من عدم التوصل إلى اتفاق يبعث على الرضا. وصرح بأن المجموعة تود اقتراح اعتماد برنامج العمل الذي قدم في جميع اقتراحات الميسر على أساس أن تدوم دورات اللجنة 18 يوماً على الأقل في عام 2015. وقال إن أي تخفيض في عدد الأيام يعني التراجع خطوة إلى الخلف في المفاوضات. وأضاف أن برنامج العمل سيتألف من ثلاث دورات متخصصة في عام 2015، أولاًها - الدورة التاسعة والعشرون - ستعقد لخمس أيام وتتناول المعارف التقليدية، والثانية - الدورة الثلاثون - ستعقد لخمس أيام وتركز على أشكال التعبير الثقافي التقليدي، أما الثالثة - الدورة الحادية والثلاثون - فستعقد لخمس أيام وتتناول الموارد الوراثية وثلاثة أيام للجزء الرفيع المستوى. واختتم كلمته قائلاً إن المجموعة ترى أن هذا الاقتراح متوازن ومتسق مع ولاية اللجنة.

155. وتحدث وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء، وشكر السيد غوس على ما بذله من جهود مضيئة. وقال إن الشعور ساد خلال مسار اللجنة الحكومية الدولية في عام 2014 بأن عدم فهم الجميع للأهداف السياسية والمبادئ التوجيهية هو الذي أسفر عن اختلاف الآراء. وأضاف أن من اللازم الاضطلاع بالمزيد من الأعمال التقنية من أجل تحقيق فهم مشترك للمسائل الرئيسية. وقال إن اللجنة لم تصل بعد إلى مرحلة يلزم فيها اتخاذ قرار سياسي. وصرح بأن المجموعة باء تعتقد أن الجمعية العامة لليوبو لعام 2014 كان ينبغي لها الاتفاق على برنامج عمل معقول يمكن تحقيقه للمضي قدماً بالأعمال الموضوعية وتلافي الدخول في وضع لا تعقد فيه اجتماعات موضوعية لتناول الجزء الأخير من ولاية اللجنة. وناشد بإعداد برنامج العمل على نحو سليم، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتوازن في المشهد العام لأعمال الليوبو. وسلط الوفد الضوء على أهمية الشفافية خلال هذا المسار، وأضاف أن المجموعة باء تشدد على أن شكل النص القانوني الدولي الواحد أو أكثر الذي تسعى اللجنة للتوصل إليه ينبغي أن يكون موضوعياً. وبالتالي فإن قرار الجمعية العامة ينبغي ألا يصدر حكماً مسبقاً على الحصيلة المحققة.

156. وتحدث وفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وشكر السيد غوس على ما بذله من جهود غير منقطعة للتوصل إلى توافق في الآراء. وصرح بأن المجموعة خاب أملها للغاية لأن مشروع القرار المقترح لا يحتوي على أي برنامج عمل. وبالرغم من أن النسخة الأخيرة من مشروع القرار الذي اقترحه الميسر لم تكن هي القرار الأفضل، فإن المجموعة تؤيده لأنه تظهر فيه روح التوافق. وقال الوفد إن المجموعة تعقد الأمل على أن توافق عليه جميع الدول الأعضاء.

157. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وتوجه بالشكر إلى السيد غوس. وقال إن المجموعة تقرر بأهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة، وإنما على يقين من أن المناقشات الدائرة بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي حماية فعالة ستتواصل لأن عدداً من المسائل الموضوعية الأساسية لا يزال غامضاً ومفتوحاً ويلزم تسويته في المجالات الثلاثة كلها. وعلاوة على ذلك قال إن المجموعة تؤمن بإيماناً راسخاً بأن اللجنة يلزمها زيادة الحوار القائم على البيئات بشأن القدرات القانونية والآثار الاقتصادية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وصرح بأنه لم يُتخذ أي قرار بشأن طبيعة أي صك واحد أو أكثر، وقبل أن يتسنى اتخاذ هذا القرار، يلزم التوصل إلى توافق أساسي متين على مبادئ هذه الحماية وموضوعها. والتفت الوفد إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وقال إن المجموعة تشدد من جديد على أنها تجب التوصل إلى صك واحد أو أكثر غير ملزم ومرن وواضح بما يكفي. وتحدث عن الموارد الوراثية وقال إن المجموعة لا تزال ملتزمة بمواصلة المناقشات لوضع شرط



كشفت لا يهدد اليقين القانوني لنظام البراءات. ومضى يقول إن المجموعة لطالما توجهت بالنداءات العديدة وبذلت الجهود لسد الثغرات ووضع برنامج عمل مثمر وفعال. وأحاط علما بنتيجة المشاورات غير الرسمية الطويلة، وصرح بأن المجموعة لا تزال ملتزمة بمواصلة الإسهام في المفاوضات الدائرة في اللجنة كي تفي بولايتها بطريقة فعالة وفعلية.

158. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر السيد غوس على جهوده الهائلة الرامية إلى ضمان حسن النية في المفاوضات الدائرة أثناء الجمعية العامة. وأقر بأهمية ما تنجزه اللجنة الحكومية الدولية من عمل، وأعرب عن اعتقاده بأن المناقشات التي دارت في عام 2014 كانت مثمرة وأن تقدما محدودا قد أحرز. ومع ذلك قال إن عددا كبيرا من المسائل المهمة من الناحية الأساسية يلزم تسويته قبل النظر في مراحل العمل المقبلة. وفي هذا الصدد أعرب عن أسفه لأن اللجنة لم تستطع إصدار توصية للجمعية العامة بشأن برنامج عملها المقبل. وأعرب عن أسفه أيضا لإزاء عدم التوصل إلى اتفاق على سبل المضي قدما خلال الجمعية العامة. وراح يقول إنه سيواصل العمل على نحو بناء مع جميع الوفود لإيجاد سبل من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وشدد من جديد على فهمه أن أي صك دولي واحد أو أكثر يلزم وضعه ينبغي ألا يكون ملزما وأن يكون مرنا ومستندا إلى البيئات وواضحا بما يكفي. وذكر الوفد الدول الأعضاء بأن أي قرار لم يتخذ بعد بشأن طبيعة الصك الواحد أو أكثر اللازم اعتماده، وأن عمل اللجنة ينبغي أن يتواصل على هذا الأساس.

159. وقال وفد الهند إن مسار اللجنة الحكومية الدولية قدر أحرز تقدما هائلا ومهما، وإن النصوص قد أعدت. وأضاف أن قدر الالتزام المثير كان لا بأس به وأن النصوص الثلاثة جميعها تحسنت تحسنا كبيرا. وتوجه بالشكر إلى السيد غوس على التزامه البناء بإشراك مختلف المجموعات والبلدان في التوصل إلى قرار. والتفت إلى التقدم الهائل المحرز، وأعرب عن شعوره بأن مشروع القرار يبعث كثيرا على خيبة الأمل ولا يعكس آراء الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد أعرب عن تأييده لمداخلة وفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وراح يقول إن اللجنة ينبغي لها أن تواصل مفاوضاتها القائمة على النصوص بهدف البت في عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2016، وإنها ينبغي أن تعقد ثلاث دورات موضوعية في عام 2015 يليها اجتماع تقييم للسماح للبلدان والمجموعات بالتعبير عن آرائها والمشاركة على نحو بناء في النصوص وبالتالي التوصل إلى قرار خلال الجمعية العامة لعام 2015.

160. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن خيبة أمله بمشروع القرار. وقال إن اللجنة الحكومية الدولية في صميم مسار وضع القواعد والمعايير الموازية للتنمية في الوبو. وبهذا القرار لن تتمكن اللجنة حتى من تنفيذ قرار آخر جمعية عامة، بسبب انعدام التوافق حول برنامج العمل. وقال إن من المؤسف أن العمل لم يكتمل على ما يبدو، على الرغم من زيادة جهود الدول الأعضاء والاتفاق على ولاية اللجنة في عام 2009 بإجراء مفاوضات قائمة على النصوص وعقد مؤتمر دبلوماسي. واستطرد قائلاً إن العزم السياسي وعقد ما يكفي من الدورات شرطان أساسيان من أجل المضي قدما في اللجنة. وأضاف أن السؤال المطروح هو لماذا لا ينبغي أن تضحى أهم لجنة بالنسبة إلى البلدان النامية لجنة دائمة. والتمس من الدول الأعضاء التفكير في تغيير طبيعة اللجنة كي تضحى لجنة دائمة تتمكن من تحقيق أهداف البلدان النامية في التوصل إلى صيغة نهائية لصك ملزم واحد أو أكثر بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية.

161. وأيد وفد جامايكا البيان الذي أدلى به وفد الهند عن أهمية العمل الذي أنجزته اللجنة الحكومية الدولية. وصرح بأن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا، وما يبعث على الأسف أن الجمعية العامة لم تستطع التوصل إلى شيء من التوافق. ومع ذلك أيد الوفد موقف وفد باراغواي الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومضى يقول إن من الضروري للبلدان النامية، بل وأيضا للبلدان المتقدمة، الموافقة على برنامج عمل من أجل المضي قدما بالمسار وتحقيق نتيجة. وأعرب عن أمله في أن تتوصل الجمعية العامة إلى نتيجة بشأن هذه المسألة. وأفاد بأن الكثير من العمل قد أنجز، وشكر الميسر على كل ما أنجزه. وقال إن من المؤسف أن القرار الراهن لا يتناول المسائل الموضوعية، وأبدى أمله في أن تستطع الجمعية العامة الموافقة على برنامج عمل.

162. وتوجه وفد بيرو بالشكر إلى السيد غوس والأمانة. وقال إن ستة اقتراحات على الأقل قدمت خلال الأيام القليلة الماضية، وبعضها قريب من التوافق، أما البعض الآخر فبعيد عنه، وهي تعكس مختلف مراحل المفاوضات. وصرح بأن خطوات مهمة قد اتخذت للمضي قدما، وأن اللجنة الحكومية الدولية أخذت تعكف على حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لسنوات عديدة، وهو أمر مهم جدا بالنسبة إلى بيرو والغالبية العظمى من البلدان النامية، إن لم يكن كلها. وصرح بأن مسار اللجنة يكتسي أهمية حاسمة، وأن من الضروري التعجيل بتناول المسائل المتعلقة. وأقر الوفد بقيمة اقتراح الرئيسة، إلا أن هذا الاقتراح لا يحتوي على خطة عمل، وقال إن هذه الخطة مهمة. وسلط الضوء على أهمية اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الرامي إلى ضمان الحفاظ على مسار اللجنة. وقال إن التماس مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ يسير في الاتجاه ذاته على ما يبدو. وراح يقول إن المنشود تحقيقه هو الحد الأدنى، أي الحفاظ على أعمال اللجنة في السنة المقبلة، نظرا لأنها تعمل بموجب ولاية، كي تتمكن من المضي قدما بالمسائل الموضوعية. وأفاد بأن أي قرار سيكون مقبولا، وإن لم يكن لتأثر عمل اللجنة أو حتى توقف. واستطرد قائلاً إن من دون موافقة الجمعية العامة، ستتوقف المناقشات، ما سيؤثر تأثيرا هائلا في البلدان التي تؤمن بأنه لا يزال من الممكن التوصل إلى اتفاق في اللجنة.

163. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وتوجه بالشكر إلى السيد غوس على إسهامه البناء للغاية في التوصل إلى توافق في الآراء. وقال إن السيد غوس كان ميسرا يتمتع بروح بناء ولديه أفكار مثمرة خلال العام. وأوضح الوفد أنه يخضع للضغط على الصعيد الوطني. وصرح بأن الأسبوع المنصرم شهد عقد مؤتمر في جنوب أفريقيا لاستعراض فترة طالت عشرين عاما بشأن تعزيز أنظمة المعارف الأصلية وحمايتها وإدارتها. ومضى يقول إن الرئاسة دشت أيضا سياسة لتقييم المعارف الأصلية في البلد. وقال إنه يخضع لضغط هائل من أجل التوصل إلى اتفاق على صكوك في الويبو، بغض النظر عن تقدم مسارات وضع القواعد والمعايير بشأن المعارف الأصلية في البلد. ومضى يقول إن جنوب أفريقيا صدقت على قانون في هذا الصدد في ديسمبر، وإن مجلس الوزراء على وشك اتخاذ قرار بشأن الحماية الخاصة. وعليه فإن المسائل التي تناقشها اللجنة مهمة للغاية. وشدد وفد جنوب أفريقيا على أنه هو وسائر الوفود الأفريقية هم أصحاب الريادة في الفكر داخل اللجنة. فمذ عام 2002 قدم هو وسائر الوفود الأفريقية اقتراحات للمضي قدما بالعمل. ولاحظ الوفد مع الأسف أن مسار اللجنة لا يحرز أي تقدم. وقال إن المسؤولية عن ذلك ربما تكون مقسمة بين الشركاء، ولا تقع على عاتق مجموعة واحدة. وراح يقول إن في كل مرة تقدم فيها اقتراحات، كانت توضع بين أقواس، وينتهي الحال في الجمعية العامة بالادعاء بعدم إحراز أي تقدم. ولم تكن تعرض أية اقتراحات لبناء التوافق. وأبدى الوفد أسفه لأن الشراكة المنشودة يبعد منالها. وأفاد بأن المجموعة الأفريقية عملت على نحو بناء للغاية للتوصل إلى قرار وإحراز تقدم، وأن البلدان الأفريقية هي التي كانت تسعى إلى ذلك. ومضى يقول إن الناس العاديين في تلك البلدان هم المتأثرون نظرا لاستمرار القرصنة البيولوجية. وناشد الوفد باتخاذ قرار. وأردف قائلاً إنه يفهم جودة النص وتعقيد المسائل. وصرح بأن من المؤسف أن المسائل المعقدة لم يتم تناولها من منظور تقني. وصرح بأنه ليس مهتما بوضع برنامج عمل من دون هدف. وقال إن من اللازم البت فيما إذا كان النص سيضحي ملزما أو غير ملزم قبل أن تتوصل اللجنة إلى نتائج. وقال إن من المؤسف عدم التوصل إلى قرار في هذا الصدد. وأيد اقتراح وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وقال إن في عام 2008 قيل أن النص الخاص بأشكال التعبير الثقافي التقليدي جاهز لعقد مؤتمر دبلوماسي، وبعد مضي عدة سنوات يعتبر النص الآن غير جاهز. وأعرب عن اعتقاده بأن المشكلة ليست في النص لكن في العزم السياسي.

164. وشكر وفد إندونيسيا السيد غوس. وأعرب عن تأييده لبيان وفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وشدد على موقفه بأن المؤتمر الدبلوماسي ينبغي أن يعقد في أسرع وقت ممكن. وقال إنه يولي أهمية كبرى لوضع خطة عمل فعالة وممتينة، أو على الأقل خطة عمل تشبه خطة عمل عام 2014. وصرح بأن هذا الأمر حاسم لضمان التوصل إلى صك قانون دولي واحد أو أكثر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في أسرع وقت.

165. وتوجه وفد كندا بالشكر إلى السيد غوس على عمله الممتاز خلال الجمعية العامة، وخلال دورات اللجنة الحكومية الدولية طوال العام. وأعرب عن خيبة أمله العميقة لأن الدول الأعضاء لم تستطع التوصل إلى توافق في الآراء على خطة عمل

اللجنة. وقال إنه يرى أن النسخة الأخيرة من نص الميسر تحقق التوازن الصحيح بين المواقف التي أعربت عنها مختلف المجموعات. وعبر الوفد عن بالغ قلقه إزاء توقف العمل، وشدد على التزامه بأعمال اللجنة، وأعرب عن أمله في التغلب على العراقيل التي تمنع الجمعية العامة من المضي قدما بهذه المسألة المهمة.

166. وتوجه وفد البرازيل بالشكر إلى السفير واين ماكوك على عمله الرائع كرئيس للجنة الحكومية الدولية، كما توجه بالشكر إلى السيد غوس. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأبدى عزمه على الموافقة على اقتراح وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، واعتبر أن من المؤسف أن بعض الوفود أصرت على حرمان الغالبية من المضي قدما بهذه المسألة. ومضى يقول إن الوثيقة WO/GA/46/6 هي وثيقة موحدة تجمع بين الملكية الفكرية والموارد الوراثية ومشروع المواد الخاصة بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. والتفت الوفد إلى الموارد الوراثية وقال إن عددا قليلا من المسائل فقط هو الذي لا يزال يخضع للمناقشة، وقال إن الثقة تحده في أن الأمر لن يتطلب إلا القليل من العمل من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب. وتحدث عن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وقال إن مقارنة جديدة قد اعتمدت تجاه نطاق حمايتها، ما أدى إلى تحقيق تحسن كبير. وصرح بأن هذه المقاربة المنقحة تتيح سبيلا جيدا للمضي قدما بهدف التوصل إلى صك قانوني دولي واحد أو أكثر يتسم بما يلزم من المرونة للتخفيف من الشواغل المختلفة التي أعربت عنها الوفود. والتفت الوفد إلى وضع برنامج العمل الجديد للجنة، وقال إنه يرى أن الجمعية العامة يمكنها الموافقة على خطة عمل فيها المزيد من الطموح، ومع ذلك فإنه يعتقد أنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء، وصرح بأنه لا يزال ملتزما بهدف وضع إطار دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

167. وقال وفد تايلند إنه يولي أهمية كبرى لأعمال اللجنة الحكومية الدولية بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأبدى رغبته في الانضمام إلى البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأيد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا الهند واندونيسيا. وعبر الوفد عن بالغ أسفه إزاء مشروع القرار الأخير المعروض على الجمعية العامة، والذي ينقصه الوضوح بشأن الطريقة التي ينبغي أن تواصل بها اللجنة عملها، إذ إنه لا يحتوي على خطة عمل للجنة لعام 2015. وقال إن التقدم المحرز حتى الآن يستحق الثناء، وعليه أعرب عن رغبته في أن يحتوي القرار على برنامج عمل واضح للجنة لعام 2015. وفي هذا الصدد قال الوفد إنه يرى أن النسخة السادسة لمشروع القرار التي اقترحتها السيد غوس متوازنة، وعبر الوفد عن تقديره الكبير لعمل السيد غوس. وحث الوفد الجمعية العامة على إعادة النظر في النسخة السادسة المذكورة، وخاصة وضع جدول زمني لعقد ثلاث دورات متخصصة يليها اجتماع تقييم وجزء رفيع المستوى. وأبدى الوفد خالص أمله في أن يكون مشروع القرار أيضا خارطة طريق عملية نحو عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب جدا.

168. وأيد وفد نيجيريا اقتراح وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا. وتوجه بالشكر إلى السيد غوس. وشدد على أنه لم يعد كافيا مواصلة عقد الاجتماعات وتمديد الولايات دون توقع المطالبة بعقد مؤتمر دبلوماسي.

169. وأيد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وشاطر وفد جنوب أفريقيا الشواغل وبواعث القلق التي عبر عنها. وقال إن اللجنة الحكومية الدولية بعد 15 عاما لا تستطيع الانتهاء من أعمالها واتخاذ قرار. وأعرب الوفد عن أمله في ألا يكون هذا الوضع أشبه بمقولة الموت ولا العذاب. وقال إن من الضروري الانتهاء من المفاوضات في اللجنة.

170. وتوجه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى السفير ماكوك والسيد غوس على عملها. وأيد البيان الذي أدلى به وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء، وشاطر وفد كندا الشواغل التي أعرب عنها. وقال إنه لا يستطيع الموافقة على عقد

مؤتمر دبلوماسي، أو الموافقة على طبيعة الصك قبل أن يعرف فحواه. وأعرب عن عزمه على الموافقة على خطة عمل كي تواصل الدول الأعضاء أعمالها البناءة.

171. وأعرب وفد أستراليا عن شكره للسيد غوس والسفير ماكوك على ما أنجزاه من عمل. وقال إنه يعتقد أن تقدما هائلا قد أحرز نحو التوصل إلى نص متفق عليها. وعبر عن أسفه لإزاء عدم الاتفاق على برنامج عمل لعام 2015. وأعرب عن أمله في أن يتواصل العمل الجيد المنجز في المستقبل، استنادا إلى روح التعاون والتوافق في الآراء. وأبدى عزمه على مواصلة العمل مع سائر الدول الأعضاء من أجل تحقيق حصيلة إيجابية. وقال إن عدم الموافقة على برنامج للعمل يعني عدم إحراز تقدم في وضع إطار يوفر الحماية في هذا المجال، والأهم أن هذا الأمر سيحبط الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

172. وأشار ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة فيما يخص الموارد الوراثية إلى أن عكوف الويبو على شرط الكشف سيحقق نجاحا على الأرجح من حيث وضع القواعد والمعايير. وتحدث الممثل عن الصكوك المقترحة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وقال إن لديه تحفظات على العواقب المحتملة غير المقصودة للقواعد الملزمة، من حيث تدني مستوى النفاذ إلى المعارف والثقافة والتعليم. وقال مثلا إن القلق سيساوره إن استخدمت الشركات الكبرى الحقوق الخاصة المرخصة لتحتكر التكنولوجيا أو البيانات الطبية على الأجل الطويل أو إلى الأبد. ومضى يقول إن الفرص سانحة للانتفاع بأنظمة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لتوسيع نطاق النفاذ إلى البيانات والمعارف والتكنولوجيا، وينبغي استغلال هذه الفرص، بما في ذلك خاصة الأنظمة القانونية التي توازي بين استراتيجيات الترخيص الرامية إلى توسيع نطاق النفاذ إلى البيانات والمعارف والتكنولوجيا التي صممها ريتشارد ستولمان لمجموعة البرمجيات المجانية.

173. ولم تتخذ الجمعية العامة للويبو أي قرار بشأن هذا البند.

البند 17 من جدول الأعمال الموحد  
تقارير عن لجان الويبو

البند 17"1" من جدول الأعمال الموحد  
اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

174. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/46/7 Rev.

175. وأوضحت الأمانة أن الصفحات من 1 إلى 4 من المرفق الأول للوثيقة WO/GA/46/7 Rev. تحتوي على تقرير مرحلي عن عمل لجنة البراءات في دورتها العشرين المعقودة في يناير 2014، وتبين مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وتتألف المساهمة من البيانات المستخرجة من مشروع تقرير الدورة العشرين للجنة (الفقرة من 160 إلى 165 من الوثيقة SCP/20/13 Prov.2). ودعت الأمانة الجمعية العامة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة.

176. وتحدث وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء، وشكر رئيس لجنة البراءات على رئاسته الفعالة للدورة العشرين للجنة، كما شكر الميسر على مهنته خلال مناقشة أعمال اللجنة المقبلة. وشكر أيضا الأمانة على ما أنجزته من عمل شاق في تحضير الوثائق على مدى السنة الماضية. وقال إن الاتفاق على العمل المقبل للدورة العشرين للجنة، الذي لم تتفق عليه الوفود في الدورات السابقة، لإشارة جيدة على تغير روح العمل بين الدول الأعضاء في هذا الميدان. وأشار الوفد إلى أن العمل المقبل المتفق عليه ينسحب على بنود مهمة من قبيل جلسة تبادل المعلومات عن التجارب المكتسبة في تقاسم العمل الدولي والتعاون على إنجازه ودراسة عن النشاط الابتكاري. وراح يقول إن تقاسم العمل بين مكاتب البراءات من خلال استخدام نتائج الفحص يعد أحد الجوانب الأساسية والضرورية التي ينبغي أن يتم التعامل مع تطبيقها بطريقة فعالة في ضوء الموارد المحدودة. وعبر عن إيمان المجموعة باء الراسخ بأن هذا الجانب مهم بالنسبة لمكاتب الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة والبلدان

النامية. وقال إن اللجنة ينبغي أن تواصل مساهمتها في هذا الجانب المهم كي تحافظ على سبب وجود التعددية في ميدان الملكية الفكرية، وصرح بأن المجموعة باء تتطلع إلى المشاركة في مناقشة هذه المسألة في الدورات المقبلة للجنة. وفي ختام كلمته قال الوفد إن المجموعة باء لا تزال ملتزمة بالعمل في اللجنة من أجل تحقيق أهدافها، أي تيسير التنسيق وتقديم الإرشادات فيما يتعلق بالتطوير الدولي التدريجي لقانون البراءات، بما في ذلك موامة قانون البراءات.

177. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورحب بما أحرزته لجنة البراءات من تقدم خلال الفترة قيد الاستعراض. وقال إن المجموعة لا تزال ملتزمة بمواصلة وتحسين المناقشات حول جميع المواضيع الواردة في برنامج اللجنة، مثل جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والاستثناءات والتقييدات على الحقوق في البراءات، والبراءات والصحة، وسرية الاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات ونقل التكنولوجيا. وشدد الوفد من جديد أيضا على اهتمامه الكبير والمتواصل بمسألة جودة البراءات لفائدة جميع المنتفعين بالبراءات وهي إحدى أهم المسائل وأكثرها تعقيدا. وأشار إلى أن المجموعة لا تزال تولي الأهمية أيضا إلى أعمال اللجنة بشأن مسألة سرية الاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات، وأعرب عن تطلعه إلى عقد ندوة لمدة نصف يوم خلال الدورة المقبلة للجنة عن سرية المشورة من المستشارين في مجال البراءات والتجارب العملية التي يمر بها الزبائن والمستشارون. وأعرب عن أمله أيضا في أن يزيد العمل المقبل بشأن جميع المواضيع ويساهم في تحسين فهم أهمية نظام البراءات واستخدامه وتطويره. واختتم كلمته قائلا إن المجموعة لا تزال تؤمن بأن نتائج العمل ستتيح أيضا مناقشة مسائل موضوعية تتعلق بقانون البراءات من أجل موامته.

178. وتحدث وفد إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأعرب عن رضاه عن التقدم المحرز في الدورة العشرين للجنة البراءات، وعن النتائج الإيجابية المحققة، وعن اتفاق الوفود على مواصلة المناقشات حول أسس برنامج العمل الذي يشمل مواضيع من قبيل جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، وسرية الاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات والاستثناءات والتقييدات على الحقوق في البراءات، ونقل التكنولوجيا والبراءات والصحة. وقال الوفد أيضا إن مواضيع برنامج العمل تتناول مسائل مهمة ومعقدة تتعلق بنظام البراءات الدولي. وأعرب عن أمله في أن تزيد المناقشات من فعالية نظام البراءات وإتاحته ككل. وراح يقول إنه يطوق إلى المضي قدما بمسألة جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، لأنه يرى أن العمل على هذه المسألة سيمه الدول الأعضاء كلها على اختلاف مستوى التنمية فيها، وكذلك العمل على مسألة سرية الاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات نظرا لأن التقارب بين الأحكام المختلفة من شأنه أن يعود بالفائدة على جميع المنتفعين بنظام البراءات بغض النظر عن مستوى تنمية فرادى الدول الأعضاء. وأخيرا صرح الوفد بأنه لا يزال ملتزما تجاه جميع المواضيع في برنامج عمل اللجنة، وعبر عن أمله في أن يتيح العمل المقبل إجراء مناقشات مثمرة عن المسائل التقنية المتعلقة بقانون البراءات والنظر في ضرورة موامة قانون البراءات على الصعيد الدولي.

179. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه لبرنامج عمل متوازن للجنة. وأبدى اقتناعه من أن قائمة المسائل غير الكاملة المرفقة بالتقرير بشأن نظام البراءات الدولي توفر أساسا جيدا لتلك المناقشات لأنها ذات أهمية من حيث جميع مستويات التنمية. وأبدى دعمه لإجراء المزيد من الدراسات حول تلك المسائل بطريقة متوازنة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء يراعي مجموعة المصالح التي تمثلها كل الدول الأعضاء. وأضاف أنه لا يدعم مواصلة العمل الذي يسعى على مستوى اللجنة إلى إضعاف الحقوق المرتبطة بالبراءات، وأنه لا يدعم، بوجه خاص، برنامج العمل الذي يركز على الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات دون أن يكون هناك برنامج عمل ملموس حول قانون البراءات الموضوعي. وقال إنه يعي المشروعات الجاري تنفيذها في لجان الويبو الأخرى، لا سيما لجنة التنمية، فضلا عن الهيئات الدولية الأخرى من قبيل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. ولا ينبغي أن تكون هناك، في رأيه، ازدواجية بين العمل المضطلع به على مستوى اللجنة والعمل الجاري في تلك الهيئات الأخرى. كما أعرب عن قلقه حيال استمرار انعدام التوازن في برنامج عمل اللجنة، ومن محاولة بعض الدول الأعضاء دفع اللجنة إلى التركيز بشكل مفرط على الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات على حساب المسائل المرتبطة بقانون البراءات الموضوعي. كما أعرب عن قلقه إزاء عدم تمكن اللجنة من اتخاذ خطوات

لمموسة نحو وضع برنامج عمل يتناول تلك المسائل. ورأى أن تناول مسائل قانون البراءات الموضوعي، مثل مسألة جودة البراءات، سيحظى باهتمام كل الدول الأعضاء. ورحب، على وجه الخصوص، باستمرار المناقشات وتقديم المزيد من الاقتراحات الملموسة من جانب الدول الأعضاء فيما يخص برامج العمل المتعلقة بجودة البراءات. غير أن الوفد أبدى أسفه حيال التقدم المحدود لغاية الذي أحرز في هذا الموضوع، ولا سيما في العمل الرامي إلى إيجاد سبل عملية لتحسين عمل مكاتب البراءات بالاستناد، مثلا، إلى برامج الجودة التي أثبتت فعاليتها. وقال إن من تلك البرامج برامج إدارة الجودة التي تنفذها مكاتب براءات من كل الأحجام، فضلا عن مبادرات تقاسم العمل. واستشهد الوفد بمثال على برنامج لتقاسم العمل حقق نجاحا باهرا واتسم بفعالية كبيرة ألا وهو المسار السريع لمعالجة البراءات، الذي يعود، في رأيه، بالمنفعة من حيث الكفاءة والتنوع على المكاتب والمودعين على حد سواء. وأوضح الوفد أن ذلك البرنامج لا يُعد إطلاقا برنامجا يخلّ بالسيادة الوطنية أو يشترط من المكاتب المصادقة تلقائيا على القرارات التي تصدرها مكاتب أخرى بخصوص قابلية الحماية ببراءة، بل هو يساعد المكاتب الوطنية المشاركة على اتخاذ قراراتها الخاصة بسرعة ووجاهة طبقا للقوانين الوطنية. ورحب بدراسة أخرى حول برامج اللجنة لتقاسم العمل على الصعيد الدولي ترمي إلى منح المكاتب الوطنية للدول الأعضاء الأدوات اللازمة لتحسين أنظمتها الخاصة بالجودة. كما رحب بتخصيص مجال في موقع الويبو الإلكتروني لمبادرات تقاسم العمل. وأعرب كذلك عن عدم ثقته في كون مواطن المرونة الحل الوحيد لمشكلات الصحة العامة التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأبدى دعمه لاتباع نهج متوازن حيال إيجاد الحلول لتحديات الصحة العامة المطروحة في تلك البلدان، والتي لا تقتصر على مواطن المرونة، مثل الترخيص الإجباري واستنفاد حقوق البراءات، بل تشمل أيضا المنافع المتأتبة من أنظمة قوية لحقوق الملكية الفكرية، ورفع حواجز حقوق الملكية الفكرية في توفير الرعاية الصحية. وأضاف الوفد أنه لا يدعم العمل، ضمن الويبو، على استحداث وحدة للمساعدة التقنية بشأن مواطن المرونة في ظل اتفاق تريبس. ذلك أن الويبو تمثل، في رأيه، الهيئة المناسبة التي تتمثل ولايتها في تحديد درجة الامتثال لاتفاق تريبس. وأوضح أنه يعي أن تفسيرات من هذا القبيل لاتفاق تريبس ينبغي أن تكون خارج نطاق ولاية الويبو. وأشار إلى أنه اضطلع على مستوى اللجنة باستعراض واسع للاستثناءات والتقييدات، بما في ذلك الترخيص الإجباري واستنفاد حقوق البراءات. ورأى بالتالي أن القيام بعمل إضافي بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات ومنح براءات خاصة في مجال الصحة سيكون بمثابة عمل ازدواجي واستخدام للموارد بطريقة غير فعالة. وأكد مجددا أن العمل المنجز حتى الآن بشأن الاستثناءات والتقييدات يتيح معلومات مفيدة. غير أنه لم يبد دعمه للاستمرار في العمل على ذلك الموضوع لأن المعلومات ذات الصلة متاحة فعلا للدول الأعضاء المهمة دون الاضطرار إلى مواصلة استخدام موارد الويبو لذلك الغرض. وأشار إلى أن دراسات مفصلة بشأن تسعة استثناءات وتقييدات محددة في ظل اتفاق تريبس قد أنجزت أو يُتوقع إنجازها قبل انعقاد الاجتماع القادم للجنة، بما في ذلك استبيان واسع يحتوي على أكثر من 100 سؤال استوفته الدول الأعضاء بشأن مواطن المرونة ونُشر وعُرض بألساق مختلفة من قبل الأمانة، وقال إن تلك الدراسات توفر استعراضا شاملا للموضوع، وبالتالي فإنه لا يدعم الاضطلاع بمزيد من العمل الذي لن يضيف معلومات إلى المعلومات المتاحة فعلا. وأضاف أنه لا يدعم إجراء المزيد من الدراسات أو توسيع نطاق الدراسات بشأن نقل التكنولوجيا لأن كمية كبيرة من المعلومات استُحدثت فعلا من قبل الويبو في هذا الشأن، وأن الاضطلاع بعمل إضافي سيكون بمثابة ازدواجية للجهود التي بُذلت في هيئات أخرى، من قبيل لجنة التنمية، وازدواجية للعمل الذي قامت به لجنة البراءات نفسها.

180. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن سروره بأن يرى أن لجنة البراءات قد توصلت إلى برنامج عمل متوازن أتاح الفرصة لتبادل مثير لوجهات النظر حول مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالبراءات. وأشار الوفد إلى أن من بين القضايا قيد المداولة في اللجنة التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية قضايا الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، ونقل التكنولوجيا، والبراءات والصحة لأنه تساعد تلك البلدان على التعامل بشكل أفضل مع تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستكشفت أيضا تلك الموضوعات سبل تكيف أفضل لأنظمة البراءات لتلبية الاحتياجات الإنمائية الوطنية. وفيما يتعلق بموضوع نقل التكنولوجيا، يسعى الوفد إلى برنامج عمل شامل يحل ما في نظام البراءات من حوافز، وفي نفس الوقت، ما فيه من عوائق لنقل التكنولوجيا. ويرى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الكافي لأوجه المرونة في قانون البراءات ودورها المحتمل في تعزيز نقل التكنولوجيا. وفيما يخص مسألة جودة البراءات، أعرب الوفد مجددا عن قلقه إزاء عدم

وجود تعريف دقيق لذلك المفهوم. وذكر أنه في غياب ذلك الوضوح، سيكون من الصعب تكوين فهم تام لنطاقه وآثاره المحتملة على نظام البراءات. ولذلك، يعتقد أنه سيكون من المفيد التوصل أولاً إلى اتفاق على تعريف لهذا المصطلح. وفي هذا السياق، يرى أنه لا ينبغي أن يؤدي النقاش حول جودة البراءات إلى تنسيق دولي لقوانين البراءات أو تفويض لمرونة الأنظمة الوطنية للبت في أهلية الحماية بموجب البراءات. وعلاوة على ذلك، يرى الوفد أنه سيكون من المهم، عند معالجة مسألة جودة البراءات، دراسة وتقييم دور شرط كفاية الكشف. ومضى في كلمته معرباً عن دعمه لمزيد من المناقشات حول مسألة أنظمة الاعتراض وإعداد مجموعة من النماذج لأنظمة الاعتراض والإبطال الإداري. وتطرق الوفد إلى قضية البراءات والصحة وذكر أن إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة هي أيضاً قضية مهمة بالنسبة للبلدان النامية. وكان يتوقع أن يؤدي إدراج هذا البند في عمل اللجنة إلى تحديد سبل عملية لمواجهة التحديات الناجمة عن نظام البراءات في مجال الصحة. وفي الأخير، أوضح الوفد أن الاستفادة الكاملة من أوجه المرونة الممنوحة بموجب الاتفاقيات الدولية وعدم فعاليتها هي قضية أخرى ينبغي معالجتها في لجنة البراءات.

181. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة معرباً عن سروره برنامج العمل المتوازن للدورة المقبلة التي يتضمن جدول أعمالها قضايا مثل البراءات والصحة، ونقل التكنولوجيا، والاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. ورحب الوفد بتنظيم جلسة لتبادل المعلومات حول أوجه مرونة البراءات المتعلقة بالصحة وندوة بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات أثناء الدورة السابقة للجنة معرباً عن التزامه بالانخراط بشكل بناء في مناقشات اللجنة. ومضى يقول إن وضع قوانين البراءات دون إيلاء الاعتبار الواجب للاختلافات في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لن يعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء. وأوضح أن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبراءات لها تأثير مباشر وكبير على الابتكار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وبالتالي، لا بد من توازن عادل بين المصالح الخاصة لأصحاب الحقوق والجمهور العام، وخاصة في نظام البراءات. ويرى أنه ينبغي أن يُنظر إلى أي قواعد قانونية في سياق بيئتها. وشدد على دعمه الكامل لبرنامج العمل المقترح من قبل المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية الوارد في الوثيقة SCP/16/7. ولاحظ أن مسألة الاستخدام الفعال للتراخيص الإلزامية، واستخدام الحكومات، والإفصاح عن الأسماء الدولية غير مسجلة الملكية في مواصفات البراءات، والتكاليف والفوائد المترتبة على إجازة المطالبات القائمة على التركيبة الكيميائية (مطالبات Markush)، مسألة تكتسي أهمية بالغة، ولا سيما من حيث الصحة والحصول على الأدوية الأساسية. ورأى الوفد أن الوقت قد حان للجنة لاتخاذ خطوات ملموسة باتباع خطة تنفيذية واضحة واعتماد الاقتراح المشترك الذي قدمته المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأيد الوفد أيضاً الرأي القائل بأن حماية وإنفاذ حقوق البراءات ينبغي أن يسهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونشر التكنولوجيا، بما يحافظ على المنفعة المشتركة لمنتهجي المعارف التكنولوجية ومستخدمها بشكل يؤدي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات. وذكر أيضاً أن تحليل آليات نقل التكنولوجيا يجب أن يأخذ في الاعتبار قدرة الدول الأعضاء على استيعاب التكنولوجيات وإنتاجها. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة التشديد على أهمية مناقشة الممارسات المنافية للمنافسة المشروعة الموجودة في اتفاقات الترخيص فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. وإذ يلاحظ الوفد أن اللجنة البراءات بدأت نقاشاً مهماً وضرورياً حول مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية في نظام البراءات، يرحب بهذه الخطوة الإيجابية ويتطلع إلى تحويل تلك المناقشات إلى عناصر ملموسة في برنامج العمل. وفي الأخير، أيد الوفد ما جرت عليه العادة في أن تعقد اللجنة دورتين في السنة، مما سيتيح لها ما يكفي من الوقت والفرص لإجراء مناقشات كاملة وإحراز تقدم أفضل في القضايا المدرجة على جدول أعمالها.

182. وأعرب وفد الهند عن اعتقاده بأن تطوير أنظمة البراءات واستخدام حقوق البراءات ينبغي أن يسير بطريقة متوازنة، وقال إنهما ينبغي أن يحققا هدف تقديم الحوافز للمخترعين وهدف تعزيز التمتع بحقوق الإنسان لسائر أفراد المجتمع أيضاً. وأشار الوفد إلى أن لجنة البراءات من اللجان المهمة في الويبو، وهي تتيح الفرصة لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بالبراءات بتعمق. وصرح بأنه يولي أهمية كبرى لمجالات البراءات والصحة ونقل التكنولوجيا والاستثناءات والتقييدات على الحقوق في البراءات. وأكد أن ثمة ضرورة ملحة لدراسة مواطن المرونة في اتفاق تريبس وتنفيذ أحكام الترخيص الإلزامي أو استخدامها

بموجب قانون البراءات على نحو فعال من أجل إتاحة الأدوية المنقذة للحياة بأسعار يمكن تحملها، بل وأيضاً دراسة أثر التراخيص الإلزامية وأثرها اللاحق في أسعار الأدوية المحمية ببراءات. وأعرب الوفد أيضاً عن تأييده للمناقشات الدائرة حول كفاية الكشف ونقل التكنولوجيا. وشدد من جديد على أن سياسات التجدد الدائم التي تسمح بالحصول على براءات لاختراعات متتالية دون تحسينات جمهورية، سيكون لها أثر سلبي في خدمات الرعاية الصحية. وأعرب أيضاً عن إيمانه بأن مكاتب البراءات في شتى أرجاء العالم لن تتمكن من الحفاظ على جودة البراءات دون الحفاظ على جودة الفحص والاستعانة بما يكفي من الموظفين. وأردف قائلاً إنه يرى أن من اللازم اتخاذ تدابير لتكوين مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية كي تتمكن من الاضطلاع بمهماها شبه القضائية على أفضل وجه. وصرح بأن نقل التكنولوجيا يعد من منظور مصلحة عامة الجمهور موضوعاً محورياً في نظام البراءات. وقال إنه يرى أن حماية الحقوق في البراءات وإنفاذها ينبغي أن يساهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونشر التكنولوجيا بطريقة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتحقق التوازن أيضاً بين الحقوق والواجبات.

183. وعبر وفد كوبا عن إيمانه بأن المفاوضات الجارية في لجنة البراءات ينبغي أن تتماشى مع توصيات جدول أعمال التنمية الصادرة عن الدول الأعضاء، مشيراً إلى أن نظام البراءات يمكن أن يؤثر في التنمية وفي الانتفاع بمواطن المرونة. وقال إنه يعتبر مسألة مواصلة الدراسات عن الاستثناءات والتقييدات على الحقوق في البراءات ومسألة الاقتراحات المتعلقة بالبراءات والصحة العامة المسائلتين الأساسيتين من بين المسائل التي نوقشت في اللجنة.

184. وأثنى وفد ترينيداد وتوباغو على عمل لجنة البراءات في الـويو. وأطرى على اللجنة لأخذها بزمام المبادرة بعدم تحقيق توافق في الآراء على كل المسائل المطروحة في آن واحد، واتباع مقاربة مقسمة على مراحل. وقال إن هذه المقاربة من وجهة نظره قد تؤدي إلى التوصل إلى توافق بين المندوبين فيما يتعلق بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي. وصرح بأنه لا يزال متفائلاً تجاه إمكانية التوصل إلى اتفاق في جميع المجالات الحساسة. وقال إن قانون البراءات الموضوعي في رأيه قد يكون حلاً للوصول إلى نظام براءات عالمي يعود بالكثير من الفائدة على جميع أصحاب المصالح، ويمكنه أن يتيح للمكاتب جني فوائد هائلة، على الرغم من أن العديد من المكاتب لا يزال لا يستخدم النظام حتى الآن. وأشار الوفد إلى أن بلده كثيراً ما استخدم معاهدة التعاون بشأن البراءات، ورحب بأي نظام من شأنه أن ييسر مواصلة إيداع الطلبات في ترينيداد وتوباغو. وعبر عن أمله في أن تفضي المداولات في نهاية المطاف إلى إتاحة حيز تجاري تمكيني يشجع المخترعين على مواصلة الابتكار. وقال الوفد إن ترينيداد وتوباغو لا تزال تتابع اللجنة وأعمالها عن كثب. وأعرب عن تأييده للفكر التدريجي آملاً في أن يحقق هذا الفكر التغيير الذي طالما احتاجه نظام البراءات.

185. وأيد وفد اليابان البيان الذي قدمه باسم المجموعة باء. ورحب بالتقدم المحرز في الدورة العشرين للجنة البراءات فيما يخص خطة العمل المقبلة التي تتناول موضوع جودة البراءات. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة لما بذلته من جهود وللدول الأعضاء لما أبدته من مرونة في هذا السياق. وأكد الوفد اهتمامه البالغ بلجنة البراءات حيث يتسنى للدول الأعضاء مناقشة قضايا هامة متعلقة بالبراءات. ورأى الوفد أن التوصل إلى اتفاق بشأن خطة العمل المقبلة خطوة قد تكون صغيرة ولكن هامة في الطريق الصحيح. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأنه ينبغي للدول الأعضاء مواصلة الالتزام بالقضايا الهامة للبراءات، بما في ذلك جودة البراءات، التي عادت بالفائدة على جميع البلدان من خلال ضمان اليقين في الحقوق. وشدد الوفد على أن القضايا التي تناولتها لجنة البراءات في دوراتها ستسهم في تنفيذ توصيات جدول أعمال الـويو للتنمية. وأكد الوفد موقفه بأنه ينبغي للجنة البراءات مواصلة النظر في قضايا حاسمة بصورة فعالة ومحدثة مع تقادي ازدواجية العمل في جميع هيئات الـويو.

186. وأعلن وفد الصين أن لجنة البراءات منصة هامة للغاية بالنسبة إلى البلدان إذ تتيح لها مناقشة تطور نظام البراءات الدولي والارتقاء بالتعاون الدولي في هذا المجال. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل لجنة البراءات عملها وأن تستمر في تمكين الدول الأعضاء من تبادل المعلومات والخبرات ولا سيما بشأن الاستثناءات والتقييدات وجودة البراءات والبراءات بوجه عام.



187. وأشاد وفد البرازيل بالأمانة لما قدمته من معلومات بشأن تنفيذ برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية في الدورة السابقة للجنة البراءات وأعرب عن رغبته في مواصلة هذه الممارسة في الدورات الأخرى للجان الدائمة التي تناولت موضوع التحديات العالمية. وفيما يخص موضوع التقييدات والاستثناءات المطبقة على حقوق البراءات، أبدى الوفد تطلعه إلى الجزء الثاني من المناقشات حول تطبيق الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات. ورأى أن موضوع الاستثناءات والتقييدات عنصر هام في توازن نظام الملكية الفكرية. وأيد الوفد في هذا الصدد المناقشات بشأن الاستثناءات والتقييدات دون الإخلال بالمناقشات الخاصة بالموضوعات الأخرى. ففيما يخص المناقشات حول البراءات والصحة، رحب الوفد بالخطوات المقبلة والجديدة في هذا المجال. واعتبر أن النقاش قد يساعد الدول الأعضاء على إجراء مناقشة أكثر فائدة بشأن فحص البراءات المتعلقة بالصحة. وذكر الوفد أن العلاقة بين البراءات ونقل التكنولوجيا موضوع ذو أهمية بالنسبة إلى البرازيل ولأكثر من ثلثي أعضاء المنظمة. واعتبر أن اعتماد رؤية مختلفة لأنثار النفاذ على نطاق أوسع إلى قواعد بيانات البراءات بشأن نقل التكنولوجيا قد يكون سبيلاً للتقدم مع مراعاة قدرة البلدان على استيعاب التكنولوجيات. وفيما يخص موضوع جودة البراءات، رحب الوفد بإجراء نقاش معمق عن مفهوم جودة البراءات ويوجه الدول الأعضاء نحو وضع نظام ملكية فكرية أقوى. وذكر كذلك أنه ينبغي للجنة أن تتمكن من تناول المستويات المختلفة للتنمية وقدرات مكاتب الملكية الفكرية.

188. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن إيمانه أن المناقشات في لجنة البراءات ينبغي أن تستمر لضمان أن آثار البراءات على التنمية مفهومة بالكامل وأن نظام البراءات اشتمل المرونة الضرورية لحل المشكلات التي تشغل كل الدول الأعضاء طبقاً لجدول الأعمال الخاص بلجنة البراءات وجدول أعمال التنمية. وشدد الوفد أيضاً على أن النفاذ إلى المعرفة، والدواء، والغذاء، والسلع الأساسية ونقل التكنولوجيا والأسعار المعقولة هي بعض القضايا التي تؤثر على البلدان النامية حول العالم.

189. وهناً وفد جيبوتي الرئيسة على إدارتها للجمعية العامة. وأعرب الوفد عن امتنانه للمدير العام، السيد فرانسيس غري على عمله من أجل البلدان النامية، وبخاصة للبلدان الأفريقية، كما أعرب عن امتنانه لنائب المدير العام، المسؤول عن قطاع التنمية، على أعماله. ورحب الوفد بالنتائج التي توصلت إليها في آخر دورة للجنة البراءات، ولا سيما البنود 6 و8 و10 من جدول الأعمال بشأن الاستثناءات والتقييدات لحقوق البراءات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا. ورحب الوفد بهذه البنود من جدول الأعمال نظراً إلى السرعتين اللتين يتطور بهما نظام الملكية الفكرية. وقال إن بعض البلدان تستفيد من مزايا نظام الملكية الفكرية بينما البعض الآخر لا يحظى بها. وقال الوفد إنه يساند البيانات التي قدمتها وفود جنوب أفريقيا ومصر وإيران (جمهورية - إسلامية) والهند والبرازيل.

190. وأحاط وفد كولومبيا علماً بأهمية عمل لجنة البراءات. وشدد الوفد على أن الحاجة إلى الاستثناءات والتقييدات ينبغي أن تكون مفهومة كحالات استثنائية جداً فيما يخص حقوق الملكية الصناعية، بغية تسهيل التجارة ولضمان أوجه اليقين القانونية لاستثمارات مناسبة. واقترح الوفد ألا تدرس اللجنة الاستثناءات والتقييدات فقط بل أن تدرس أيضاً الجانب الإيجابي الذي يحدده نظام البراءات للبلدان النامية، في إطار عمل جدول أعمال التنمية.

191. وقال ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) إنه يولي أهمية كبيرة لعمل لجنة البراءات، التي يُتوقع منها تلبية احتياجات عدد كبير من أعضاء الويبو. وأشار الممثل إلى أن 20 عاماً مضت منذ إبرام اتفاق تريبيس، ومازال النفاذ إلى الأدوية يؤثر على الجميع. وذكر أنه لا يوجد استثمار كاف يلبى احتياجات الرعاية الصحية في البلدان النامية. وأعرب الممثل عن رأي مفاده أن نظام براءات الاختراع يعيق غالبية البلدان النامية عن الوفاء بالتزاماتها وتوفير الحق في الصحة. وأشار الممثل إلى أن أسعار أدوية علاج السرطان والأمراض المعدية مثل التهاب الكبد C باهظة، وهذا يجرم الناس من العلاج مما يؤدي إلى الوفاة في كثير من الأحيان. وتابع الممثل قائلاً إن براءات الاختراع تشكل تهديداً كبيراً للحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته بموجب المادة 15 (ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف أن فشل نظام البراءات دفع اثنين من الاقتصاديين بالقول إن السياسة العامة ينبغي أن تهدف إلى تقليل احتكارات البراءات تدريجياً ولكن بثبات،

وأن الهدف النهائي ينبغي أن يكون إلغاء براءات الاختراع. وأضاف الممثل أنه يرى أن هناك حاجة ملحة لدمج نظام البراءات الدولي، وخاصة في سياق قطاع الصناعات الدوائية، الذي لا يعكس احتياجات الصحة والتنمية للشعوب، وخصوصاً تلك التي تعيش في البلدان النامية. وشدد الممثل على ضرورة إجراء لجنة البراءات مناقشة معمقة حول الصحة العامة، ونقل التكنولوجيا والكشف عن الأساء الدولية غير مسجلة الملكية. وأشار أيضاً إلى وجود مقاومة لمناقشة تلك المواضيع ذات الفائدة لكمية كبيرة من الناس. وأمل الممثل أن تعالج الدورة القادمة للجنة بعض من تلك المواضيع. ودعا الممثل الدول الأعضاء لمناقشة تلك القضايا على أساس الأولوية بدلا من النظر في تنسيق براءات الاختراع. وذكر الممثل أن تنسيق براءات الاختراع، من خلال وسائل مباشرة أو غير مباشرة، يناقض روح جدول أعمال التنمية لليوبو، مشيراً إلى أن المبادرات الأحادية الجانب، مثل برامج تقاسم العمل (بما في ذلك الطريق السريع لمعالجة البراءات)، أسفرت عن تنسيق غير مباشر لقانون البراءات الموضوعي، مما يشكل خطراً على أوجه المرونة بشأن معايير الأهلية للبراءة. ودعا الممثل الدول الأعضاء لتفادي مناقشة أية قضايا تهدف إلى تنسيق قانون البراءات الموضوعي أو الإجرائي، ضمن اللجنة الدائمة. واختتم الممثل بالقول إنه ينبغي على اللجنة الدائمة أن تتطلع إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على استخدام أوجه المرونة في اتفاق تريبيس، وتسهيل نقل التكنولوجيا، مشيراً إلى أهميتها وأهمية تعزيز مشاركة الليوبو في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015.

192. وأكدت ممثلة برنامج الصحة والبيئة (HEP) على الأهمية التي تكتملها على صعيد اللجنة المسائل المتعلقة بحماية البراءات في مجال الصحة والاستثناءات والتقييدات ونقل التكنولوجيا، مشيرة إلى أهميتها في سياق التنمية و جدول أعمال التنمية. وقالت الممثلة إنها تولي أهمية خاصة كذلك ل بند جدول الأعمال الخاص بالبراءات والصحة. وأبدت موافقتها على مضمون الفقرة 8 المتعلقة بالبراءات والصحة والواردة في مشروع تقرير الدورة الثانية عشرة للجنة. وأضافت أنه من المهم تحسين جودة البراءات من خلال تكوين كفاءات المنظمات غير الحكومية حتى يتسنى نشر المعلومات بالطرق المناسبة. وأبدت أملها في التوصل إلى اتفاق في اللجنة على ذلك وغيره من البنود.

193. وأشار ممثل المؤسسة الدولية لايكولوجيا المعرفة (KEI) إلى إعلان الدوحة لعام 2001 بشأن اتفاق تريبيس والصحة العامة، الذي ينص على أنه يمكن، وينبغي، أن تُفسر قوانين البراءات وتُنفذ بطريقة داعمة لحق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، وخصوصاً في تعزيز إتاحة الأدوية للجميع. وقال الممثل إنه ينبغي للجنة مساعدة الدول الأعضاء على إيجاد سبيل لبلوغ الهدف المبين في إعلان الدوحة، الذي تم التوصل إليه بتوافق آراء الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وصرح بأن مؤسسته من بين الجهات التي تستكشف فكرة فك الارتباط القائم بين تكاليف البحث والتطوير وأسعار الأدوية. وأضاف أنه لا بد، لتحقيق ذلك الغرض، أن تتكيف القوانين المتعلقة بالبراءات وغيرها من حقوق الملكية الفكرية مع النماذج الجديدة لتمويل الابتكار، بما في ذلك تلك التي تكافئ الابتكار بدلا من احتكارات الأدوية، مثل مكافأة الابتكار الناجح، أو تدابير من قبيل شراء البراءات. وأشار الممثل إلى اقتراح مجلس الشيوخ الأمريكي والأكاديميات الوطنية الأمريكية بإجراء دراسة حول فك الارتباط المذكور بالكامل، كبديل لاحتكارات الأدوية. وأضاف أن إدارة البيت الأبيض الأمريكي أصدرت، في سبتمبر 2014، بيانا طلبت فيه استكشاف إمكانية فك ذلك الارتباط في سياق استحداث المضادات الحيوية، وهو نهج تدعمه بعض شركات الأدوية الأوروبية التي تركز على البحث والتطوير. وأشار الممثل إلى أن منظمة الصحة العالمية تعكف أيضاً على تجريب نماذج استحداث الأدوية القائمة على فك الارتباط فيما يخص مجموعة واسعة من الأمراض التي يوجد بشأنها قصور في سوق الأدوية. واقترح أن تجري اللجنة استعراضاً، أو تطلب إجراء دراسة، بشأن أحكام القوانين الوطنية المتعلقة بالبراءات والتي من شأنها أن تتيح إمكانية الفك التام للارتباط القائم بين أسعار الأدوية وتكاليف البحث والتطوير. وفي الأخير أشار الممثل إلى أن بعض الأحكام الواردة في الاتفاقات التجارية الإقليمية أو الثنائية قد تطرح حواجز كبيرة أمام إدراج نماذج استحداث الأدوية القائمة على الفك التام للارتباط.

194. وأحاطت الجمعية العامة لليوبو علماً بالتقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات الوارد

البند 17"2" من جدول الأعمال الموحد  
اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية  
195. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/46/7 Rev.

196. ورأى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه ينبغي للجنة العلامات أن تمتثل في عملها لأهداف الويبو الإنمائية فضلاً عن متطلبات جدول أعمال التنمية. وتابع الوفد بعناية التقدم المحرز في المفاوضات على مشروع نص بشأن معاهدة قانون التصاميم ورأى أهمية في تحقيق التوازن بين التكاليف والفوائد بما يتماشى مع الدراسة التي أعدتها الأمانة بشأن الأثر المحتمل لعمل اللجنة على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. فقد أقرت الدراسة بحاجة البلدان النامية إلى المساعدة التقنية والمهارات القانونية والتدريب والاستثمار في البنى التحتية وتحديد طرائق تكوين الكفاءات فيها. واعتبر الوفد أنه ينبغي، طبقاً للفئة بء من جدول أعمال التنمية، إدراج نص بشأن المساعدة التقنية كإداة في المعاهدة لضمان تقديم هذه المساعدة بصورة فعالة وملائمة إلى البلدان النامية. وأيد الوفد فكرة تقديم توصية مشتركة بشأن حماية أسماء البلدان.

197. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأحاط علماً بالتقدم المحرز في لجنة العلامات بشأن مشروع معاهدة قانون التصاميم ولائحتها التنفيذية. كما أحاط علماً بالاقترح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن خطة عمل جديدة لاستكشاف جدوى وجود نظام لإيداع البيانات الجغرافية. ومراعاةً للعمل الذي يقوم به حالياً الفريق العامل لاتحاد لشبونة فيما يخص تحديث نظام لشبونة للتسجيل الدولي لتسميات المنشأ ومراجعته كوسيلة لحماية البيانات الجغرافية على الصعيد الدولي من خلال نظام تسجيل واحد، لم تؤيد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق هذا الاقتراح الذي ترى أنه لا يضيف أية قيمة مضافة على عمل الفريق العامل لاتحاد لشبونة. وأعربت المجموعة عن تأييدها التام لقرار جمعية اتحاد لشبونة بعقد مؤتمر دبلوماسي في 2015 لاعتماد اتفاق لشبونة للمراجع بشأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية. وإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تطلع مجموعته إلى العمل على الاقتراح المشترك التي قدمته وفود الجمهورية التشيكية وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وجمهورية مولدوفا وسويسرا والخاص بحماية البيانات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء حقول الإنترنت والذي قدّم خلال أحدث دورة للجنة العلامات.

198. وتحدث وفد جمهورية كوريا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام معاهدة قانون التصاميم. وقال الوفد إن إدراج أحكام ملزمة قانوناً بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في نص المعاهدة سيكون خير نهج لتقديم ما يتلاءم من مساعدة تقنية وتكوين كفاءات إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

199. وأعلن وفد جنوب أفريقيا تأييده للاقتراح الذي قدمه أولاً وفدا بربادوس وجامايكا بشأن حماية أسماء البلدان إذ إن النتيجة المتوخاة هي وضع دليل إرشادي لهذه الحماية يكون مرجعاً غير حصري للدول الأعضاء في الويبو. ورأى الوفد أن دليلاً مرجعياً غير ملزم وغير إملائي قد يكون أداة مفيدة لمكاتب الملكية الفكرية من حيث حماية أسماء البلدان. ولكن ينبغي ترك الفصل في مدى استخدام تلك الوثيقة المرجعية في مكاتب الملكية الفكرية لتقدير المكاتب وحدها، في ضوء فهم طبيعة الوثيقة غير الإلزامية وغير الإملائية. وخلال أحدث دورة للجنة العلامات، تعلقت مناقشة هذا الموضوع بتوصية مشتركة وعليه أعرب الوفد عن انشغاله بالطابع الإلزامي للغة المستخدمة في نص التوصية المشتركة. وأبدى الوفد تطلعه إلى مناقشة الاقتراح المعدّل المزمع تقديمه إلى لجنة العلامات بغية الرجوع إلى فكرة الدليل المرجعي. وفيما يخص البيانات الجغرافية، أعلن الوفد استعداداً لمناقشة الدول الأعضاء الأخرى بصورة بناءة بغية التوصل إلى حل مناسب.

200. وأفاد وفد ترينيداد وتوباغو بأن قانوناً جديداً للعلامات التجارية سيعرض على برلمان ترينيداد وتوباغو قبل نهاية عام 2014. وبعد ذلك ستودع حكومة ترينيداد وتوباغو وثيقة انضمامها إلى بروتوكول مدريد.

201. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشدد على القيمة الكبرى التي يوليها لتنسيق وتبسيط إجراءات التسجيل. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي يرى هو والدول الأعضاء فيه أن النصوص قيد النظر قد بلغت مستوى خاصا من النضج لكي يعقد مؤتمر دبلوماسي يمهّد الطريق لإبرام معاهدة لقانون التصاميم. فضلا عن ذلك عبر الوفد عن تأييده لبيان وفد الجمهورية التشيكية بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورحب بالاقترح المشترك الذي قدمته وفود الجمهورية التشيكية وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وجمهورية مولدوفا وسويسرا خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة العلامات بشأن أسماء البلدان في نظام أسماء الحقول.

202. وعبر وفد إندونيسيا عن رأيه بأن تضمين نص المعاهدة أحكاما ملزمة قانونيا هي أفضل طريقة لتقديم المساعدة التقنية المناسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً ولتكوين كفاءتها. وأيد الوفد عقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام معاهدة قانون التصاميم.

203. وأشار وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) إلى أن الدراسات التي قامت بها لجنة العلامات لم تنطرق إلى الحماية الدولية لأسماء البلدان من التسجيل كعلامات تجارية، وأيد الاقتراح الذي قدمه وفد جامايكا في هذا الصدد، نظراً لأن قانون الملكية الفكرية في فنزويلا يمنع بالفعل هذه الممارسة.

204. وأيد وفد هنغاريا البيان الذي أدلى به وفد الجمهورية التشيكية بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والبيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأقر الوفد بأهمية العمل المنجز في اللجنة خلال الفترة الماضية وقال إنه يولي أهمية كبرى إلى اعتماد قرارات إيجابية خلال الجمعية العامة من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم في عام 2015. وذكر الوفد بالاقترح الذي قدمته وفود الجمهورية التشيكية وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وجمهورية مولدوفا وسويسرا خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة العلامات بشأن البيانات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول، كما ورد في الوثيقة SCT/31/8 Rev. وصرح بأن الاقتراح ينص على فتح مناقشة حول الطبيعة المحدودة لقائمة الأسماء الجغرافية المهمة التي تديرها الأيكان والسبل الممكنة لتوسيع نطاق سياسة الويبو الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول لتشمل أسماء البلدان والبيانات الجغرافية. وراح يقول إنه سعياً إلى وضع أسس متينة للمناقشات وإتاحة المعلومات المحدثة عن المسائل المعقدة للوفود والملاحظين، اقترح النص أيضاً أن تلتزم اللجنة من الأمانة بإجراء دراسات على كلا البندين. وأعرب وفد هنغاريا عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مثمرة خلال الدورة المقبلة للجنة العلامات في نوفمبر 2014.

205. وأيد وفد إيطاليا البيان الذي أدلى به وفد الجمهورية التشيكية بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والبيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشدد على موقفه فيما يتعلق بعمل لجنة العلامات على البيانات الجغرافية. وذكر الوفد أيضاً بالاقترح المشترك الذي قدمته وفود الجمهورية التشيكية وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وجمهورية مولدوفا وسويسرا بهدف تحسين حماية البيانات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول، والتصدي لمسألة الطبيعة المحدودة لقائمة الأيكان المتعلقة بالأسماء الجغرافية المهمة. وعبر الوفد عن تأييده لاعتماد توصية مشتركة حول حماية أسماء البلدان التي ستستخدمها الدول الأعضاء وسلطاتها الوطنية بسهولة مع مراعاة ممارسات قطاع الأعمال المشروعة.

206. واعترف وفد الصين بالتقدم المهم الذي أحرزته لجنة العلامات فيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم الصناعية. ورأى أن المعاهدة تكتسي أهمية بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء وأعرب عن أمله أن تؤدي المناقشات في اللجنة إلى تعزيز مرونة المواد المعنية بحيث يتسنى اعتماد معاهدة قانون التصاميم الصناعية.

207. وسلم وفد الاتحاد الروسي بأهمية جميع المسائل المطروحة للنقاش في لجنة العلامات وخص بالذكر إعداد المعاهدة بشأن التصاميم الصناعية. ورأى أنه ينبغي للجنة التركيز على استكمال مشروعات المواد واللوائح. وأيد عقد مؤتمر دبلوماسي

في أقرب وقت ممكن وارتأى أنه من المهم حل مسألة كيفية تجسيد المساعدة التقنية التي تستهدف البلدان النامية بصرف النظر عن استكمال النص.

208. وأعرب وفد البرازيل عن ارتياحه لتجلي جزء كبير من توصيات جدول أعمال التنمية في مساهمة لجنة العلامات في تنفيذ التوصيات المعنية وفي مناقشة أجزاء نص معاهدة قانون التصميم الصناعية المتعلقة بالمساعدة التقنية. وفيما يتصل بالبيانات الجغرافية، رأى أنه من المهم أن توضع في الاعتبار مسألة كون لجنة العلامات محفلاً للمناقشات بشأن ذلك الموضوع على الرغم من نقل تلك المناقشات في بعض الأحيان إلى اجتماعات اتحاد لشبونة التي تتناول مسائل مشابهة وإن اختلفت (تسميات المنشأ) ولا تشمل جميع الدول الأعضاء. ورحب بالمناقشات التي جرت بشأن ذلك الموضوع في الدورة الماضية للجنة إذ ساعدت على تحقيق فهم أفضل للموضوع.

209. وأيد وفد ألمانيا البيانات التي أدلى بها وفد الجمهورية التشيكية وممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد هنغاريا ووفد إيطاليا فيما يتعلق بالاقترح المشترك المقدم خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة العلامات من وفود الجمهورية التشيكية وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وجمهورية مولدوفا وسويسرا بشأن البيانات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول. وأعرب عن تقديره لتواصل صياغة المواد واللوائح المتعلقة بالقانون والممارسة بشأن التصميم الصناعية بتنسيق الشروط الشكلية والإجراءات لتسجيل التصميم وبتبسيطها. وأحاط علماً بإمكانية ترسيخ تعزيز حماية التصميم عبر اتفاق متعدد الأطراف وقال إن الدراسة الخاصة بالآثار المحتملة لعمل اللجنة على القانون والممارسة بشأن التصميم الصناعية تكفي ولا ينبغي أن يظل بابها مفتوحاً. وساند بالتالي عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. واستدرك قائلاً إنه من غير المستحب عقد اجتماعات أخرى للجنة تتناول معاهدة قانون التصميم الصناعية في حال عدم تمكن الجمعية من التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مثل ذلك المؤتمر. ولفت النظر إلى ضرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال القادمة للجنة العلامات واللجنة الحكومية الدولية بشكل منفصل لأن أي صلة بينها قد تعرض لخطر تباطؤ المفاوضات أو حتى تأجيلها.

210. ورأى وفد فرنسا أن إجراء دراسة عن أساليب جديدة لحماية البيانات الجغرافية أمر غير ضروري بالنسبة إلى البلدان التي تنتفع بنظام حماية خاص ولم يؤيد بالتالي الاقترح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الدورة الماضية للجنة العلامات غير أنه ساند الاقترح المقدم من وفود الجمهورية التشيكية وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وجمهورية مولدوفا وسويسرا إذ يتيح فرصة للنظر في الطريقة التي تسمح بإدارة البيانات الجغرافية على وجه أفضل على الإنترنت.

211. وأبدى وفد السنغال تأييده للبيان الذي أدلت به المجموعة الأفريقية وشجّع الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

212. وأعرب ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) عن قلقه حيال العلامات التجارية والسياسات العامة. وقال في هذا الصدد إن استراتيجيات التسويق والإعلان التي تركز على العلامات تفضي في غالب الأحيان إلى آثار سلبية على الصحة العامة. وأضاف أن الشركات الصيدلانية تدفع الأطباء في كثير من الأحيان إلى إصدار وصفات طبية باستخدام أسماء محمية بعلامات وليس أسماء الأدوية نفسها. وتلك الممارسة تعرّض، في رأيه، صحة المرضى للخطر. ومضى يقول إن الترويج لبعض المنتجات، مثل الكحول والتبغ والأغذية المجهزة، من الأمور التي يمكنها أن تؤدي إلى الإصابة بالأمراض غير السارية وإلى إحداث مقاومة للجراثيم للمضادات الحيوية. ورأى الممثل أن استراتيجيات الصحة العامة يمكنها أن تتضارب مع حماية العلامات التجارية واعتبر أن من المهم أن تناقش اللجنة آثار العلامات التجارية على السياسات العامة. وذكر بأن الوبو من أعضاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأمراض غير السارية، وبالتالي لا بد للجنة من مناقشة مسألة الترويج للتغليف العادي لمنتجات التبغ أو غيرها من المنتجات الضارة مثل الكحول، والأغذية الخاصة بالأطفال وغير ذلك.

213. واتفق ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) مع البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا والبيانات التي أدلت بها دول أعضاء أخرى بخصوص البيانات الجغرافية وأسماء الحقول على الإنترنت. ورأى الوفد أن القرار الخاص بالمساعدة التقنية يُعد أمراً أساسياً للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصميم في عام 2015.

214. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بالتقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية الوارد في الوثيقة WO/GA/46/7 Rev.

البند 17"3" من جدول الأعمال الموحد  
اللجنة المعنية بمعايير الويبو

215. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/46/7 Rev.

216. ودعت الرئيسة الأمانة إلى تقديم البند الفرعي "3" وهو تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير).

217. وأفادت الأمانة بأن لجنة المعايير اجتمعت في مايو 2014 لمناقشة المعايير التقنية أساساً وأنه أحرز تقدم جيد في المناقشات. وأشار إلى أن اللجنة توصلت إلى اتفاق حول معيار جديد بشأن البيانات المعدة بلغة الترميز الموسعة (XML) والخاصة بتسلسل النويدات والحوامض الأمينية لأغراض طلبات البراءات القابلة للقراءة أو البحث آلياً. وأضافت بأنه أحرز تقدم جيد نحو وضع معيار جديد بشأن الوضع القانوني للبراءات ومن شأن ذلك توضيح صحة البراءات في بلدان مختلفة. وأضافت أن اللجنة عقدت جولة أولى من المشاورات حول إمكانية إسهام معايير لغة XML الحالية للجنة في إتاحة أي توجيه ممكن لهيكل تنسيق البيانات المتعلقة بحق المؤلف للمصنفات اليتيمة. وأفادت، أخيراً، بأن اللجنة تناولت أيضاً صيانة وتحديث معايير الويبو الراهنة.

218. وأشارت الأمانة إلى أن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق حول المسائل العالقة، مثل آلية التنسيق وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في مجال عملها. وبالتالي اتفقت اللجنة على إرجاء دورتها الرابعة في آخر يوم من الاجتماع. وطلبت الأمانة من الجمعية أن تذكر بأن تلك المسائل العالقة قد تناولتها الجمعية العامة وناقشتها في شهر ديسمبر من العام الماضي وأن الجمعية العامة طلبت من اللجنة مواصلة عملها من أجل إيجاد حل لتلك المسائل العالقة. ولذلك الغرض، اتفقت اللجنة على أن تطلب من المكتب الدولي للويبو تنظيم مشاورات غير رسمية حول المسائل العالقة حتى يتسنى للأمانة إصدار دعوة لحضور الاجتماع المقبل للجنة.

219. وأفادت الأمانة بأنه عُقدت مشاورة غير رسمية من هذا القبيل، قبل هذه الجمعية، بين المنسقين الإقليميين وتولى تيسيرها نائب رئيسة اللجنة، سعادة سفير بنما السيد سويسكوم. وأبدت الأمانة أملها في أن تتمكن من إصدار الدعوة إلى حضور الاجتماع المقبل للجنة في بداية العام القادم حتى يتسنى للجنة، في دورتها الخامسة المقبلة، استئناف دورتها الرابعة من أجل بلورة نتائج وحصائل تلك الدورة.

220. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وشكر رئيسة اللجنة على ما أبدته من تنظيم في رئاسة الدورة الرابعة للجنة، وميسر المناقشات حول اعتماد جدول الأعمال، على ما بذله من جهود لإيجاد حل للمسألة. كما شكر الأمانة على الجهود الكبيرة التي بذلتها خلال العام الماضي، بما في ذلك التحضير لهذه الجمعية العامة. وأعرب عن أسفه الكبير حيال اضطراب العمل التقني للجنة وعدم تمكنها من بلورة الحصائل، وذلك بسبب بند واحد من بنود جدول الأعمال أثير في اليوم الأول من الدورة. وقال إن التقدم الموضوعي صوب تحقيق هدف اللجنة لا ينبغي أن يكون مرهوناً بتحقيق غرض آخر لا علاقة له بولاية اللجنة. وأكد على ضرورة أن تضع كل الدول الأعضاء في اعتبارها أن الصلة الموجودة بين رزمة المسائل كلها يمكن أن تُستخدم كأداة فعالة لإحراز تقدم في بعض السياقات المتعددة الأطراف، ولكن سوء استخدام تلك الصلة لن يؤدي سوى إلى تعريض التعددية، أي تعريضنا نحن، لأزمة تبرير الوجود. وأفاد بأن وضع المعايير يُعد أحد الجوانب الأساسية لتحقيق الفعالية والكفاءة في نشر المعلومات التي تستفيد منها البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وأعلن أن المجموعة باء تناشد كل الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤوليتها من خلال ترك هذه اللجنة تؤدي عملها التقني بطريقة عادية وفقاً لولايتها.

وقال إنه لا يعتزم تكرار موقفه حيال المسألة المطروحة، لأنه يرى أنه لا ينبغي تركها للجمعية العامة. وأكد على ضرورة أن تواصل اللجنة جهودها من أجل إيجاد حل لهذه المسألة بغرض عقد الدورة القادمة في الوقت المناسب وفي ظروف سليمة.

221. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى أنه يولي أهمية كبيرة إلى عمل لجنة المعايير. وذكر أنه أعلن ذلك في لجنة المعايير والجمعية العامة. وقال الوفد إنه لا يرى صحة الرأي بأن لجنة المعايير هي لجنة تقنية بحتة وعليه لا يمكنها الانضمام إلى آلية التنسيق نظراً إلى انعدام الصلة بينها وبين توصيات جدول أعمال التنمية. وذكر الوفد بأن ولاية لجنة المعايير تنص على وضع معايير تنفذها مكاتب الملكية الفكرية. كما توفر لجنة المعايير المساعدة التقنية وخدمات تكوين الكفاءات لمكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية بغية تنفيذ المعايير المذكورة. فالسؤال الجوهرى هو تحديد أسباب عدم ربط لجنة المعايير بتوصيات جدول أعمال التنمية رغم أنها تسهم بوضوح في الفئة ألف من توصيات جدول أعمال التنمية أي في المساعدة التقنية. وناشد الوفد جميع الدول الأعضاء المعارضة إلى إعادة النظر في موقفها كي تصبح لجنة المعايير جزءاً من آلية التنسيق، وأن تتيح لها الاجتماع مجدداً ومواصلة أعمالها. وأعلن الوفد عزمه المشاركة بصورة بناءة في المشاورة المزمع عقدها بقيادة سفير بنما عقب الجمعية العامة كي تقوم لجنة المعايير بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في 2015 بشأن إسهاماتها في توصيات جدول أعمال التنمية.

222. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن رغبته في التشديد على أن اجتماعات اللجنة قد تحولت، منذ إنشائها، إلى جدول. وأبدى الوفد أسفه لإنكار بعض البلدان طبيعة عمل لجنة المعايير وولايتها التي تلزم اللجنة بمراعاة الشواغل الإنمائية في أعمالها في مجالي المساعدة التقنية ووضع المعايير، وذلك رغم الجهود والمسامحي التي بذلتها الدول الأعضاء والأمانة لتعميم التنمية في جميع أعمال الويبو وأنشطتها. وتتطلب طبيعة وحساسية مهام لجنة المعايير أن تكون ملزمة بالفئة باء من توصيات جدول الأعمال ولا سيما مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها والمستويات المختلفة للتنمية. فعبارة أخرى، ينبغي أن تكون مسألة وضع المعايير لصالح مكاتب الملكية الفكرية موجهة نحو التنمية عوضاً عن إغفال التنمية. وأرجع الوفد اعتقاده ذلك إلى عدة أسباب وهي أن آلية التنسيق ينبغي أن تُدمج كعنصر هام في جدول أعمال لجنة المعايير. إذ ينبغي أولاً ومبدئياً أن يكون جدول أعمال التنمية في صميم جميع أنشطة الويبو. وتحقيقاً لذلك، وُضعت آلية التنسيق لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في 2010. وثانياً، تضمنت ولاية لجنة المعايير، كما اعتُمدت في الدورة الأربعين للجمعية العامة في 2011، عناصر هامة موجهة نحو التنمية وبخاصة فيما يتعلق بتوفير المساعدة التقنية. ويشير ذلك إلى أنه ينبغي اعتبار لجنة المعايير لجنة هامة في إطار آلية التنسيق. وقال الوفد إنه ما انفك يعتبر لجنة المعايير من أهم اللجان في هذا الصدد وإنه ينبغي إعداد تقارير عن إسهامها في التنفيذ الفعلي للتوصيات إلى الجمعية العامة وبخاصة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وتقديم التوصيات بشأن وضع القواعد والمعايير. فإن جدول أعمال التنمية واقع وضروري. وشجع الوفد جميع الدول الأعضاء على المشاركة بصورة بناءة في المفاوضات بما يتماشى مع توصيات جدول أعمال التنمية والتحلّي بالمرونة في هذا المسار بغية الاتفاق على مسار فعال يتيح للجنة المعايير تطوير عملها مع الامتثال لتوصيات جدول أعمال التنمية امتثالاً تاماً.

223. وتحدث وفد اليابان بصفتها الوطنية وشدد على أن اللجنة تؤدي دوراً مهماً جداً في تطوير معايير الويبو، بما يتيح نقل المعلومات بفعالية في العالم بأسره، كما هو الحال في البلدان النامية. وأضاف أن المعايير تمثل جزءاً مهماً جداً في البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية. وفي الوقت ذاته فإن معايير الويبو تقنية للغاية، لذا فإن من المهم جداً ضمان مكان للخبراء لمناقشتها. وأعرب في هذا الصدد عن أسفه الشديد لأن بند جدول الأعمال الخاص بالدورة الرابعة للجنة المعايير لم يعتمد. واستدرك قائلاً إن من الواضح من قرار الجمعية العامة لعام 2011 أن لجنة المعايير هي عبارة هيئة لوضع المعايير وأن الأمانة هي التي تقدم المساعدة التقنية، وبهذا المعنى عبر الوفد عن إيمانه الراسخ بأن اللجنة ينبغي أن تركز على المهام التقنية وتمضي بها قدماً على النحو المناسب وفقاً لهدفها الأصلي. وأعرب عن أمله في أن تتعاون جميع الدول الأعضاء والأمانة مع بعضها كي تحقق الجهود الكبيرة المبذولة حصائل فعالة في الدورة المستأنفة.

224. وشكر وفد البرازيل الأمانة على التقرير الصادر عن لجنة المعايير، وقال إن اللجنة هيئة مهمة من هيئات المنظمة، وإن كان جزء كبير من العمل الذي تضطلع به، في الغالب عبر أفرقة العمل، له طبيعة تقنية؛ وقال إنه لا يمكن إنكار أن المسألة تتعلق بأمور تتناولها توصيات جدول أعمال التنمية. وخير مثال على ذلك أن أحد أنشطة اللجنة عبارة عن تقديم المشورة التقنية والمساعدة على تكوين الكفاءات. وبالتالي قال الوفد إن البرازيل تأسف لتأجيل الدورة الأخيرة لأن بعض الوفود رفضت الإقرار بوجاهة هذه اللجنة لأغراض تقديم التقارير إلى الجمعية العامة عن إسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وراح يقول إن البرازيل تود بقوة التغلب سريعا على الجمود الذي أدى إلى هذا الوضع وأن تستهل اللجنة من جديد عملها الوجيه بالنسبة للمنظمة.

225. وأعرب وفد المكسيك عن قلقه إزاء عدم التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء لاعتماد برنامج عمل اللجنة، بعد إدراج بند جديد وهو آلية التنسيق مع جدول أعمال التنمية. وقال إن مناقشات اللجنة حول آلية التنسيق أدت إلى اختلاف الآراء في الدورات السابقة، لكنها لم تصل على الإطلاق لدرجة منع اللجنة من الانعقاد. وصرح بأن الهدف الرئيسي من آلية التنسيق هو ضمان أن تقدم "الهيئات المعنية" في الويبو تقريرا إلى الجمعية العامة عن كيفية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، ومن اللازم الامتثال لولاية الجمعية العامة وضمأن الحصول على الآراء في طريقة تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية داخل اللجنة. وأضاف الوفد مع ذلك أن بعض الدول الأعضاء ترى أنه نظرا للطبيعة التقنية للجنة، فإنها ينبغي ألا تدرج مناقشة آلية التنسيق في جدول أعمالها، وتؤكد دول أعضاء أخرى أن اللجنة "هيئة معنية" من هيئات الويبو وبالتالي لا بد أن تكون جزءا من آلية التنسيق، ورأى الوفد أن اعتبار فريق عامل أو لجنة من اللجان "هيئة معنية" في آلية التنسيق، هو أمر ينبغي مناقشته في لجنة التنمية فقط، لتلافي ازدواجية العمل بين لجان الويبو. فإذا قررت لجنة التنمية أن لجنة المعايير (أو أية لجنة أخرى) "هيئة معنية في الويبو"، وجب السماح للدول الأعضاء بمناقشة ما ترغب فيه من أنشطة اللجنة التي تساهم في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية على أن يكون ذلك بعد الانتهاء من موضوعات عمل اللجنة المعنية وأن يرد البند في جدول الأعمال بعنوان "مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول الأعمال المعنية"، على غرار ما يرد في جداول أعمال سائر اللجان والأفرقة العاملة، كلجنة البراءات والفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وراح يقول إن هذا البند من جدول الأعمال لن تناقشه الدول الأعضاء، ويرفع التقرير إلى الجمعية العامة ويجب أن يشمل التقرير ملخص رئيس اللجنة، من غير أي عمل أو التزام مسبق من الدول الأعضاء. وأيد الوفد ضرورة اعتبار لجنة المعايير من الهيئات المعنية في الويبو شريطة مراعاة هذه التعليقات وانعقاد الدورة المقبلة في الوقت وبالطريقة المناسبة بحث القضايا الجوهرية وفقا لولايتها. وأوصى الوفد بمواصلة الجهود كي تتمكن اللجنة من استئناف دوراتها، نظرا إلى أن القيود على تبادل الخبرة واستنباط معايير دولية تعيق تطور الملكية الصناعية.

226. وأبدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية تأييده للبيان الذي أدلى به منسق المجموعة باء والبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم بلده. وأشار الوفد مع الأسف إلى إرجاء الدورة الرابعة للجنة المعايير. وأفاد بأن تلك اللجنة، المعروفة رسميا باسم اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات، قد أنجزت عملا كبيرا وتواصل الاضطلاع بعملها. وأضاف أن المكتب الدولي يقوم أيضا بعمل هام من أجل تحسين وتطوير ودعم تنفيذ معايير الويبو بما يمكن مؤسسات الملكية الفكرية من العمل بمزيد من الكفاءة ومن التعاون بفعالية أكبر وتوفير خدمات أفضل ذات جودة عالية لأصحاب المصلحة من شركائها ومستخدميها. وأشار إلى القرارات السابقة للجمعية العامة وقال إنه ينبغي للأطراف الوفاء بالاتفاقات المبرمة في عام 2011 فيما يخص توضيح ولاية اللجنة. وأعرب عن أسفه وانزعاجه من إرجاء الدورة الرابعة دون صدور نتائج رسمية ومن رفض بعض الوفود محاولة فهم طبيعة اللجنة. وأكد أن لجان هذه المنظمة ليست كلها معنية فيما يخص آلية التنسيق. وأعلن أنه بالرغم من محاولة البعض تسييس اللجنة، فإن الخبراء التقنيين تمكنوا من عقد مشاورات غير رسمية مثمرة. وقال إن من المنتظر أن تُؤكّد رسميا نتائج لتلك المشاورات الخاصة بالأنشطة التقنية عندما تستأنف اللجنة دورتها. وأوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض الرأي الذي مفاده أن اللجنة تدرج ضمن فئة هيئات الويبو المعنية، مما يخضعها لآلية تقديم التقارير ضمن جدول أعمال التنمية.



227. وطلب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) توضيحا بشأن آلية التنسيق، قائلاً إن تلك الآلية اقترحت في عام 2007 وقيل آنذاك إنها ستطبق على اللجان المعنية. وأضاف أن ذلك القرار حظي، في عام 2010، بتصديق الجمعية العامة وقيل، مرة أخرى آنذاك، إنها ستطبق على اللجان المعنية. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء ستحاول، حتى تتضح الأمور بخصوص معنى اللجان المعنية، محاولة فرض موقفها على غيرها دون التمكن من تحقيق تقدم. وقل إن ذلك ما يبرر الحاجة إلى توضيح بخصوص اللجان المعنية أو المعنى الذي تنطوي عليه فئة اللجان المعنية.

228. وأحاطت الأمانة علماً مع السرور بتأكيد كل الوفود التي تحدثت على أهمية اللجنة وعملها. وقالت إن المسائل العالقة من قبيل آلية التنسيق وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في مجال عمل اللجنة ما فتئت تؤثر سلباً على عمل اللجنة منذ إنشائها. وأكدت أن ذلك مسار تقوده الدول الأعضاء، موضحة أن اللجنة طلبت من الأمانة تنظيم مشاورات غير رسمية وأن الأمانة قامت بذلك قبل انعقاد هذه الجمعيات؛ وأن الأمر مطروح فعلاً على الدول الأعضاء والوفود لإيجاد حل وتسوية المسائل العالقة التي آن الأوان فعلاً لتسويتها. وبناء على ذلك أبدت الأمانة أملها في أن تواصل الدول الأعضاء المشاورات بعد الجمعيات وأن تتم، قبل نهاية هذا العام، تسوية كل المسائل العالقة حتى تتمكن من إصدار دعوة لحضور الاجتماع التالي للجنة، أي دورتها الخامسة.

229. وأشاد ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) بعمل اللجنة. وقال إن المساعدة التقنية ووضع القواعد والمعايير المرتبطين بعمل لجنة الويبو ينبغي أن يندرجا في الولاية ويتفعلا في جوّ بناء. ودعا اللجنة إلى إحراز التقدم في وضع خطة تنفيذ المعايير وتوفير المساعدة التقنية لاعتماد توصيات جدول أعمال التنمية وتنفيذها والمشاركة في آلية التنسيق. وأعرب الممثل عن أمله في أن تولي اللجنة الأولوية لمختلف مستويات التنمية ولا سيما تنمية أفريقيا وبالأخص الكاميرون.

230. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بالتقرير عن عمل اللجنة المعنية بمعايير الويبو الوارد في الوثيقة WO/GA/46/7 Rev.

البند 17"4" من جدول الأعمال الموحد  
اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

231. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/46/7 Rev.

232. وقدمت الأمانة الفقرات من 43 إلى 52 من المرفق الأول للوثيقة، التي تناولت الدورة التاسعة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ) التي انعقدت في الفترة من 3 إلى 5 مارس 2014 برئاسة السفير توماس فيتشنين. واتفقت الدول الأعضاء أن تتناول تلك الدورة موضوعين، هما "ممارسات الأنظمة البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية وطرق عملها" إضافة إلى "الإجراءات أو التدابير الوقائية أو التجارب الناجحة لاستكمال تدابير الإنفاذ الجارية بغية تقليص حجم سوق المنتجات المقلدة أو المقرصنة". واستمعت اللجنة إلى عدد من العروض، بما فيها عروض تمهيدية قدمها خبراء والأمانة وعروض عن الخبرات الوطنية والمشاريع التجريبية التي نفذت بالتعاون مع الأمانة. وترد مواضيع جميع العروض في الوثيقة WO/GA/46/7 Rev، ويمكن الاطلاع عليها مباشرة على الموقع الشبكي للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية معرضاً للخبرات، وخاصة المشاريع الوجيهة في مجال إدكاء الاحترام للملكية الفكرية. وأجريت الدورة باعتبارها "سوق أفكار" تسمح بتبادل تفاعلي للآراء والخبرات بين الدول الأعضاء. واستشفت الأمانة من تلك الدورة دروساً مفيدة لتوجيه عملها المقبل في هذا المجال المحدد. وفي الختام، شكرت الأمانة، رئيس لجنة الإنفاذ على قيادته ومقدمي العروض والمشاركين في الاجتماع.

233. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وشكر السفير فيتشنين على رئاسته للجنة والأمانة على عملها الدؤوب طوال العام الماضي. وذكرت المجموعة أن الإنفاذ عنصر أساسي لكي يعمل نظام الملكية الفكرية بشكل جيد ويهيئ البيئة المواتية لقطاع

الأعمال والاستثمار. وقال إن المجموعة باء تؤمن بشدة أن الويبو واصلت إسهامها النشط في هذا الجانب من أجل تحقيق هدف المنظمة. واسترسل الوفد مقتبساً عبارة استخدمها رئيس اللجنة وقال إن الدورة الماضية حققت نجاحاً باعتبارها "سوق أفكار" حيث تمكن الجميع من إيجاد فكرة جيدة واحدة على الأقل يتأمل فيها حين يعود إلى وطنه. وتتوقع المجموعة باء أن تستمر اللجنة في توفير مجال لتبادل الخبرات والدروس المستفادة ولاستكشاف كيفية التعامل مع التحديات المتعلقة بالإنفاذ، والتي يمكن أن تشكل أساساً للقيام بمزيد من العمل. ومضى يقول إن المجموعة تتطلع إلى إجراء مزيد من النقاش حول ممارسات الأنظمة البديلة لتسوية المنازعات الملكية الفكرية وطرق عملها، والإجراءات أو التدابير الوقائية أو التجارب الناجحة لاستكمال تدابير الإنفاذ الجارية بغية تقليص حجم سوق المنتجات المقلدة أو المقرصنة، وإلى الاتفاق على إضافة بنود جديدة لمناقشتها في المستقبل.

234. وتوجه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى الأمانة على التقرير وعلى عملها المهم. وصرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل عن كثب مع الويبو وبمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على تحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لديها. وراح يقول إن لجنة الإنفاذ محفل قيم لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وذكر الوفد أن تجارب فرادى البلدان التي تبادلتها في اجتماعات اللجنة السابقة كانت ثرية بالمعلومات ومفيدة في تزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن برامج إذكاء الوعي والتدريب والتعليم في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك أعرب عن أمله في أن تحافظ اللجنة على تركيزها على الأهداف المحددة في ولايتها، وهي التنسيق مع بعض المنظمات ومع القطاع الخاص لمكافحة أنشطة التقليد والقرصنة، والقيام بالتحقيق العام والمساعدة والتنسيق من أجل تنفيذ برامج تدريب وطنية وإقليمية لجميع أصحاب المصالح المعنيين، وتبادل المعلومات بشأن قضايا الإنفاذ. وفي هذا الصدد قال الوفد إنه يرى أن العروض وتبادل الآراء خلال دورات لجنة الإنفاذ السابقة بشأن هذه المسائل كانت مثمرة وثرية بالمعلومات. وأبدى الوفد رغبته في ألا تدخر اللجنة جهداً كي تظل المحفل الذي تناقش فيه أفضل ممارسات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وقال إنه لا يؤيد أي عمل يخرج عن هذه الولاية ولا يؤيد تكرار العمل في سائر هيئات الويبو. وعبر عن تطلعه لعقد الدورة العاشرة للجنة والتعلم من أعمال الدول الأعضاء في المجالات الموضوعية للسبل البديلة لتسوية المنازعات والتدابير الوقائية. واختتم الوفد كلمته مهنئاً الويبو على جهودها الرامية إلى تنسيق وتعزيز جوانب الإنفاذ في جهودها الخاصة بالمساعدة التقنية وأعرب عن تأييده الكامل لأعمال الويبو في تعزيز التعاون بين إدارات الإنفاذ والمنظمات المعنية في هذا الميدان.

235. وأعرب وفد الصين عن تقديره للنتائج الإيجابية المحققة في الدورة التاسعة للجنة الإنفاذ. وأعرب عن إيمانه بأن لجنة الإنفاذ منصة جيدة كي تتناقش فيها الدول الأعضاء وتتبادل الآراء في إنفاذ قانون الملكية الفكرية وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن سروره بمساهمات الصين والشركات الصينية بشأن مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية خلال الدورة التاسعة. وصرح بأنه سيواصل في المستقبل المشاركة بفعالية في أعمال اللجنة.

236. وترك وفد إيطاليا الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

237. وتحدث ممثل الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورحب بالمناقشات السابقة المثمرة التي دارت في لجنة الإنفاذ، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة تبادل الآراء المثمر خلال الدورة العاشرة، وقال إن الجهود المكثفة التي بذلتها اللجنة لبناء فهم مشترك لوقوع التعديات على حقوق الملكية الفكرية تعد دافعاً رئيسياً لاستراتيجيات الوقاية والإنفاذ الفعالة. وأشار الممثل في هذا الصدد إلى أن إضافة بند دائم على جدول الأعمال بشأن التمثيل الطوعي لمختلف أطر إنفاذ الملكية الفكرية الوطنية من شأنه أن يعزز تبادل الآراء وأفضل الممارسات بشأن هذه المسألة الرئيسية. وعبر الممثل عن ثقته في أن أوجه التعاون المثمر ستتواصل بين الوفود من أجل مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية التي تؤثر في الجميع بمزيد من الفعالية.

238. وعلق وفد المكسيك أهمية كبرى على حق المؤلف ورأى أن حق المؤلف أداة مفيدة جداً لتعزيز التنمية الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية في بلده. وقال إن المكسيك وضعت سياسة واضحة (تستهدف أساساً الشباب) بغية النهوض بثقافة تحترم المبدعين الفكريين وتضمن أعمال حق المؤلف والحقوق المجاورة وأضاف أن تلك السياسة تتضمن عنصراً تربوياً يتصل بالسلوك الأخلاقية والمدنية ويستفيد منه التلاميذ في سن العاشرة ويركز على جملة أمور منها الامتثال لأصول حق المؤلف ومكافحة القرصنة. وأشار إلى نشر كتاب في ذلك الشأن نُوزِعَ أكثر من ثلاثة ملايين نسخة عنه سنوياً. وأفاد أيضاً بتصميم لعبة للأطفال تسمى "مصنفي الأول هو سجلي الأول" وتعلم الأطفال عن السجل وتبين لهم بطريقة مبسطة كيفية تسجيل مصنف لدى المعهد الوطني المكسيكي للملكية الفكرية. ولفت النظر أيضاً إلى ندوة تفاعلية بعنوان "يوم الإبداع للأطفال" نظمت في إطار "يوم إبداع الطفل" بهدف تشجيع الأطفال على الاهتمام بالمصنفات الأدبية وزيادة عدد تسجيلات حق المؤلف التي فاقت 50 000 تسجيل في السنة. وعلاوة على ذلك، أشار إلى دليل عن تسجيل المصنفات الأدبية عنوانه "المؤلف الصغير" يهدف إلى تعليم الأحداث كيفية تسجيل مصنف. وسلط أيضاً الضوء على حملات الإعلام التي نظمت باستخدام حافلات إيكولوجية وإعلانات عامة في الجامعات بهدف تعزيز الامتثال لقانون حق المؤلف والنهوض بالإبداع وتسجيل المصنفات وتعزيز سلوك الوقاية. وأعرب مجدداً عن تأييده للجنة الإنفاذ بوصفها محفلاً ممتازاً لتبادل المعلومات والتجارب وأداة شديدة الفائدة لدعم الجهود التي يبذلها كل عضو في الويبو فيما يتصل بعمله في مجال الامتثال والإنفاذ. وشدد على أن التجارب الوطنية والدولية المعروضة خلال الدورة التاسعة تسمح لبلده بأن يلم بالتجارب المهمة لسائر الدول الأعضاء في الويبو التي تعود بفوائد كبيرة إذ يمكن استخدامها كمنهج من جانب بلدان أخرى. وأكد أن أنشطة المساعدة التقنية والتدريب التي تقدمها الويبو في سياق عمل لجنة الإنفاذ هي أنشطة أساسية بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وأحاط علماً بأن تلك الأنشطة تساعد على تكوين الوعي في المجتمع بخصوص دور الملكية الفكرية في تنمية البلدان الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية وعلى النهوض باحترام أفضل لحق المؤلف وإنفاذه. وأنهى كلمته معرباً عن أمله تحديد جدول زمني منتظم لاجتماعات لجنة الإنفاذ بتفضيل عقد دورتين في السنة.

239. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وقال إن المجموعة لا تزال تعلق أهمية كبرى على العمل على إدكاء الاحترام لحقوق الملكية الفكرية وإدكاء وعي الجمهور بها وأعرب عن تطلعه إلى تكثيف العمل في ذلك المجال حيث تستطيع لجنة الإنفاذ تحقيق القيمة المضافة ويتسنى للدول الأعضاء في الويبو التعلم بعضها من البعض ومشاركة الممارسات. وأحاط علماً بأن أحد أهم أهداف المنظمة ينبغي أن يتمثل في تبادل المعلومات عبر الحدود عن أثر حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وفي ذلك المضمار، ذكر أن المجموعة تؤيد الاقتراح الذي قدمه ممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن بند إضافي دائم في جدول الأعمال يتصل بالعروض الطوعية للأطر الوطنية المعنية الخاصة بإنفاذ الملكية الفكرية. ورأى أن مثل ذلك البند من شأنه مواصلة تحسين عمل اللجنة كمُنبر لنشر المعارف بشأن أفضل الممارسات في مجال الإنفاذ وإدكاء وعي الجمهور. وأعرب مع الأسف عن عدم ارتياحه لتأثر عمل اللجنة بشكل سلبي بالمناقشات المصطنعة الخارجة عن نطاق ولاية اللجنة الرئيسية. واختتم بيانه قائلاً إنه يظل ملتزماً بعمل اللجنة أشد الالتزام على نحو بناء وفعال وطالباً إلى جميع الوفود النظر في إمكانيات اللجنة.

240. وشكر وفد ترينيداد وتوباغو الأمانة على دعمها ومساعدتها لبلده في وضع مشروع من مشروعات إدكاء الاحترام للملكية الفكرية. وأعرب أيضاً عن امتنانه للدعوة التي تلقاها لتتقاسم التجارب في وضع وتنفيذ أجزاء من المشروع في الدورة التاسعة للجنة. وقال إن المحفل كان مفيداً للغاية لتتقاسم طرق إبداعية لمواجهة تحديات مماثلة أمام إنفاذ الملكية الفكرية. وأشار إلى أنه على الرغم من أن اللجنة ليست لجنة لوضع القواعد والمعايير، فإنها تقدم إشعاراً مسبقاً عن التحديات الجديدة وسبلًا للحلول وخبرات مستمدة من مختلف الأعضاء. وأضاف أن الأهم من ذلك هو أنها تتيح الأمل في إمكانية تحقيق نجاحات في مجال قرصنة الملكية الفكرية، الذي يشهد تطوراً كبيراً في بعض الأحيان. وأوضح أن ذلك يكتسي قدراً مماثلاً من الأهمية تقريبا بالنسبة لأصحاب الحقوق والمصالح الاقتصادية التي تكفلها حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد شجّع الوفد

إتاحة المزيد من الفرص للدول الأعضاء لتقاسم تجاربها في إدكاء الاحترام للملكية الفكرية وتناول مسألة الإنفاذ بطريقة إبداعية من خلال حلول جماعية مُستمدة من الحكمة التراكمية.

241. ورأى وفد البرازيل أن للجنة دوراً مهماً في تعزيز التعاون الدولي على إدكاء الاحترام للملكية الفكرية، كما هو منصوص عليه في مؤشرات النتائج المحددة فيما يخص الهدف الاستراتيجي السادس المدرج في خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015. وأكد الوفد على أن إدكاء الاحترام للملكية الفكرية لا يقتصر على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، اعرب عن أسفه من أن التقرير لم يكن مفصلاً بما يكفي بشأن المناقشات التي جرت خلال الدورة التاسعة للجنة بشأن عملها المقبل. وأشار مع الأسف إلى الاقتراحين المنبثقين عن المشاورات غير الرسمية التي تولى الرئيس تيسيرها، لا سيما لتقييم وتحليل ما أنجز في مجال المساعدة التقنية والتشريعية وتعزيز أنشطة إدكاء الوعي كوسيلة لإدكاء الاحترام للملكية الفكرية، وقال في هذا الخصوص إن الاقتراحين المذكورين لم يحظيا بقبول وفد واحد. ورأى الوفد أن الاقتراحين يضمنان توازناً جيداً بين الأنشطة الكفيلة بالمساعدة على إدكاء الاحترام للملكية الفكرية ويمكنان من قطع شوط كبير في تنفيذ ولاية اللجنة. وأبدى الوفد أمله الخالص في أن يحظى الاقتراحان بالقبول في الدورة العاشرة.

242. واعتبر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) اللجنة محفلاً قيماً لتبادل التجارب وأفضل الممارسات في مجال إنفاذ الملكية الفكرية. وقال إن كل الموضوعات والعروض التي تم تناولها في الدورات السابقة كانت قيمة ومفيدة من حيث المعلومات. وأكد ضرورة أن تلتزم اللجنة بتوصية جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين التي تنص على ما يلي: "انتهاج إنفاذ الملكية الفكرية في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية بصفة خاصة، بحيث تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقاً للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات، بما يتفق مع المادة 7 من اتفاق تريبس." وأضاف أنه من المهم أن تسعى اللجنة، في أنشطتها المستقبلية، إلى استكشاف إمكانية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، مما سيسهم في إثراء مداولات اللجنة في المستقبل.

243. وقال وفد الكونغو، في سياق تعزيز الملكية الفكرية وتنفيذ جدول أعمال التنمية من قبل لجنة الإنفاذ، إن عدة وفود قدّمت منذ 2010 عروضاً عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية للقرصنة التقليد وما تقوم به من تدابير للقضاء على تلك المخالفات. وترمي تلك التدابير إلى تعزيز مكافحة التقليد والقرصنة، واستخدام الأحكام القانونية غير المقيّدة، وتعزيز التعاون من أجل تصفية أفضل لعروض السلع المقلدة، وإنشاء أنواع معينة من الآليات الطوعية لتسوية المنازعات. وتلك الآليات الخارجة عن نطاق القضاء لها دور أساسي في تنفيذ حقوق الملكية الفكرية ويمكن أن تكون نماذج تستند إليها المبادرات التي يمكن أن تظهر مستقبلاً. وفيما يتعلق بالأنشطة الأخيرة للويبو في مجال إدكاء الاحترام للملكية الفكرية، رأى الوفد أن هناك حاجة إلى المساعدة التقنية والتشريعية وإلى التدريب. بيد أن تلك الأنشطة الموجهة للبلدان النامية تراجعت بشكل كبير. وفيما يخص جدول أعمال التنمية، قال الوفد إن لجنة الإنفاذ يجب أن تستند في عملها إلى التوصية 45 لكي يحقق التعاون الدولي هدفه المتمثل في ضمان نهج متوازن بين الدول المتقدمة والنامية - وهذا الوثام الذي طال انتظاره يظل بعيد المنال. وفي الأخير، يعتقد الوفد أن توصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين يجب أن توجه نهج الويبو نحو إنفاذ الملكية الفكرية، بما يتماشى مع المصلحة العامة والاعتبارات الإنمائية على وجه الخصوص.

244. وثن وفد السودان أولاً الجهود الكبيرة التي قامت بها لجنة الإنفاذ وقال إن ذلك سيضع جميع معاهدات الويبو على المحك. ولا سيما أن اللجان التي تطبق هذه الاتفاقيات ظلت تتابع بشكل كبير المستجدات في حالة التطبيق ثم الاستجابة الكبيرة والمتواترة للتقنيات الحديثة خاصة في عهد قواعد البيانات والسمات تكنولوجي. وقال إن الجهود التي قامت بها الدول والمقدمة خلال الاستعراض أكدت على بعض قصص النجاح التي ينبغي أن تعمم وينبغي كذلك أن ينظر إليها في إطار برامج التنمية حتى تستجيب لبعض الدول الواقعة في إطار الدول الأقل نمواً لتستفيد من الاستجابات الكبيرة من الناحية التطبيقية

في هذه المجالات على وجه الدقة. وأضاف أن هنالك جانب غاية في الأهمية وهي الجهود المتعلقة باتفاقية تريبس بخاصة وأن كل الدول لم توقع على الاتفاقية أو لم تستكمل جهودها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مما يشكل عبئاً على هذه الدول عندما تنطبق للمعاهدات التي تطبقها الويبو بخاصة الجوانب المتعلقة بالمعارف التقليدية. وأوضح أن الصناعات الإبداعية تقع في إطار تلك الدول وفي إطار قوانينها الوطنية، ولكن لا تجد النفاذ بالشكل التام إلى التكنولوجيات الجديدة. وعليه، ينبغي الانتباه لذلك في الاستراتيجيات التي تطورهما الويبو الآن مع الدول المختلفة في القطاعات المختلفة من أجل توفير فرص النفاذ إلى السوق. وشكر الوفد الويبو واللجنة على كيفية الاستجابة لجزء من هذا الطرح. وشكراً أيضاً المدير العام الذي أشار إلى ذلك في أكثر من فقرة من بيانه الافتتاحي وقال إنه يمتنى له كل التوفيق. ومضى يقول إن هنالك جوانب أخرى ينبغي أن يتم فيها شكل من أشكال الاستقصاء وهي الجوانب المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات وإمكانية النفاذ، موضحاً أنه لا بد للويبو من أن تقدم بروفایل للدول للاستفادة من هذا الجانب والإدماج خاصة في مجال التنمية. واسترسل مشيراً إلى أن جزء من تلك التطورات أصبح الآن اتفاقيات موحدة لخدمة الجمهور وأوضح أنه يقصد هنا اتفاقية مراكش الأخيرة بشأن فاقد البصر. وأعرب الوفد عن أمله في أن يحرز تقدم تجاه الأعمال التي يمكن أن تخدم الجمهور وأن يوجد هنالك شكل من أشكال التفهم في النفاذ لمثل هذه الاتفاقيات. وشرح الوفد أن هنالك دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي لديها المعارف وسبل التنفيذ. وشرح الوفد أنه ينبغي تبادل التشريعات وتقاسم التجارب، مما سيساعد البلدان على النفاذ إلى تلك التكنولوجيات والطرق. وأكد أن العبرة في النهاية بالتطبيق وليس بالكلام.

245. وأبدى ممثل جامعة الدول العربية امتنانه للجهود التي تقوم بها لجنة الإنفاذ ولما حققت من نتائج. وكان من دواعي سروره أن يشارك في الاجتماع لأن جامعة الدول العربية قدمت وثيقة عمل بشأن حقوق الملكية الفكرية ومكافحة التقليد. ومضى يقول إن جامعة الدول العربية أعدت فيلماً قصيراً مدته أربع دقائق يوضح كيفية احترام حقوق المؤلف. وشارك في ذلك الفيلم بشكل طوعي ودون مقابل ممثلون مصريون، بمن فيهم ممثل مصري مشهور جداً. وبث الفيلم في جميع القنوات العربية من أجل تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية. وتلقى الممثلون المشاركون في الفيلم جوائز وحظي الفيلم بدعم من هيئات البث العربية المشاركة. وأشارت الممثل إلى أنه لا بد للجميع من بذل جهد كبير، ولا سيما لفهم أهمية الملكية الفكرية ككل والأهداف الاستراتيجية للويبو، فضلاً عن التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية. وأنهى الممثل كلمته مؤكداً أن جامعة الدول العربية تؤيد جميع الجهود التي تبذلها الويبو.

246. وناشد ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) الأمانة باحترام جدول أعمال التنمية فيما تطلع به من أنشطة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقال إن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يؤدي عادة إلى رفض النفاذ إلى الأدوية والمعارف. وقد رفض العديد من المحاكم الوطنية إصدار أوامر قضائية مبدئية في قضايا التعدي على البراءات. وصرح بأن المحاكم سمحت لمن يطلق عليهم اسم المتعدين بمواصله استخدام البراءات بعد أن تقضي المحاكم بوقوع تعد على البراءات. وأردف الممثل قائلاً إن الرئيس أوباما في السنة الماضية استخدم حق الفيتو ضد أمر صادر عن لجنة التجارة الفيدرالية بمصادرة منتجات شركة آبل في قضية تعد على حقوق شركة سامسونغ. وقال الممثل إنه يرى أن من المهم للدول الأعضاء مناقشة هذه التطورات المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية في لجنة الإنفاذ. ومضى يقول إن الأمانة ينبغي أن تقدم أيضاً المساعدة التقنية لمساعدة البلدان النامية على الانتفاع بمواطن المرونة المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، إلا أنه يرى أن أنشطة الأمانة عادة ما تحيد عن مسارها وتقترب من مقاربة شمولية تجاه إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وصرح بأن مجموعات الأدوات السياسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية تقترح جدول أعمال شمولي صراحة وضمناً تجاه إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقال الممثل إنه يعتقد أن هذه الوثيقة تدعو إلى اتخاذ تدابير حدودية شاملة تغطي جميع السلع التي تتعدى على الملكية الفكرية وتتخطى مقتضيات اتفاق تريبس. وأضاف أن اتفاق تريبس ينص على اتخاذ تدابير حدودية فقط في حالة السلع المقادة للعلامات التجارية والسلع المقرصنة لحق المؤلف. ولاحظ الممثل أيضاً أن الوثيقة تدعو أيضاً إلى إقامة محاكم خاصة ووكالة إنفاذ متخصصة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ما يخالف نص جدول أعمال التنمية وروحه. وناشد الممثل الأمانة بعدم اتباع جدول أعمال شمولي فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها.

247. وأعرب ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) عن تقديره لتبادل الآراء في مجال احترام الملكية الفكرية في لجنة الإنفاذ بهدف الوقاية. وقال إن الممارسات الشفافة والمثالية لا تزال تطرح تحديا كبيرا في العمل على الامتثال والوقاية، وخاصة فيما يتعلق بتقاسم المنافع. وصرح الممثل بأنه يؤمن بأن من الضروري المساهمة باستمرار في مسألة مكافحة القرصنة الطبية التي لا تزال مطروحة على الصعيد الدولي. ومضى يقول إن من الضروري أيضا تعزيز الوعي والتعليم من خلال ندوات التدريب. وأفاد بأن تقاسم المعارف من شأنه أن يتيح مكافحة قرصنة حق المؤلف والحقوق المجاورة.

248. وأوضحت الأمانة أنها أحاطت علما مع العناية بالتعليقات والاقتراحات. وشددت على أن جدول أعمال التنمية وخاصة التوصيات وعددها 45 توصية ترشد أعمال البرنامج الذي يتناول شؤون لجنة الإنفاذ، وتتعلق بأنشطة المساعدة التقنية، وشددت على أن البلدان التي تعاون معها البرنامج يمكن أن تشهد على ذلك. وشكرت الأمانة الدول الأعضاء على أشكال التعبير عن الدعم لأعمال اللجنة، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في أعمال اللجنة لأنها هي المنتدى الحكومي الدولي الوحيد الذي يمكن أن تناقش في مسائل إدكاء الاحترام للملكية الفكرية.

249. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالتقرير عن عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ الوارد في الوثيقة WO/GA/46/7 Rev.

البند 23 من جدول الأعمال الموحد

مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت

250. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/46/8.

251. وفتحت الرئيسة باب مناقشة البند 23 عن مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة المعروضة على الجمعية العامة تعرض عمل المركز على مدى السنة الماضية في ثلاثة أجزاء، أولها في الفقرة من 3 إلى 10 ويستعرض أنشطة المركز في مجال الطرق البديلة لتسوية المنازعات أمام المحاكم، وخاصة التحكيم والوساطة، وقرارات الخبراء بشأن المنازعات المقدمة بموجب قواعد الويبو. وأبرزت الأمانة أن الأنشطة الواردة في الفقرتين 6 و7 تتعلق بتعاون المركز مع مكاتب الملكية الفكرية في وضع إجراءات اختيارية بديلة لتسوية المنازعات بشأن الاعتراض والمنازعات الأخرى المعروضة على تلك المكاتب.

252. ويتعلق الجزء الثاني من الوثيقة، من الفقرة 11 إلى الفقرة 17، بإدارة المركز لقضايا أسماء الحقول على الإنترنت. وأفادت الأمانة بأن سنة 2013 شهدت تسلم المركز لما يزيد على 585 قضية إضافية في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (السياسة الموحدة)، بإجمالي 29 000 قضية معروضة على الويبو تغطي أكثر من 54 000 اسم حقل منذ عام 1999.

253. وأشارت الأمانة كذلك إلى أن الفقرات من 18 إلى 44 من الوثيقة تتناول تطورات السياسة العامة في نظام أسماء الحقول، ولا سيما ما يتعلق باستحداث هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (الإيكان)، وهي الإدارة المسؤولة عن الإشراف على نظام أسماء الحقول، لحقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة. وقالت إن استحداث أسماء الحقول العليا الجديد المكونة من أسماء عامة البالغ عددها 1 400 اسم حقل، الذي استهل في السنة الماضية، يطرح شواغل حماية الملكية الفكرية، ولا سيما فيما يتعلق بالعلامات التجارية. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة تعرض الآليات المتاحة لأصحاب الحقوق لمواجهة تلك الشواغل، بما في ذلك إجراء الاعتراض المتعلق بالحقوق القانونية الذي أدار المركز في إطاره 69 حالة في عام 2013. وأفادت الأمانة بأنها ستبلغ الجمعية العامة في السنة المقبلة بأية تطورات أخرى، وأن جدول أعمال لجنة العلامات يحتوي على التحديثات الوجيهة بشأن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول.

254. وأشارت الرئيسة إلى عدم وجود أي تعليق على هذه الوثيقة.

255. وأحاطت الجمعية العامة للويو علماً بمضمون الوثيقة WO/GA/46/8.

[نهاية الوثيقة]